كتاب

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

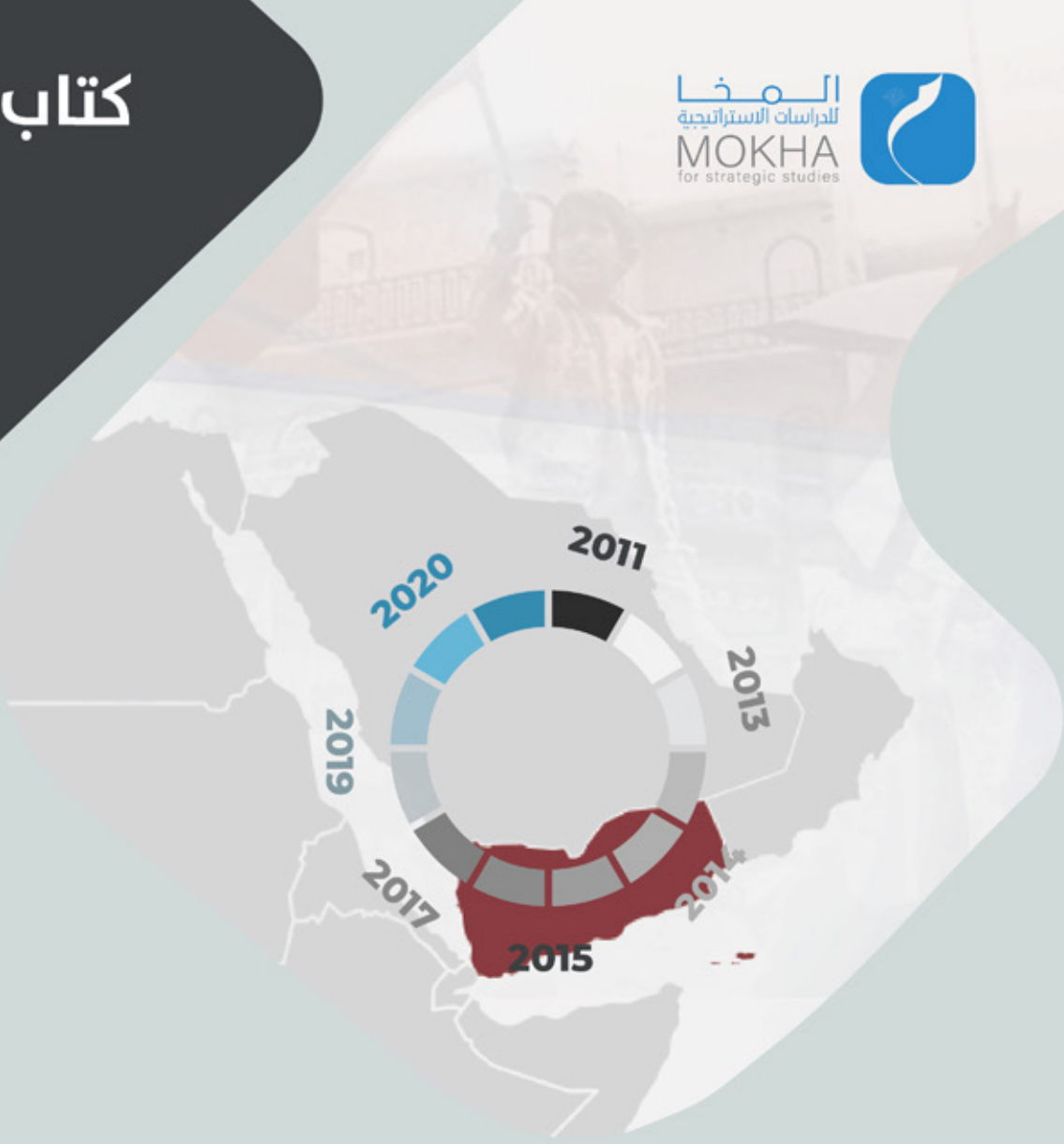

بين الثورة و العاصفة

قراءة لسياسة السعودية تجاه التحولات في اليمن

إعداد
أسامة علي طنين

بين الثورة والعاصفة

"قراءة لسياسة السعودية تجاه التحولات في اليمن"

أسامة علي طنين

القيـــــــاس : 14 × 20 سم
عـدد الصفحات : 137 ص
ISBN:

الطبعة الأولى
٢٠٢٣ هـ - ١٤٤٣ م

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمركز المخا للدراسات الإستراتيجية.

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

الجمهورية اليمنية -محافظة تعز- 60 55 560 771 96+
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - 36 33 888 531 90+
الموقع الإلكتروني: www.mokhacenter.org
البريد الإلكتروني info@mokhacenter.org
@MOKHACENTER

Baskı Cilt: baskı yılmaz Basımevi (Mat. Sert. Nu: 49749), kapak baskısı Salkım ofset'te gerçekleştirildi

الفهرس

مقدمة: ٧

تمهيد: سيرورة العلاقات اليمنية– السُّعودية: ١٠

الفصل الأوَّل: ثورة ١١ فبراير وانعكاساتها على السياسة السعودية تجاه اليمن: ١٩

مدخل ٢١

المبحث الأوَّل: ثورة ١١ فبراير ٢٣

المبحث الثاني: المبادرة الخليجيَّة ٣١

المبحث الثالث: مؤتمر الحوار الوطني ٣٧

الفصل الثَّاني: سقوط الدولة بيد جماعة الحوثي المتمردة وانعكاساتها على السياسة السعودية

تجاه اليمن: ٤٣

مدخل ٤٥

المبحث الأوَّل: سقوط عمران وإغفال النِّظام السُّعودي لخطورته ٤٧

المبحث الثَّاني: سقوط صنعاء والصَّمت السُّعودي تجاهه ٢٥

المبحث الثَّالث: الانقلاب على "الشَّرعية" وظهور إيران كرابح أكبر ٨٥

الفصل الثَّالث: دور العامل الخارجي في رسم السياسة السعودية تجاه اليمن: ٦٥

مدخل ٦٧

المبحث الأوَّل: الدَّور الإيراني في اليمن ٦٩

المبحث الثَّاني: تشكُّل "التَّحالف العربي" ٨١

المبحث الثَّالث: العامل الدُّولي ٩١

الفصل الرَّابع: مستقبل العلاقات بين البلدين في ضوء السياسة السُّعودية تجاه اليمن ... ١٠٥

مدخل ١٠٧

المبحث الأوَّل: محدِّدات السياسة السُّعودية تجاه اليمن ١٠٨

المبحث الثَّاني: مستقبل علاقات البلدين في ضوء تمكين الشرعية ١١٣

المبحث الثَّالث: مستقبل علاقة البلدين في ضوء التَّناقضات اليمنية ١٢٠

الخاتمة: ١٢٧

مقدمة:

تتَّصل اليمن بالسُّعوديَّة بروابط جغرافيَّة، إذ إنَّ البلدين يمتلكان حدودًا بريَّة مشتركة، ما أتاح لهما عبر التَّاريخ الاتِّصال والتَّرابط، بروابط اجتماعيَّة واقتصاديَّة وسياسيَّة؛ وهذا بدوره فرض الاشتراك في اللُّغة والثَّقافة والعادات والتَّقاليد. ومِن ثمَّ فإنَّ عوامل التَّأثُّر والتَّأثير بين الطَّرفين راسخة برسوخ هذه الرَّوابط الَّتي لا يمكن الفكاك مِنها، إذ تقتضيها عوامل عدَّة.

وفي ظلِّ الدِّراسات الجيوسياسيَّة يأتي الموقع الجغرافي والرَّوابط الإستراتيجيَّة المتَّصلة به كمدخل في فهم طبيعة الأبعاد والأدوار والآثار الفاعلة في المشهد الإقليمي، حيث تتشكَّل الظَّواهر السِّياسيَّة نتيجة امتزاج عوامل البيئة والجغرافيا والتَّركيب الدِّيموغرافي والقواسم والمصالح المشتركة. لذا فإنَّ دراسة العلاقة بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السُّعودية تأخذ أبعادًا مختلفة، بعضها يفرض اشتباك المواقف وربَّما تداخل السِّياسات.

مِن هنا، شكَّلت "ثَّورة ١١ فبراير"، التي قامت في اليمن ضدَّ نظام علي عبد الله صالح، عاملًا مؤثِّرًا في العلاقة بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السُّعودية، إذ فرضت – في ظلِّ موجة ثورات "الرَّبيع العربي"– قلقًا في المحيط الإقليمي، مِن نتائجها السِّياسية وآثارها على شعوب المنطقة المتطلِّعة للتَّغيير. وكانت السُّعودية بفعل علاقاتها التَّاريخية مع الأطراف اليمنية المختلفة حاضرة في مسار أحداث الثَّورة، ومواجهة آثارها، وصياغة "المبادرة الخليجية" التي تعاملت مع الثَّورة باعتبارها أزمة سياسية بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم، لا باعتبارها حراكًا شعبيًّا ثوريًّا ينشد الانعتاق مِن هيمنة النِّظام الحاكم لصالح عملية سياسية حقيقية تعتمد الدِّيمقراطية والانتخابات والتَّداول السِّلمي للسُّلطة، خاصَّة بعد انسداد أفق التَّغيير لعقدين كاملين مِن هيمنة حزب "المؤتمر الشَّعبي العام" الحاكم على المشهد.

ومع انطلاق عمليَّة "عاصفة الحزم"، الَّتي قادتها السُّعوديَّة تحت لافتة "التَّحالف العربي"، بات التَّدخُّل السُّعودي في اليمن حقيقة واقعة، وهذا بدوره فرض أهمية دراسة وتحليل العلاقات اليمنيَّة السُّعوديَّة خلال الفترة ما بين فبراير ٢٠١١م وحتَّى فبراير ٢٠٢١م، بغية

تحليل مساراتها وخطِّها البياني، صعودًا وهبوطًا، ومنعطفاتها وتحوُّلاتها، والعوامل المؤثِّرة فيها؛ لما شهدته هذه الفترة الحرجة مِن مواقف وأحداث وتغيُّرات وأزمات عدَّة.

لقد جاء التَّدخُّل السُّعودي في اليمن في مرحلة مهمَّة مِن تاريخ المنطقة، وهو جزء مِن انعكاسات طبيعة العلاقة الَّتي حكمت البلدين خلال أكثر مِن ٨٠ عامًا، دخلا فيها في صراعات واتِّفاقات وتوتُّرات وتحالفات، ممَّا انعكس على ظروف اليمن الدَّاخليَّة بشكل أخص، باعتبارها كانت الحلقة الأضعف في هذه العلاقة.

ونظرًا لأهميَّة الدَّور السُّعودي في مسار الأحداث، وعلاقتها بالأطراف اليمنيَّة المختلفة، وتأثيرها في صناعة القرار الإقليمي والدُّولي بشأن اليمن، ورعايتها لتوقيع "المبادرة الخليجيَّة"، وقيادتها لـ "التَّحالف العربي"، وتحمُّلها أعباء عملية "عاصفة الحزم" العسكريَّة، وكونها المستفيد والمتضرِّر مِن مآل الواقع اليمني في المرحلة القادمة، كان ولا بدَّ مِن تتبُّع المواقف السُّعوديَّة، خلال الفترة محلِّ الدِّراسة، نظرًا لخطورة آثار هذه المرحلة وانعكاساتها على مستقبل البلدين. وهذا يتطلَّب فهم طبيعة السِّياسيَّة السُّعوديَّة تجاه اليمن في ظلِّ التَّقلُّبات والتَّحوُّلات، والفواعل المحليَّة والإقليمية والدُّولية، لإدراك الأبعاد والعوامل المؤثِّرة فيها، نظرًا للتَّغيُّرات الَّتي شهدتها الظُّروف والملابسات الَّتي حكمت هذه السياسة لعقود سابقة.

في مقابل ذلك، كان للتَّدخُّل السُّعودي في الشَّأن اليمني منذ عام ٢٠١١م، سياسيًّا مِن خلال تبنِّي "المبادرة الخليجيَّة" ورعايتها، وعسكريًّا مِن خلال عمليَّة "عاصفة الحزم"، الَّتي قادتها في ظلِّ "التَّحالف العربي" الَّذي أعلنت عنه، وما تخلَّل ذلك مِن مواقف وسياسات ظاهرة وخفيَّة، أثره على المشهد اليمني وعلاقة الأطراف اليمنيَّة عمومًا بالسُّعوديَّة.

وتهدف الدِّراسة إلى ما يلي:

١. تقديم رؤية شاملة لطبيعة السياسة السُّعوديَّة تجاه اليمن خلال عقد كامل، منذ انطلاق ثورة ١١ فبراير، والمؤثِّرات الدَّاخليَّة والخارجيَّة، والعوامل الإقليميَّة والدُّوليَّة المؤثِّرة عليها.

٢. تناول الواقع القائم اليوم، بكلِّ تفاعلاته وأطرافه وأبعاده، بحياد تامٍّ وبعيدًا عن أي توظيف، بهدف تقديم دراسة تحليليَّة معمَّقة ودقيقة.

٣. مناقشة قضيَّة لها تأثيرها على المستوى الدَّاخلي لكلا الدَّولتين والشَّعبين، في اليمن والسُّعوديَّة، وكذلك تأثيرها على المحيط الإقليمي والدُّولي.

٤. الإسهام في نشر الوعي السِّياسي بالسياسة الخارجيَّة السعودية تجاه اليمن، سواء في الإطار الإقليمي أو الدُّولي.

٥. التَّعرُّف على التَّناقضات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة في اليمن، والدَّعم السُّعودي لهذه التَّناقضات الَّتي انعكست سلبًا على العلاقة بين البلدين.

تمهيد: سيرورة العلاقات اليمنية– السُّعودية:

تميَّزت العلاقات اليمنية السُّعودية بجملة مِن الخصائص، إذ استندت إلى روابط سياسية واجتماعية، وتاريخية وجغرافية، وثقافية ودينية؛ فاليمن تقع في الحدود الجنوبية للسُّعودية، ويبلغ طول الشَّريط الحدودي بينهما حوالي (١.٤٠٠كم). وتعدُّ المملكة العربية السُّعودية الدَّولة الأكثر تأثيرًا في سياسة الجمهورية اليمنية منذ بروزها على السَّاحة الإقليمية. وقد مرَّت العلاقات اليمنية السُّعودية بمراحل متعدِّدة، وتميَّزت كلُّ مرحلة بطبيعتها الخاصَّة، حسب ظروف الأحداث السِّياسية المواكبة لها.

وتعتمد العلاقات السِّياسية اليمنية السُّعودية على عدد مِن المرتكزات المشتركة، بينهما، مِنها وحدة الدِّين واللُّغة والجغرافي، وتشابك الأبعاد الاقتصادية والدِّيمغرافية؛ كما أنَّها تتأثَّر بعدَّة عوامل متباينة تخلق بعض الإشكالات وحالات الاشتباك السِّياسي، بين فترة وأخرى. ومِن أهم ما ينظِّم أو يؤثِّر على علاقة البلدين ما يلي:

١- الأهمية الإستراتيجية للبلدين:

عُرِفت اليمن سابقًا باسم "اليمن السَّعيد"، نظرًا لازدهارها وقيام حضارات قديمة فوق ربوعها؛ إذ سمح عامل توفُّر المياه والأراضي الزِّراعية، مِن قيام عمران بشري يمتدُّ لآلاف السِّنين، وقد جاء تشييد "سدِّ مأرب" الشَّهير كمظهر مِن تفاعل الإنسان اليمني مع بيئته الزِّراعية ومناخه البيئي. ويُعتقد أنَّ اليمن أصل العرب، فقد انطلقت هجرات القبائل اليمنية إلى وسط وشمال جزيرة العرب، وإلى تخوم العراق والشَّام، وأقامت لها دولًا وحضارات هناك، خاصَّة بعد انهيار "سدِّ مأرب".

وتمثِّل اليمن جغرافيًّا البوابة الجنوبية لمدخل البحر الأحمر، وتتحكَّم في الممرِّ الذي يصله بالمحيط الهندي، عبر خليج عدن، وهو ما جعلها تستفيد مِن طرق الملاحة البحرية العالمية. وهي تطلُّ على مضيق "باب المندب"، وتمتلك جزيرة حيويَّة على هذا الممرِّ الملاحي، ألا وهي جزيرة ميون (بريم). وتصنَّف اليمن ضمن الدُّول البحرية، فهي تمتلك شريطًا ساحليًّا يقدَّر بـ(٢.٢٠٠كم)، وقد نشأت عليه مدن وموانئ ساحلية عدَّة؛ كما تمتلك عشرات الجزر المأهولة وغير المأهولة. وقد كان لوجودها على "باب المندب"، والتَّحكُّم

فيه، أثر في جعلها محطَّ أطماع الدُّول الاستعمارية على مدار التَّاريخ، للوصول إلى هذا المضيق والسَّيطرة عليه.

وتمتلك اليمن ثقلًا سكَّانيًّا هو الأكبر في الجزيرة العربية[1]؛ ففي أخر تعدَّاد أجرته اليمن، عام ٢٠٠٤م، بلغ سكَّان اليمن بموجبه ١٩.٦٨٥.١٦١ نسمة –بحسب المركز الوطني للمعلومات؛ في حين بلغ التِّعداد السُّكاني لدول مجلس التَّعاون الخليجي عام ٢٠٠٥م ٣٣.٨ مليون نسمة[2]؛ وحسب إحصائيات عام ٢٠٠٣م، شكَّل الوافدون نسبة ٦١.٩٪ مِن سكَّان دول الخليج، و٨٠.٣٪ مِن قوَّة العمل[3].

في المقابل، تُعد المملكة العربية السُّعودية أهمَّ دولة في شبه الجزيرة العربية سياسيًّا واقتصاديًّا ودينيًّا، إذ تتميَّز بموقعها الجغرافي الإستراتيجي بالنِّسبة لجميع دول شبه الجزيرة العربية، فهي تتوسَّط هذه المنطقة، وتحتلُّ المساحة الأكبر مِنها. وهي تكتسب أهمية دينية كأرض تحتضن البقاع المقدَّسة بالنِّسبة للمسلمين، إذ يوجد بها الحرمان الشَّريفان (المسجد الحرام بمكَّة المكرمة، والمسجد النَّبوي بالمدينة المنوَّرة)، ما يجعلها قبلة للقاصدين لهذه البقاع المقدَّسة.

كما تأتي أهمية السُّعودية مِن القدرة الاقتصادية الكبيرة لها، وإنتاجها النَّفطي الضَّخم، والذي يقدَّر بأكثر مِن عشرة مليون برميل يوميًّا؛ وبالتَّالي فهي أحد أهم دول مصادر الطَّاقة، وهذا يجعلها مِن أغنى الاقتصاديات في العالم. وتنظر الدُّول الصِّناعية اليوم إلى السُّعودية كمورِّد رئيس للطَّاقة، وأحد أهم المسئولين عن حماية سياسة أسعار النَّفط في العالم.

---

١ لمزيد فائدة ينظر في هذا الشَّأن: تصور إستراتيجي لمستقبل العلاقات اليمنية السعودية، حسين محمد القحطاني، رسالة ماجستير غير مطبوعة، مقدَّمة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٤م.

٢ انظر: دول مجلس التعاون.. لمحة إحصائية، قطاع شئون المعلومات– إدارة الإحصاء، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد (٤)، مارس ٢٠١٤م: ص٢٩، متوفر على الرابط التالي:

https://www.gcc-sg.org/en-us/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/Statistics/١٣٩٦٢٤٢٥٩٤.pdf

٣ انظر: الوضع السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي، جمال جاسم الفخري، آراء حول الخليج، في: ٢٠٠٥/٦/١م، متوفر على الرابط التالي:

https://araa.sa/index.php?view=article&id=٢٧٣٠:٢٠١٤-٠٧-٢٧-١٥-٥٣-١٩&Itemid=١٧٢&option=com_content

كلُّ هذه المعطيات تؤهِّل السُّعودية لأداء دور سياسي قوي بالتَّنسيق مع القوى الإقليمية (العربية والإسلامية)، ومع القوى الدُّولية، الغربية مِنها والشَّرقية.

هذه الأهمية الإستراتيجية للبلدين، والحدود الجغرافية المشتركة بينهما، جعلت البلدان مرتبطين ببعضهما، ويتأثَّر أمن أحدهما بالآخر، فأيُّ انهيار أمني في اليمن يؤدِّي بالضَّرورة إلى اختراق أمني بالسُّعودية، وكذلك العكس. لهذا، كان أمن اليمن جزءًا لا يتجزَّأ مِن أمن السُّعودية، والمنطقة الخليجية عمومًا.

٢- النِّظام السِّياسي للدَّولتين:

تعدُّ اليمن والسُّعودية دولتين عربيَّتين إسلاميَّتين، وهما عضوان في جامعة الدُّول العربية، ومنظَّمة التَّعاون الإسلامي، والأمم المتَّحدة. غير أنَّ البلدين محكومان بنظامين مختلفين متمايزين.

فاليمن دولة جمهورية، الشَّعب فيها مالك السُّلطة ومصدرها، وينتخب ممثِّليه في السُّلطة عبر انتخابات مباشرة؛ وهي دولة ديمقراطية، تتعدَّد فيها الأحزاب السِّياسية السَّاعية إلى الوصول إلى السُّلطة عبر الانتخابات العامَّة؛ ويحكمها دستور ثابت يمكن تعديله باستفتاء شعبي؛ ويقوم النِّظام فيها على مبدأ الفصل بين السُّلطات: التَّشريعية والتَّنفيذية والقضائية؛ وتكفل الدَّولة للمواطنين الحقوق والحرِّيات العامَّة والخاصَّة، وهم يسهمون في الحياة السِّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثَّقافية، حسب دستور الجمهورية اليمنية.

في المقابل، تعدُّ السُّعودية دولة ملكيَّة، تقوم على سلطة الملك المطلقة، ويجرِّم النِّظام السِّياسي فيها وجود الأحزاب والتَّنظيمات السِّياسية، ويحدُّ مِن حرِّية الرَّأي والتَّعبير بشكل كبير؛ ويأتي الملك على رأس هرم السُّلطة، وهو القائد الأعلى للقوَّات المسلَّحة، ورئيس الوزراء، ويتحكَّم في السُّلطات الثَّلاث، التَّشريعية والتَّنفيذية والقضائية. وتنحصر أحقيَّة الملك بالعائلة الحاكمة (آل سعود)، ويجري الوصول للمُلك عبر ولاية العهد أو بتسمية الأسرة الحاكمة لأحد أعضائها ملكًا على الشَّعب. كلُّ ذلك وفق تأويل ديني خاص يقوم عليها نظام الدَّولة.

هذا التَّباين في شكل النِّظام السِّياسي، أثَّر على مجريات العلاقة بين البلدين. فقد ظلَّت السُّعودية تخشى مِن تأثير الأفكار الجمهورية والدِّيمقراطية في اليمن، وتتَّخوَّف مِن تغيير

موازين القوى خاصَّة تلك التي ترتبط بها، وهذا ما جعلها حاضرة بشكل أو بآخر في المشهد اليمني، منذ ثورة ١٩٤٨م، ومرورًا بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وحتَّى اليوم.

٣- العامل الاجتماعي:

العلاقات الاجتماعية والثَّقافية بين الشَّعبين، اليمني والسُّعودي، قديمة قدم هذين الشَّعبين، وهي تقوم على عدد مِن المشتركات التَّاريخية والرَّوابط الاجتماعية، كالأعراف والتَّقاليد والعادات والمصاهرة والتَّداخل القبلي. وهذه العوامل لها أثرها في المعادلة السِّياسية بين البلدين.

وتُعَدُّ القبيلة في اليمن جزءًا أصيلًا مِن التَّكوين الاجتماعي اليمني، وعنصرًا أساسيًا مهمًّا في تشكيل الواقع، فالنِّظام القبلي في اليمن يعدُّ قطبًا رئيسًا تدور حوله مختلف النُّظم والأنساق والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسِّياسية. هذا الحضور القديم والقوي للقبيلة كان عاملًا مساهمًا في إضعاف دور الدَّولة في كثير مِن الأحيان. وقد استطاعت القوى المناهضة للدَّولة داخليًّا وخارجيًّا الإفادة مِن هذه القضية، واستثمارها للإضرار بمصلحة اليمن.

وفيما ترتبط القبائل اليمنية والسُّعودية ببعض إلَّا أنَّ عامل سيطرة الدَّولة السُّعودية ونظام الحكم الملكي أضعف كثيرًا مِن قوَّة القبيلة أمام الدَّولة، وسمح عامل الاستقرار والوفرة الاقتصادية بتراجع دور القبيلة بشكل كبير جدًّا، لكنَّه بالطَّبع لم يلغ حضورها الاجتماعي. وينزع المواطن السُّعودي للاستناد على الدَّولة نظرًا لحضورها الأقوى، عبر أجهزتها وأنظمتها وحضورها الإعلامي والتَّعليمي والتثقيفي.

واعتمادًا على ما سبق، يمكن القول إنَّ سيرورة العلاقات اليمنية- السُّعودية شهدت منذ بدايتها الأولى، وصولًا إلى وقتنا الرَّاهن، حالات مِن الاختلاف والتَّوافق، والشَّدِّ والجذب، في مستوياتها المختلفة؛ كما سجَّلت منحنى ارتفاع وهبوط في مراحل مختلفة، متأثِّرة بظروف وعوامل شتَّى: دينيَّة وفكريَّة وسياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة.

كان التَّوتُّر هو العنصر الأبرز الَّذي طغى على مشهد العلاقة بين السُّعودية واليمن في بداية نشأتها، إذ على الرَّغم مِن عقد الاتِّفاقيَّات والمعاهدات بين الدَّولتين الجارتين "المملكة

المتوكّلِيَّة اليمنيَّة" و"المملكة العربيَّة السُّعوديَّة" في مراحل مختلفة فإنَّ النِّزاع والصِّراع كان يعود مجدَّدًا بين فترة وأخرى.

بدأت العلاقة بين المملكة المتوكّلِية والمملكة السُّعودية منذ عام ١٩٣٤م، وخاضت الدَّولتان حربًا ضروسًا بينهما، انتهت فيما بعد بما عُرف بـ"اتِّفاقيَّة الطَّائف"، الَّتي احتوت على (٢٣) مادَّة. ومنذ ذلك التَّاريخ، وحتَّى اليوم، مرَّت العلاقة اليمنيَّة السُّعوديَّة بتقلُّبات ومنعطفات، بعضها كانت ذات تأثير إيجابي على البلدين، وبعضها كانت ذات تأثير سلبي.

فبعد إعلان ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، عملت السُّعوديَّة على دعم الملكيّين ضدَّ القوى الجمهوريَّة الثَّائرة، على الرَّغم مِن اختلاف المذهب، ووجود تاريخ مِن الصِّراع بين آل سعود وآل حميد الدِّين (حكَّام اليمن في حينه). فقد رأت الرِّياض في ثورة ٢٦ سبتمبر خطرًا يتهدَّد ثقافة مجتمعها، ويعزِّز روح الثَّورة الَّتي كانت تسري في المنطقة ضدَّ الأنظمة الملكيَّة والأميريَّة والسُّلطانيَّة. كما أنَّ دعم الرَّئيس المصري جمال عبدالنَّاصر لهذه الثَّورة، ووقوفه إلى جانب النِّظام الجمهوري، وحضوره العسكري في اليمن، زاد مِن دفع السُّعودية لتبنِّي موقف سلبي مِن الثَّورة.

عقب فشل القضاء على النِّظام الجمهوري الوليد، واتِّفاق النِّظامين السُّعودي والمصري على الانسحاب مِن اليمن، وإيجاد اتِّفاق بين الطَّرفين اليمنيّين المتصارعين يقضي باستيعاب الموالين للملكيَّة في النِّظام الجمهوري، تحوَّلت السِّياسة السُّعوديَّة مِن العداء إلى الاستقطاب وتعزيز النُّفوذ، فأسَّست لجنة خاصَّة لبناء علاقة مع النُّخب والرُّموز الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة والثَّقافيَّة والدِّينيَّة، عُرِفت باسم "اللَّجنة الخاصَّة"[٤].

حرصت السُّعوديَّة أن تظلَّ حاضرة في المشهد السِّياسي اليمني، ومساهمة في نفوذ القوى الموالية لها –القبليَّة والعسكريَّة والسِّياسيَّة والدِّينيَّة– في المشهد، خاصَّة في اليمن الشَّمالي. وبعد تحوُّل اليمن الجنوبي إلى التَّوجُّه الاشتراكي وانخراطه في المعسكر الشَّرقي، وتبشيره بثورات اشتراكيَّة في منطقة الجزيرة العربيَّة، وهو ما مثَّل خطرًا وجوديًّا على نظام

٤ ترأَّس الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود "اللَّجنة الخاصَّة" باليمن، كما ترأَّس الجانب السُّعودي في مجلس التَّنسيق اليمني– السُّعودي.

آل سعود، توجَّهت السُّعوديَّة إلى دعم الاستقرار في اليمن الشَّمالي ليبقى حاجز صدٍّ ضدَّ المدِّ اليساري الَّذي بدأ يتعاظم تأثيره في المنطقة.

مع قيام الوحدة اليمنيَّة، في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، أُعلن عن قيام نظام ديمقراطي يعتمد الفصل بين السُّلطات، والتَّعدُّد الحزبي، والعمليَّة الانتخابيَّة، كحقٍّ للشَّعب في التَّعبير عن توجُّهاته وإرادته، واختيار السُّلطة الممثِّلة له، وهي ثقافة تتناقض مع مبدأ الملكيَّة الَّتي تأسَّس عليها نظام الحكم في السُّعوديَّة؛ بالتَّالي مثَّل هذا التَّحوُّل شكلًا آخر مِن التَّحدِّي السِّياسي للنِّظام السُّعودي، وعلى مقربة مِنه، حيث سيسمح بانتشار عدوى الدِّيمقراطيَّة الَّتي كان الغرب يسعى لتعميمها في المنطقة ودعمها –في حينه.

يقول الدُّكتور أبو بكر القربي، وزير الخارجيَّة الأسبق: "إذا كانت الدِّيمقراطيَّة الَّتي اختارتها اليمن كأساس لنظامها السِّياسي هي الأخرى قد أثارت مخاوف الآخرين في المنطقة كما أثارتها الوحدة إلَّا أنَّ هذه الدِّيمقراطيَّة مِن وجهة النَّظر اليمنيَّة كانت الوسيلة لضمان الاستقرار الدَّاخلي، ولضمان –أيضًا– علاقاتها مع الآخرين"[٥].

ونتيجة الموقف السَّلبي للقيادة السِّياسيَّة للنِّظام الوحدوي الجديد مِن أزمة الخليج الثَّانية (احتلال العراق للكويت) –في منظور السُّعوديَّة وبعض دول الخليج، شهدت العلاقة بين البلدين توتُّرًا شديدًا، حيث بدأ النِّظام السُّعودي يرى في اليمن الموحَّد كيانًا يتهدَّده، ويطمع في ثرواته، ما دفعه لقطع علاقته به، والتَّضييق على إقامة أكثر مِن ١.٥ مليون مغترب يمني، ما أدَّى إلى خروج أكثر مِن ٨٠٠ ألف مغترب لليمن، في ظروف مأساويَّة صعبة.

وفي ظلِّ أزمة ١٩٩٣م، بين شريكي السُّلطة في الجمهوريَّة اليمنيَّة، ومع اندلاع حرب انفصال ١٩٩٤م، سعت السُّعوديَّة لدعم "الحزب الاشتراكي اليمني" في دعوته للانفصال،

---

٥ القربي لـ"الدستور": حرب الخليج الثانية والمماحكات السياسية غذَّت المخاوف الإقليمية. اليمن يحتفل بعيد الوحدة السادس عشر اليوم، صحيفة الدستور، في: ٢٠٠٦/٥/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/rjpq

وحشدت الموقف الخليجي والدُّولي ضدَّ مسعى الدَّولة اليمنيَّة للقضاء على تمرُّد قوَّات "الحزب الاشتراكي اليمني"، الحاكم للجنوب سابقًا، عليها. مساعي الرِّياض –في حينه– لم تفلح، وتمكَّنت الدَّولة مِن القضاء على مشروع الانفصال، وتثبيت الوحدة.

بعد سنوات مِن التَّأزُّم في العلاقة بين البلدين، عاد النِّظامان لاستعادة علاقاتهما السِّياسيَّة، وحلِّ خلافاتهما، عبر الحوارات واللِّقاءات والزِّيارات المتبادلة، وصولًا إلى الاتِّفاق على ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي، في ١٢ يونيو ٢٠٠٠م، والَّذي عُرِف بـ"معاهدة جدَّة". وبذلك أغلق أحد أبرز الملفَّات حساسيَّة وتوتُّرًا بين البلدين الجارين.

كانت السُّعودية تعتمد في علاقتها باليمن على شخصيَّتين بارزتين، الأولى الأمير سلطان بن عبدالعزيز، حيث كان المعني الأوَّل بالملفِّ اليمني، منذ ستينيَّات القرن الماضي، وقد تمَّ تأسيس ما يُعرف بـ"اللَّجنة الخاصَّة"، تحت إشرافه، وكانت هي اللَّجنة المعنية بترتيب العلاقة مع الأطراف اليمنية المحلية، الموالية للسُّعودية، لخلق جماعة ضغط. وكان الأمير سلطان على اطِّلاع كبير بالوضع السِّياسي والاجتماعي في اليمن. وقد انعكس رحيله – عام ٢٠١١م– على السُّلوك السِّياسي السُّعودي تجاه القضايا اليمنية المختلفة. أمَّا الشَّخصية

الثَّانية فهو الشَّيخ عبدالله بن حسين الأحمر، والذي تميَّز بعلاقة جيِّدة مع الجانب السُّعودي، باعتباره وجاهة قبلية رفيعة في اليمن، وشخصيَّة مؤثِّرة على المشهد السِّياسي. وقد أسهمت علاقته مع السُّعودية في حلِّ ملفَّات كان لها أثر في تأزيم العلاقة بين البلدين. وقد مثَّل رحيل الشَّيخ الأحمر –عام ٢٠٠٧م– فجوة في العلاقات اليمنية السُّعودية، إذ مثَّل وجوده عامل توازن والتقاء

في ١١ فبراير ٢٠١١م، انطلقت ثورة شبابيَّة ضدَّ نظام الرَّئيس الرَّاحل، علي عبدالله صالح، مطالبة بإسقاطه، على إثر ثورات شعبيَّة اجتاحت تونس ومصر مِن قبل. ونتيجة رفض "صالح" التَّخلِّي عن السُّلطة، ومواجهته الاحتجاجات بالعنف والقتل، وقعت اليمن في أزمة سياسيَّة، خاصَّة وأنَّ أطيافًا سياسيَّة واجتماعيَّة وقوى عسكريَّة أعلنت انضمامها وتأييدها لمطالب الثُّوَّار في السَّاحات.

تخوَّفت السُّعوديَّة مِن نجاح الثَّورة في إسقاط نظام "صالح"، الَّذي حكم اليمن لأكثر مِن ٣٠ عامًا، وامتداد عدواها إلى دول الخليج ومجتمعها المحلِّي، فبادرت بمساندة نظام "صالح"، وإيجادِ مخرجٍ توافقي يقطع الطَّريق على الثَّورة، ويُبقي على النِّظام السَّابق شريكًا في السُّلطة. وهنا جرى الإعلان عن مبادرة خليجيَّة رعتها السُّعوديَّة، وكانت الوسيط الَّذي دفع القوى والأطراف المختلفة للقبول بها. نالت "المبادرة الخليجيَّة" تلك دعم مجلس الأمن، والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، والمملكة المتَّحدة (بريطانيا) والاتِّحاد الأوربِّي، وروسيا والصَّين. وشكَّلت المبادرة الَّتي جرى التَّوقيع عليها في العاصمة السُّعوديَّة (الرِّياض)، في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، محطَّة جديدة في العلاقات اليمنيَّة– السُّعوديَّة، فقد عزَّزت مِن حضور السِّياسة السُّعوديَّة في الشَّأن اليمني، وبدا أنَّ الحضور السُّعودي في المشهد اليمني أمرٌ لا مفرَّ مِنه.

وخلال عشر سنوات، مِنذ ١١ فبراير ٢٠١١م وحتَّى ١٠ فبراير ٢٠٢١م، شهدت علاقات السُّعوديَّة بالأطراف اليمنيَّة، وموقفها مِن الأحداث والقضايا اليمنيَّة، تحوُّلات وتقلُّبات، ومدًّا وجزرًا، وارتدادات داخليَّة وإقليميَّة ودوليَّة. كما أنَّ هذه العلاقات تأثَّرت بالتَّغيُّرات الدَّاخليَّة والعوامل الإقليميَّة والدُّوليَّة.

الفصل الأوَّل

ثورة 11 فبراير

وانعكاساتها على

السياسة السُّعودية تجاه اليمن

مدخل:

بعد عقود مِن السُّكون والجمود، وعلى غير المتوقَّع، اندلعت في أكثر مِن بلد عربيّ ثورات شعبيَّة أسقطت أنظمة حاكمة، وهزَّت عروش أنظمة أخرى قائمة، وخلقت واقعًا جديدًا على المستوى السِّياسي والاجتماعي، لم تكن سرعة تشكُّله وعمق تحوُّلاته لتخطر على بال أكثر المراقبين تفاؤلًا.

ففي أواخر ٢٠١٠م ومطلع ٢٠١١م، انطلقت موجة مِن الاحتجاجات السِّلميَّة الَّتي شاركت فيها جموع شعبيَّة، قدِّرت في بعض الدُّول بمئات الآلاف، وربَّما بالمليون، في تظاهرات ومسيرات مطالبة بـ"إسقاط النِّظام"، كشعار لا تقبل التَّراجع عن تحقيقه. وامتدَّت هذه الاحتجاجات الشَّعبيَّة الواسعة لمُختلف أنحاء الوطن العربي؛ إذ بدأت مِن تونس، الَّتي انطلقت مِنها الشَّرارة الأولى، ثمَّ تلتها مصر، ثمَّ اليمن وسوريا، ثمَّ ليبيا.

عُرفت هذه الموجة الثَّوريَّة بـ"الرَّبيع العربي"، وكانت نتيجة طبيعيَّة للاستبداد السِّياسي، وانتشار الظُّلم والفساد، والرُّكود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشيَّة، وسوء الأوضاع عمومًا في البلاد العربيَّة.

كانت السُّعودية تراقب المشهد الثَّوري في هذه البلدان العربية، وتعيش حالة مِن الارتباك في التَّعامل مع هذا المتغيِّر الجديد. وبالمجمل فقد اختلف التَّعامل السُّعودي مع أحداث "الرَّبيع العربي" مِن دولة إلى أخرى، بادئ الأمر، حيث أظهرت نوعًا مِن التَّأييد للأنظمة في اليمن ومصر وتونس، بينما أبدت موقفًا سلبيًا مِن الرَّئيس السُّوري، ودعمت فصائل المعارضة السُّورية المسلَّحة ضدَّ النِّظام[٦]، كما ساندت أيضًا ثوَّار ليبيا وقتالهم المسلَّح ضدَّ نظام معمَّر القذَّافي[٧].

كان التَّخوُّف السُّعودي مِن نتائج التَّغيير في المنطقة، وما يحمله مِن مفاجآت جديدة، هو الحاكم لموقفها تجاه الثَّورات، وإن فضَّلت –حينها– مراقبة المشهد عن كثب، والبحث

---

٦ انظر: مواقف أبرز الدول المعنية بالملف السوري منذ انطلاق الثورة، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٣/١٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٣WiH

مؤخَّرا تراجعت مواقفها مِن الثَّورة السُّورية بشكل سلبي.

٧ انظر: تعاطف سعودي مع ثورة ليبيا، الجزيرة نت، في: ٢٠١١/٢/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٣WiB

عن فرص لتعزيز حضورها السِّياسي في المنطقة، تخوُّفًا مِن التَّغييرات الشَّاملة التي قد تقلب موازين القوى بالمنطقة كلِّيًا. كما كانت السُّعودية تخشى مِن ارتداد تلك الثَّورات، وانتقال عدواها للدُّول المجاورة، فارتدادات الثَّورات في الإقليم أمر طبيعي، حسب منطق التَّاريخ وسنن الاجتماع. فالثَّورة الفرنسية التي تلتها الرِّدَّة الملكية، عادت وانفجرت موجتها الارتدادية في أرجاء أوربَّا، وخاصَّة بعد العهد النَّابليوني. ويبدو أنَّ المرحلة ما بين ١٨٣٠م-١٨٤٨م هي أكثر الحقب شبهًا بالحقبة العربية، مِن ناحية انتشار فكرة الثَّورة، وحرص الحكومات القائمة على اتِّخاذ الخطوات الاحترازية لإحباطها؛ وكذلك مِن ناحية تحوُّل الثَّورة وانتشار فكرة الدِّيمقراطية في إطار الدَّولة الوطنية إلى سيرورة تتضمَّن صعودًا وهبوطًا وأزمات وغيرها. ورغم أنَّ الثَّورة الفرنسية كانت هدفًا للحكومات التي وقفت ضدَّها لمنع تكرارها إلَّا أنَّ الأمر لم يحل دون انتشارها في إسبانيا واليونان وأمريكا اللَّاتينية. وبمجرَّد نجاح الثَّورة، وانتشار جاذبيتها، وما تعرضه مِن جاذبية التَّغيير بواسطة إرادة الشَّعب وقدرته على التَّحرُّك، فإنَّ الشُّعوب التي تشعر بالظُّلم، والتي سئمت الجمود، أو أجزاء مِنها، تستلهم النَّموذج للتَّحرُّك.[٨]

وفي هذا الفصل سوف نتناول انعكاسات ثورة ١١ فبراير على السياسة السُّعودية تجاه اليمن في ثلاثة مباحث:

الأوَّل: ثورة ١١ فبراير.

الثَّاني: المبادرة الخليجية.

الثَّالث: مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

٨ انظر: في الثورة والقابلية للثورة، عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، ط١/٢٠١٢م: ص٦٩-٧٢.

المبحث الأوَّل: ثورة ١١ فبراير:

عانى اليمن أزمات سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة شاملة. وقد شملت الأزمة السِّياسيَّة المستوى الحزبي، ومستوى النِّظام الحاكم، بل ومستوى العلاقة بين المجتمع والدَّولة. وقد شكَّلت هذه الأزمة عدَّة أسباب، مِن أهمِّها: افتقار التَّوجُّه الرَّسمي إلى صدقيَّة الأخذ بجوهر قيم النُّموذج الدِّيمقراطي، والسَّعي إلى تشويهه والتَّحايل عليه، والاكتفاء بنقل الشَّكل دون الجوهر، والمبنى دون المعنى[٩]؛ ونتيجة لذلك دخلت اليمن في حالة مِن الانسداد السِّياسي، نتيجة عدم التَّوصُّل إلى حلول مرضية لأطراف المشهد السِّياسي، ما دفع أحزاب المعارضة إلى رفض الدُّخول في الانتخابات النِّيابية التي كان مِن المقرَّر أن تقام في عام ٢٠٠٩م، ممَّا أدَّى إلى تأجيلها إلى عام ٢٠١١م. وطالبت الأحزاب السِّياسية بتصحيح السِّجل الانتخابي، وتحييد المال العام، ووسائل الإعلام الرَّسمية، والجيش، عن الصِّراع السِّياسي، ووضع محدِّدات لازمة تضمن عدم تزوير الانتخابات. غير أنَّ الوضع استمرَّ على ما هو عليه، ولم يتم البدء في خطوات عملية لترتيب السَّاحة لإجراء الانتخابات في موعدها مِن العام ٢٠١١م، لذلك ازداد الوضع تأزيمًا.

انعكست هذه الأزمات على مستوى الرِّضا الشَّعبي تجاه الحكومة والنِّظام السِّياسي، وخلقت أجواءً متوتِّرة مِن النِّزاعات والصِّراعات المختلفة؛ فقد شهدت محافظة صعدة، شمال العاصمة اليمنيَّة صنعاء، مواجهات مسلَّحة بين الحكومة وجماعة الحوثي منذ عام ٢٠٠٤م؛ كما شهدت المحافظات الجنوبيَّة حراكًا مجتمعيًّا متصاعدًا، في صورة مظاهرات ومسيرات واعتصامات وإضرابات وعصيان مدني، وذلك منذ عام ٢٠٠٧م. فضلًا عن ذلك، بدأت مظاهر الخطف، والتَّقطُّعات القبليَّة، وحوادث الثَّأر، والتَّفجيرات والاغتيالات، تنمو؛ كما برزت جماعات العنف، كتنظيم "القاعدة" في التَّشكُّل والتَّمدُّد.

---

٩ حاول الرَّئيس "صالح"، منذ انتخابات عام ٢٠٠٦م، أن يُجري تعديلات دستوريَّة وقانونيَّة، مِن أجل تمكينه مِن السَّيطرة على البلاد، وتمديد فترة حكمه، وتوريث الحكم لابنه أحمد.

حزبيًّا، كانت حالة الاستقطاب في المشهد السِّياسي بين "المؤتمر الشَّعبي العام"، الحزب الحاكم، وبين أحزاب "اللقاء المشترك"، الَّذي يضمُّ كلَّ قوى المعارضة السِّياسيَّة الحزبيَّة الممثَّلة في مجلس النُّواب[١٠]، على أشدِّها خلال الفترة ذاتها.

ونتيجة لذلك كلِّه، ومع سوء الأوضاع الاقتصاديَّة والمعيشيَّة، حيث:

زيادة معدَّلات البطالة (تشير بيانات منظَّمة العمل الدُّولية إلى أنَّ نسبة البطالة في اليمن عام ٢٠١٠م ناهزت ١٧.٨٪).

وارتفاع معدَّلات الفقر (إذ بلغت نسبة اليمنيِّين الَّذين يعيشون بأقل مِن دولارين يوميًّا حوالي ٤٢٪ مِن السُّكَّان)،

وغياب العدالة في توزيع الثَّروات والموارد الماليَّة،

واستشراء الفساد في أجهزة ومؤسَّسات الدَّولة المختلفة،

انفجرت ثورة الشَّعب اليمني في ١١ فبراير ٢٠١١م، متأثِّرة بأجواء نجاح الثَّورتين السَّابقتين لها، في تونس ومصر، وتمكُّنهما مِن إسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، ونظام "محمَّد حسني مبارك"، خلال أيَّام معدودة، ودون أيِّ صراع مسلَّح، وعبر ثورة سلميَّة.

كانت شرارة الانطلاق مِن مدينة تعز، ثمَّ ما لبثت أن انتقلت الاحتجاجات إلى العاصمة صنعاء، ليبدأ اعتصام المحتجِّين حول جامعة صنعاء في ١١ فبراير. كانت الاحتجاجات عفويَّة، وغالب مِن يشارك فيها شباب متطلِّع للتَّغيير، ويسعى لإحداث تحوُّل في مسار إدارة الدَّولة، بما يحقِّق لهم مستقبلًا آمنًا، ويمنحهم الحقوق والحرِّيَّات؛ ثمَّ ما لبث أن التحقت بها مختلف الشَّرائح الاجتماعيَّة، لتتَّسع دائرة الاعتصامات وتنتقل عدواها إلى مدن يمنيَّة أخرى.

نادى المحتجُّون بسقوط النِّظام الَّذي رأوا فيه تكريسًا للجهل والتَّخلُّف والفساد والظُّلم والاستبداد، بعيدًا عن أيِّ انحياز لأيِّ قوى سياسيَّة أو اجتماعيَّة أو مناطقيَّة، فالهتافات كانت ترتفع باسم اليمن ولأجله. ومع تمدُّد هذه الاحتجاجات باتت تشكِّل خطرًا على النِّظام

---

١٠ اللِّقاء المشترك: تكتُّل سياسي معارض، تأسَّس عام ٢٠٠٣م، وضمَّ: التَّجمُّع اليمنى للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتَّنظيم الوحدوي الشَّعبي النَّاصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الحقّ، واتِّحاد القوى الشَّعبيَّة. وكان يهدف للتَّنسيق بين مكوِّناته، في انتخابات المجالس المحليَّة، والنِّيابيَّة، والرِّئاسيَّة، في مواجهة المؤتمر الشَّعبي العام.

في صنعاء، فقابل الرَّئيس الرَّاحل، علي عبد الله صالح، هذه الاحتجاجات بالتَّهديد والوعيد، وبالاعتماد على الحلول الأمنيَّة. ورغم كلِّ محاولات الوساطة إلَّا أنَّه رفض الاستجابة لمطالب "الثُّوار"[١١]، ومطالب الأطراف الَّتي سعت لإيجاد حلول وسطيَّة تنهي الأزمة الَّتي دخلت فيها البلاد.

وعلى الرَّغم مِن سلميَّة الثَّورة فإنَّ اتِّساعها وانتشارها في مدن يمنيَّة عدَّة، كتعز وعدن والحديدة وغيرها، أقلق نظام "صالح"، ودفعه لتنفيذ تهديداته. ففي ١٨ مارس ٢٠١١م، أقدمت قوَّات الأمن، مع عدد مِن القنَّاصة الَّذين توزَّعوا حول ساحة الثُّوار بصنعاء، والَّتي عُرِفت بـ"ساحة التَّغيير"، على إطلاق الرَّصاص الحي، على المتظاهرين، عقب صلاة الجمعة مباشرة، ما أدَّى إلى سقوط أكثر مِن (٥٠) قتيلًا مدنيًّا مِنهم، إضافة إلى عشرات المصابين.

١١ اختار المحتجُّون إطلاق وصف "ثورة" على حراكهم الشَّعبي ومظاهراتهم ومسيراتهم واعتصاماتهم.

اشتدَّت الثَّورة بشكل ملحوظ مع سقوط القتلى المدنيِّين مِن شباب السَّاحات، فيما عُرف بـ"جمعة الكرامة". والتحق الكثير مِن اليمنيِّين بالسَّاحات في تعبير عن استنكارهم لهذا الإجرام غير المبرَّر شرعًا وعرفًا في الثَّقافة اليمنيَّة[١٢]. وبرغم أنَّ اليمن مِن أكثر بلدان العالم وفرة في السِّلاح، بشكل اجتماعي، فإنَّ الثُّوار التزموا السِّلميَّة نهجًا لثورتهم، ولم يشكِّل الشَّباب –الَّذين كانوا المكوِّن الأكبر في الاحتجاجات– أيَّ ميليشيا مسلَّحة للتَّصدِّي لقوَّات الأمن[١٣].

دشَّنت "جمعة الكرامة" مرحلة جديدة للثَّورة، إذ تحوَّل المشهد لصالح السَّاحات المنادية بإسقاط النِّظام على حساب الحياد الَّذي كان شبه سائد في النُّخب السِّياسيَّة والحزبيَّة والقبليَّة والعسكريَّة. فبعد يومين على الحادثة أعلنت شخصيَّات قياديَّة رفيعة في نظام "صالح" تأييدها للثَّورة السِّلميَّة، وانضمامها إليها، مستهجنة أسلوب العنف الَّذي مارسه النِّظام بحقِّ الشَّباب المتظاهرين سلميًّا. وكانت أشهر تلك الشَّخصيَّات وأوَّلها، اللِّواء علي محسن الأحمر، قائد المنطقة الشَّماليَّة الغربيَّة، وقائد الفرقة الأولى مدرَّع حينها؛ إذ أعلن هو وعدد مِن قيادات الجيش اليمني تأييدهم للثَّورة، والوقوف إلى جانب الثُّوار والدِّفاع عنهم. بعد هذا الإعلان تتابعت بيانات التَّأييد والوقوف مع الثَّورة مِن شخصيَّات قبليَّة واجتماعيَّة، وسياسيَّة وثقافيَّة، وكيانات مدنيَّة ودينيَّة، وموظفي الدَّولة في القطاعات العسكريَّة والمدنيَّة والدُّبلوماسيَّة، مِن مختلف محافظات اليمن.

كانت أحزاب المعارضة متردِّدة في الالتحاق بالثَّورة، لأنَّ سقف الثَّورة كان مرتفعًا جدًّا بالنِّسبة لطموحاتها، إذ طالب الثُّوَّار بـ"إسقاط النِّظام"؛ لكنَّها انضمَّت للثَّورة بعد فشل الحوار والوساطات مع "صالح" للتَّخلِّي عن السُّلطة، أو تقديم تنازلات فعليَّة وعاجلة لتصحيح الأوضاع المأزومة.

---

١٢ خلال الفترة مِن فبراير وحتَّى ديسمبر (٢٠١١م)، سقط قرابة (٢٧٠) مِن المتظاهرين قتلى، في هجمات للأمن اليمني وموالين للنِّظام الحاكم، أثناء الاحتجاجات والمظاهرات المعارضة لصالح؛ كما أصيب الآلاف مِنهم أيضًا. انظر: بيان منظمة هيومن رايتس ووتوش، في: ٢٠١١/٧/٩م، على موقعها:

https://www.hrw.org/ar/news

١٣ انظر: الدور السعودي في الصراع اليمني من ٢٠١١م إلى ٢٠١٦م، أسماء سعد، المركز الديمقراطي العربي، في: ٢٠١٦/١١/١٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://democraticac.de/?p=٣٩٨٥٦

هذه التَّحوُّلات أعطت الثَّورة الشَّعبيَّة دفعة نحو الأمام، وزخمًا شعبيًّا وإعلاميًّا واسعًا في الدَّاخل والخارج؛ وأفرزت الأحداث أربعة أطراف تدعم الثَّورة، وتُشكِّل أضلاعها والقوى المدافعة عنها، وهي:

المؤسَّسة العسكريَّة، الَّتي انشقت عن النِّظام، بقيادة اللِّواء علي محسن الأحمر، ومَن وقف معه مِن قادة عسكريّين وضبَّاط وجنود، سواء في الجيش أو الأمن، والَّذين أعلنوا انضمامهم للثَّورة.

القبائل اليمنيَّة، ومِن أبرزها قبيلة حاشد وبكيل ومذحج وغيرها، أذ أعلنت رموزها القبليَّة عن تأييدها للثَّورة، واستعدادها لحماية الثُّوار في الميادين والسَّاحات.

الأحزاب السِّياسيَّة، ممثَّلة في أحزاب "اللِّقاء المشترك"، إضافة إلى الكيانات المدنيَّة والهيئات والشَّخصيَّات السِّياسيَّة التي أعلنت عن انضمامها للثَّورة.

الشَّباب والجموع العريضة مِن المواطنين الَّذين تواردوا على ساحات الاعتصام ومسيرات التَّظاهر.[١٤]

كانت السُّعوديَّة متخوِّفة مِن ثورة الشَّباب السِّلميَّة في اليمن، ورافضة لها، خشية أن تمتدَّ العدوى إلى داخلها. فـ"على مدى العقود الماضية كان السَّاسة السُّعوديُّون يحرصون على أن تكون أيُّ سلطة في اليمن موالية لهم، وظلُّوا يرقبون أيَّ تحوُّل في الشَّأن اليمني، ويسعون للتَّأثير فيه حتَّى لا يشبَّ عن الطَّوق، ويتجاوز الوضع الَّذي يجعله يراجع ملفَّات الماضي، ويتفلَّت مِن دائرة التَّأثير الَّتي وضع فيها"[١٥]. وبالتَّالي عمدت السُّعوديَّة إلى اعتبار "الثَّورة" أزمة سياسيَّة وحالة صراع، وتعاملت معها مِن هذا المنطلق، بعيدًا عن أيِّ اعتبار للحراك الشَّعبي العارم في حينه. وهو ما انعكس لاحقًا على صيغة "المبادرة الخليجيَّة"، ومواقف النِّظام السُّعودي مِن قوى الثَّورة والأحزاب المعارضة، في مقابل احتضانها لنظام "صالح" ورموزه، وسعيها لمنحه حصانة دستوريَّة وضمانات قانونيَّة بعدم ملاحقته قضائيًّا.

---

١٤ للفائدة انظر: ثلاثة أضلاع الثورة وأكثرها إثارة للمخاوف، عامر الدميني، موقع المصدر أونلاين، في: ٢٠١١/٧/١٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.almasdaronline.com/article/٢١٧٩٠

١٥ تحولات المواقف السياسية السعودية تجاه اليمن البواعث والتداعيات، محمد عزان، عربي٢١، في: ٢٠١٥/١٠/٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢exm

بدأت السُّعودية في الاتِّصال بنظام "صالح"، وسعت في تدعيم موقفه، وتعزيز قبضته على الأوضاع. فقد ذكرت وسائل إعلام مختلفة، عن مصادر محلِّية، أنَّ سفينة سعودية وصلت إلى ميناء عدن، في ١٤ مارس ٢٠١١م، وعلى متنها (٣٥) مركبة وعربة مصفَّحة، خاصَّة بمكافحة الشَّغب، برفقة وفد عسكري سعودي، بقيادة العقيد مذكر عبدالرَّحمن الحارثي، الملحق العسكري في السَّفارة السُّعودية بصنعاء[١٦]؛ هذا بالإضافة إلى تقديم دعم اقتصادي تمثَّل في منح الحكومة اليمنية (٣) ملايين برميل نفط لمساندة نظام "صالح" في معالجة الأزمات البترولية.

تخوُّف السُّعودية مِن سقوط نظام "صالح" عبر عنه بيان الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري لمجلس التَّعاون الخليجي (الذي ظلَّت السُّعودية تغطِّي أدوراها في اليمن خلفه)، والذي عُقِد في العاصمة السُّعودية (الرِّياض)، بتاريخ ١٠ أبريل، عقب الاتِّصالات والمشاورات التي أجريت مع نظام "صالح" وأحزاب المعارضة السِّياسية، مِن قبل سفراء كلٍّ مِن السُّعودية وقطر وعمان بصنعاء؛ فقد جدَّد المجلس التَّعبير عن "قلقه" لاستمرار ما وصفه بـ"حالة الاحتقان السِّياسي، والتَّدهور الخطير للحالة الأمنية في اليمن".

عقب استهداف الرَّئيس "صالح" بتفجير مسجد دار الرِّئاسة، في ٣ يونيو ٢٠١١م، عملت السُّعودية على استضافة "صالح"، والقيادات اليمنية التي أصيبت في الانفجار، في الرِّياض، لمعالجتهم، وبدأت جهودها الفعلية في إنهاء الثَّورة بصيغة تضمن بقاء امتداد النِّظام السَّابق، ممثَّلًا في نائب الرَّئيس، عبدربِّه منصور هادي. ابتداء عمدت السُّعودية عقب الحادث إلى تجميد الوضع داخل اليمن، فيما استمرَّ غياب "صالح" عن المشهد أربعة أشهر، عاد بعدها معافى إلى اليمن، في ٢٣ سبتمبر، وبشكل مفاجئ، لتندلع مواجهات مسلَّحة بين قوَّات موالية له وأخرى تساند المطالبين برحيله، أوقعت نحو ١٣ قتيلًا.

استندت السُّعوديَّة في تدخُّلها بالشَّأن اليمني إلى اعتبارات عدَّة، مِنها تفويض الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة لها لإدارة هذا الملفِّ الحسَّاس؛ إذ يشير د. عبدالباقي شمسان، أستاذ علم الاجتماع السِّياسي بجامعة صنعاء، إلى أنَّ "الولايات المتَّحدة أوكلت الأزمة اليمنيَّة

١٦ انظر: مخاوف من انفلات أمني في عدن، الجزيرة نت، في: ٢٠١١/٣/١٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٣WjE

إلى السُّعوديَّة، ليس لكونها لاعبًا مؤثِّرًا فقط في الشَّأن اليمني، ولها نفوذها ورجالها، أو للأثر المباشر عليها وعلى دول الخليج الأخرى إذا ما آلت الأمور نحو الاحتراب والانفجار –فحسب، بل كذلك لتحمُّل الأعباء الماليَّة أثناء الأزمة وما بعدها". وبحسب شمسان فإنَّ "السُّعوديَّة اتَّخذتها فرصة لتعميق سيطرتها على الحقل اليمني ومخرجاته، وكذا لوأد كلِّ فرص الحلِّ الثَّوري والتَّغيير الجذري الَّذي سيكون له أثر كبير حسب تصوُّرات نخبها الحاكمة"[١٧].

لقد مثَّل تحفُّظ السُّعودية على الثَّورة الشَّبابية في اليمن امتدادًا لسياستها تجاه إعلان النِّظام الجمهوري، وإعلان الوحدة والنِّظام الدِّيمقراطي والتَّعدُّدية الحزبية، كونها تعارض المفاهيم التي يتأسَّس عليها نظام السُّعودية الملكي؛ وذلك بالرَّغم مِن هشاشة هذه الشِّعارات داخل بنية النِّظام السِّياسي اليمني. وقد رأت في أنَّ ثورة الشَّباب في حقيقتها الكبرى هي عملية إعادة بناء لهذه المفاهيم الكبرى، وسعي لترجمتها على الواقع، ما سيعني أنَّ اليمن ستكون الأنموذج الأمثل والملهم لبقية شعوب الإقليم، لهذا سعت بكلِّ قوَّتها للحيلولة دون ترسيخ هذه المطالب، وتماهى معها في ذلك بعض دول الإقليم والمجتمع الدُّولي.

كانت الأهداف الأولى للسُّعودية في التَّعامل مع الثَّورة التي انطلقت في اليمن هي:

١- مساندة نظام "صالح" وتجاوز الثَّورة، بتقديم بعض التَّنازلات والتَّطمينات للأطراف السِّياسية والحزبية، أو بفرض حالة مواجهة تضطرَّ الثَّوار لرفع السِّلاح إزاءها، ما يدخل النِّظام في شرعية المواجهة والقضاء عليهم.

٢- تقديم مقترحات تحيل الثَّورة إلى أزمة سياسية تتمُّ معالجتها عبر انتخابات مبكِّرة وحلول اقتصادية؛ فقد دعا مجلس التعاون الخليجي، في ٦ أبريل، الرَّئيس "صالح" إلى نقل صلاحيَّاته لنائبه، عبدربِّه منصور هادي، ووضع دستور وإجراء انتخابات. غير أنَّ شباب الثَّورة وأحزاب المعارضة سارعوا برفض المبادرة، لعدم تضمُّنها الرَّحيل الفوري للرَّئيس "صالح" ونظامه.

---

١٧ السعودية وثورة اليمن وقلق التغيير، الجزيرة نت، في: ٢٠١١/٩/١٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢٨aj

٣- استقطاب القوى التي أيَّدت الثَّورة للتَّراجع عن مواقفها، وتخفيض سقف المطالب إلى أدنى حدٍ ممكن. إذ جرت عدَّة زيارات ولقاءات واتِّصالات مع أطراف يمنية أيَّدت الثَّورة وساندتها، لكن ظلَّ الزَّخم الثَّوري قويًّا ومتجاوزًا تلك الحلول والمخارج.

٤- تقديم "مبادرة" تتوافق عليها القوى السِّياسية دون القوى الثَّورية، مع أهمية بقاء نظام "صالح" وإن جرى فرض انسحاب "صالح" مِن السُّلطة، مع حصوله على حصانة دستورية. وبالفعل، خسرت الرِّهانات في وأد ثورة ١١ فبراير، وظلَّ طرح "مبادرة" سياسية تخرج "صالح" وأركان عائلته مِن المشهد هو الحل الذي لن يقبل الثُّوَّار غيره. وهنا جاءت "المبادرة الخليجية" بصيغتها التي جرى التَّعديل عليها، وصولًا إلى صيغة نهائية جرى التَّوقيع عليها لاحقًا.

المبحث الثاني: المبادرة الخليجيَّة:

تأثَّر نظام السُعوديَّة بما جرى في المنطقة، وهو يرى ثورات الشُّعوب تقتلع الأنظمة المستبدَّة بفعل سلميٍّ خلال أيام فقط. إذ مثَّلت مطالب "إسقاط النِّظام" الَّتي سادت المشهد العربي عامل تهديد غير مباشر له، خاصَّة وقد بدأت فكرة الثَّورة تتسلَّل إلى محيطه؛ بل وتتردَّد تبريكات مواطنيها للشُّعوب الأخرى على ما أنجزوه، عبر منصَّات التَّواصل الاجتماعي المختلفة، وتعبِّر المنابر الإعلاميَّة والدَّعويَّة عن تأييدها لذلك التَّوجُّه.

هنا شعر النَّظام السُعودي بالخطر، وبدأ في اتِّخاذ جملة تدابير داخليَّة (لا يعنينا ذكرها هنا)، وتدابير على مستوى محيطه القريب. ففي أثناء الثَّورة المصريَّة، شهدت مملكة البحرين سلسلة احتجاجات ودعوات لناشطين في مجال حقوق الإنسان إلى المشاركة في يوم غضب عام، مع نهاية شهر يناير ومطلع شهر فبراير (٢٠١١م)، ضدَّ أسرة آل خليفة الحاكمة. وبدأت الأمور تتصاعد إلى أن تمكَّن آلاف المحتجِّين مِن الوصول إلى "دوَّار اللُّؤلؤة"، وسط العاصمة المنامة، لنسخ تجربة "ميدان التَّحرير" عن الثَّورة المصريَّة. وتمكَّن المحتجُّون مِن نصب خيامهم، وإعلان اعتصام مفتوح حتَّى رحيل النِّظام. وعلى الرَّغم مِن محاولات الشُّرطة البحرينيَّة مِن مواجهة المتظاهرين والمعتصمين فإنَّها فشلت في القضاء على الاحتجاجات الَّتي باتت تتسع أكثر فأكثر. فتقدَّمت الحكومة البحرينيَّة بطلب إلى مجلس التَّعاون لدول الخليج العربيَّة لتقديم مساعدة عسكريَّة لـ"حماية أمن المواطنين والمقيمين والبنيَّة التَّحتيَّة". وفي ١٤ مارس ٢٠١١م، دخلت مملكة البحرين قوَّة عسكريَّة سعوديَّة، قوامها ألف جنديٍّ سعوديٍّ، بالإضافة إلى (٥٠٠) رجل أمن إماراتي، تحت لافتة "درع الجزيرة". وخلال أيَّام تمَّ القضاء على الاحتجاجات وفضُّ الاعتصام في "دوَّار اللُّؤلؤة".

يمنيًّا، لم يكن بمقدور السُعودية التَّدخُّل عسكريًّا للقضاء على ثورة ١١ فبراير، خاصَّة وأنَّها لا ترتبط معها بأيِّ تعاقد ثنائي أو إقليمي للدِّفاع أو الأمن. كما لم يكن ممكنًا انخراطها في صراع مباشر إلى جانب نظام "صالح" مع الثَّورة ومناصريها، لأنَّ ذلك كان سيواجه حتمًا بحرب ضروس تمتدُّ إلى الحدود السُعودية. وإذا كان البعد الأمني هو المتحكِّم بنظرة السَّياسة السُعودية الخارجية تجاه اليمن، فإنَّه ينعكس على تفاعل السُعودية مع مختلف

الملفَّات، سواء ما يتعلَّق مِنها بالتَّعامل مع ثورة ١١ فبراير، أو بـ"المبادرة الخليجية" التي صوِّرت كمخرج سلمي للأزمة السِّياسية.

لقد كان مِن الخطورة بمكان للنَّظام السُّعودي اتِّجاه مسار ثورة ١١ فبراير نحو الانتصار، بسقوط نظام "صالح"، لذا سارعت تحت غطاء مجلس التَّعاون لدول الخليج العربيَّة لإيجاد حلٍّ لما اعتبرته "أزمة سياسيَّة"، وليس ثورة شعبيَّة. فتقدَّمت مع دول الخليج بمبادرة للحلِّ، تتضمَّن عمليَّة تحوُّل سياسيٍّ عبر مرحلة انتقاليَّة يشارك فيها النِّظام السَّابق بكلِّ أركانه. إذ نصَّت المبادرة المقترحة على تفويض الرَّئيس "صالح" صلاحياته لنائبه، عبدربّه منصور هادي، وتشكيل حكومة وفاق وطنيٍّ مناصفة بين حزب "المؤتمر الشَّعبي العام" وحلفائه و"اللِّقاء المشترك" وشركائه، بقيادة المعارضة، على أن تشكَّل لجنة عسكريَّة وتكلَّف بتخفيف حدَّة التَّوتُّر والانقسام داخل القوَّات المسلَّحة، والَّتي انقسمت إلى فصيلين: مؤيِّد للثَّورة ومناوئ للرَّئيس "صالح" وآخر مؤيِّد لـ"صالح" ومناوئ للثَّورة.

أكَّدت المبادرة (والتي أطلق عليها لاحقًا "المبادرة الخليجيَّة")، وعلى غير رضا مِن الثُّوَّار، على إعطاء ضمانات للرَّئيس "صالح"، بعدم إجراء ملاحقة قضائيَّة له، ولجميع أقاربه وأركان نظامه؛ كما اعتمدت على الشَّراكة بين الأطراف السِّياسيَّة التَّقليديَّة في السُّلطة والمعارضة: أي النِّظام الحاكم والأحزاب السِّياسية المعارضة التَّقليدية.

كانت المبادرة بوساطة سعودية بالأساس، وقد لقيت الوساطة السُّعودية ترحيبًا واسعًا في الأوساط السِّياسية، وخصوصًا قوى المعارضة، كما رحَّب بها الرَّئيس "صالح" في بدايتها، مبديًا تحفُّظه على بعض النِّقاط التي وصفها بالغامضة[١٨]. واستضافت السُّعوديَّة توقيع "المبادرة الخليجيَّة" مِن قبل الأطراف اليمنية، ورحَّبت بالتَّوقيع عليها، خاصَّة أنَّها تعدُّ راعية للِّقاءات الَّتي جرت بين المعارضة والنِّظام، وكانت إحدى الدُّول المهمَّة الَّتي أسهمت في إعداد المبادرة، فمصالحها في اليمن أكثر مِن غيرها مِن دول الخليج الأخرى، ويهمُّها كثيرًا

١٨ انظر: رئيس الجمهورية: لن نسمح بالفوضى والانقلاب على الشرعية وهناك مخططات تستهدف اليمن، وكالة سبأ للأنباء، في: ٢٠١١/٥/١٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.saba.ye/ar/print٢٤١٣١٢.htm

أمن اليمن باعتبار الجوار والتَّأثير. وقد عدَّ الملك السُّعودي الرَّاحل، عبدالله بن عبدالعزيز، قبول المبادرة بداية لصفحة جديدة مِن تاريخ اليمن[١٩].

"وُقِّعت النُّسخة الأخيرة مِن المبادرة بسبب الضُّغوط الإقليميَّة والدُّوليَّة على الأطراف السِّياسيَّة، وليس تعبيرًا عن التزام حقيقي فيما بينها"[٢٠]، ومع هذا اتَّفق الأغلب –في الدَّاخل والخارج– على أهميَّة تطبيقها ضمانًا لعدم وقوع اليمن في شبح الحرب الأهليَّة الَّتي بدت نذرها تظهر شيئًا فشيئًا.

في الطَّرف المقابل، رفض شباب السَّاحات (الثُّوَّار) "المبادرة الخليجيَّة" ورأوا أنَّها تمنح "صالح" مساحة كبيرة للمناورة؛ غير أنَّ اعتراضاتهم ذهبت أدراج الرِّياح، ووجد الشَّباب مطالبهم غير مستجابة، ودورهم في مستقبل اليمن غير واضح، في حين تجري اتِّفاقات بين سياسيِّين لا يمثِّلونهم بالضَّرورة[٢١]؛ فهم يرون أنَّ السُّعودية كانت حريصة جدًّا على إبقاء الأمور في إطار البعد السِّياسي كـ"أزمة"، وليس في البعد "الثَّوري"، كي لا يفرض التَّعاطي معها –مِن هذه الزَّاوية– اعترافًا بالثُّوَّار ومطالبهم، والثَّورة ذاتها بدرجة أساسية.

جماعة الحوثي مِن جهتها أعلنت رفضها لـ"المبادرة الخليجية"، لأنَّها –بنظرها– "أخرجتهم في الواقع مِن دائرة التَّأثير السِّياسي، ووضعتهم خارج ترتيبات المرحلة الانتقاليَّة"[٢٢]، كما أنَّها حيَّدت أيَّ دور إيراني في الملفِّ اليمني وقصرت التَّأثير على الدُّول الخليجية بقيادة السُّعودية.

كان النَّشاط الخليجي بصنعاء في أوجه، خلال شهري أبريل ومايو (٢٠١١م)، برئاسة الأمين العام لمجلس التَّعاون الخليجي، عبداللَّطيف بن راشد الزَّيَّاني، الَّذي قام حينها بالعديد

---

١٩ انظر: الربيع العربي دراسات تحليلية في المؤثرات الخارجية (اليمن نموذجًا)، نبيل المظفري، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد (٧)، العدد (٣)، كركوك– العراق، تاريخ: ٢٠١٢م: ص١٢.

٢٠ انظر: كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب ٢٠١١ إلى الحرب؟، ماجد المذحجي، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: ٢٠١٦/٥/١٩م؛ متوفر على الرابط التالي:

https://sanaacenter.org/ar/yemen-in-crisis-ar/٣٨

٢١ تسييس ثورة الشباب في اليمن، نادية السقاف، صدى، مؤسسة كارنيغي، في: ٢٠١١/٤/٢٧م، بتصرف، متوفر على الرابط التالي:

https://carnegieendowment.org/sada/٤٣٧٣٦

٢٢ الحوثيون: توسيع مناطق النفوذ بضربات خاطفة، تقرير، موقع مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٠١١/١٢/٣١م، متوفر على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/٣٧٣

مِن الزِّيارات إلى اليمن[٢٣]. وتعامل المجتمع الدُّولي مع الوضع في اليمن استنادًا لـ"المبادرة الخليجيَّة"، الَّتي حظيت بإجماع إقليميٍّ وعالميٍّ، ورعاية مِن قبل: الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وروسيا الاتِّحاديَّة، وجمهوريَّة الصِّين الشَّعبيَّة، والمملكة المتَّحدة، والجمهوريَّة الفرنسيَّة، بالإضافة إلى دول مجلس التَّعاون: المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، والإمارات العربيَّة المتَّحدة، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان، ودولة الكويت، عدا دولة قطر الَّتي انسحبت مِن "المبادرة الخليجيَّة".

٢٣ انظر: اليمن في الذكرى الثالثة للمبادرة الخليجية: حروب أهلية مصغرة، عادل الأحمدي، موقع يمن برس، في: ٢٠١٤/١١/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://yemen-press.com/news٣٨٢٤١.html

ووُضعت المبادرة تحت إشراف ممثِّل الأمين العام للأمم المتَّحدة في اليمن، جمال بن عمر، والَّذي قام بعدَّة زيارات إلى صنعاء، مِن أجل الإشراف على التَّسوية السِّياسيَّة خلال الفترة الانتقاليَّة. وكان المبعوث الأممي يلتقي –خلال تلك الزِّيارات– أقطاب السَّاحة اليمنيَّة، مِن أجل تقريب وجهات النَّظر بينهم، لإكمال المرحلة الانتقاليَّة، وفقًا لبنود "المبادرة الخليجيَّة"، ومخرجات "مؤتمر الحوار الوطني". وقد مثَّل هذا الموقف الدُّولي فرصة لا تتكرَّر لدعم التَّسوية السِّياسيَّة.

وانتهت المرحلة الأولى بإتمام الانتخابات الرِّئاسيَّة المبكِّرة، الَّتي كان "هادي" المرشَّح الوحيد فيها –حسبما نصَّت "المبادرة الخليجية"، في فبراير ٢٠١٢م. وكان على "هادي" و"حكومة الوفاق الوطني" في المرحلة الثَّانية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنيَّة والعسكريَّة، ومعالجة قضايا العدالة الانتقاليَّة، وإطلاق حوار وطني شامل بهدف مراجعة الدُّستور قبل الانتخابات الجديدة في فبراير ٢٠١٤م[٢٤].

كانت السُّعودية حاضرة في تلك الفترة في السَّاحة اليمنية، وكانت قادرة على توجيه دفَّة الأمور نحو استقرار اليمن وتماسكه، بما تملكه مِن أدوات ووسائل تأثير مختلفة، على المستوى المحلِّي وعلى المستوى الإقليمي والدُّولي. لكنَّها عوضًا عن ذلك، تركت السَّاحة محكومة بميزان التَّدافع الذي أتاح لجماعة الحوثي تحقيق انتصارات عدَّة على المستوى العسكري، وعلى المستوى السِّياسي؛ حيث بدأت في توسيع نفوذها استنادًا لمنطق القوَّة والسِّلاح، كما أنَّها تمكَّنت مِن اختراق "مؤتمر الحوار الوطني" لاحقًا، بمشاركة ممثِّلين عنها في كافَّة قضايا الحوار، بما في ذلك قضيَّة صعدة. والعجيب في الأمر، هو أنَّ المجتمع الإقليمي والدُّولي لم يلزم جماعة الحوثي بالاعتراف بـ"المبادرة الخليجية"، وآليَّتها التَّنفيذية، ووقف القتال، وتسليم السِّلاح، قبل الانخراط والمشاركة في "مؤتمر الحوار الوطني"، باعتبار أنَّ الأصل هو نزع فتيل القتال والخروج على الدَّولة، وإثبات حسن النَّوايا، ووضع جميع القوى على قدر مِن المساواة دون محابة أو ميول.

---

٢٤ انظر: اليمن ومخاطر العملية الانتقالية، آبريل لونجلي آلي، مجموعة الأزمات الدُّولية، في: ٢٠١٢/٧/١٢م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.us/ikO٣٦

مثَّلت الدُّول العشر الرَّاعية لـ"المبادرة الخليجية"، المذكورة سابقًا، فرصة للقيادة السُّعودية لحشد الرَّأي العام العالمي خلفها في تعزيز الاستقرار والأمن والسِّلم في اليمن، بما يخدم مصالح السُّعودية واليمن معًا، ويحقِّق لها تأمين حدودها الجنوبية مِن أي فوضى أو تهديد يمسُّها ويمسُّ مصالحها. كما أنَّ توافق القوى السِّياسية اليمنية، وبالأخصّ تلك المؤيّدة للثَّورة، على الحضور السُّعودي، المساند لمعالجة الأزمة السِّياسية، أعطى السُّعودية أسهمًا جديدة لنجاح فرصها في تحقيق يمن مستقرٍّ وآمن داعم لها، ومحافظ على سلامة حدودها ورعاية مصالحها.

أخفقت السُّعودية في استثمار الأوراق التي كانت بيدها، وأهملت مسئوليَّتها التَّاريخية في العبور باليمن إلى برِّ الأمان، رغم كلِّ الفرص التي أتيحت لها، وتركت السَّاحة اليمنية للفاعلين المحلِّيين والإقليميِّين المناوئين لها والمهدِّدين لمصالحها لاستغلال الأوضاع وتغيير موازين القوى. وسواء انخرطت السُّعودية في شيء مِن هذه الأحداث لأغراض سياسية، أو لم تنخرط، فإنَّها خسرت مرحلة مفصلية مِن حاضر اليمن، وكانت إيران الرَّابح الأكبر نتيجة الخسارة هذه؛ ففي حين كانت جلسات "مؤتمر الحوار الوطني" مستمرَّة في صنعاء، تحت رعاية إقليمية ودولية، تمكَّنت جماعة الحوثي مِن التَّمدُّد في محافظات صعدة، والجوف وحجَّة وعمران؛ دون أن يلقى هذا التَّمدُّد أي مواقف حاسمة إقليمية أو دولية كونه تهديدًا لجهود السَّلام والحلول السِّياسية وعملية الانتقال السِّلمي للسُّلطة.

المبحث الثالث: مؤتمر الحوار الوطني:

كان "مؤتمر الحوار الوطني" خيار الأطراف اليمنية، للخروج مِن معادلة الاعتماد على القوَّة لتحقيق مكاسب سياسيَّة، إذ أنَّه يُمكِّنها مِن طرح مختلف القضايا الَّتي كانت تلقى ممانعة مِن النِّظام السَّابق للنِّقاش والتَّحاور؛ إضافة إلى أنَّه حظي بتأييد إقليمي ودولي يضمن بشكل غير مسبوق إمكانيَّة تنفيذ مقرَّراته. وحيث أنَّ الأطراف السِّياسيَّة، ذات الهويَّة المدنيَّة، مثل الأحزاب ومنظَّمات المجتمع المدني والنِّساء والشَّباب، رأت في الحوار مصلحة فعليَّة، رأت فيه جماعة الحوثي[٢٥] المستندة لقوَّة السَّلاح في الميدان وفرض حقائق الواقع اعتمادًا عليها استراحة محارب، إذ كانت تستعدُّ لدورة جديدة مِن الصِّراع.

كان السِّياق السِّياسي الَّذي جرى فيه مؤتمر الحوار ملغَّمًا ومليئًا بالنِّزاعات بين الأطراف المختلفة. فعلى سبيل المثال، لم تنصِّب المعارضة التَّقليديَّة الرَّسميَّة (أحزاب اللِّقاء المشترك) نفسها في الحوار للحديث نيابة عن أجندتها السِّياسيَّة فقط، بل وأيضًا للحديث باسم الثَّورة الشَّعبيَّة، ونيابة عن شباب الثَّورة. وقد برَّرت أحزاب "اللِّقاء المشترك" هذا الموقف بالشَّراكة بين الطَّرفين في الانتفاضة ضدَّ الرَّئيس "صالح"؛ لكنَّ "اللِّقاء المشترك" تجاهل حقيقة أنَّه يمتلك رؤية مختلفة تمامًا للتَّعامل مع تحدِّيَّات اليمن في مرحلة ما بعد "صالح" عمَّا كانت تمتلكه الثَّورة[٢٦].

وممَّا ساعد في تعقيد مسار "مؤتمر الحوار الوطني" حقيقة أنَّ احتجاجات ٢٠١١م تنازعها توجُّهان حضرا في السَّاحة بقوَّة؛ الأوَّل: حركة الاحتجاجات الجنوبيَّة المطالبة بالانفصال، والَّتي تعود جذورها إلى العام ١٩٩٧م، والثَّاني: جماعة الحوثي، الَّتي تمدَّدت مِن محافظة صعدة (شمالي صنعاء) إلى عدد مِن المحافظات الشَّماليَّة. وقد ظلَّ الطَّرفان في حالة تنازع مع الدَّولة، لأسباب مناطقيَّة وأخرى طائفيَّة، في ظلِّ وجود مظالم يستندون إليها في خطاباتهم، ما ألقى بظلاله على مستقبل التَّسوية السِّياسيَّة، ومؤتمر الحوار.

---

٢٥ لمزيد فائدة ينظر كتاب: بعد الثورة الشعبية اليمنية.. إيران والحوثيون مراجع ومواجع، أحمد أمين الشجاع، مركز البحوث والدِّراسات- مجلة البيان، الرياض- السعودية، ط١/١٤٣٤هـ.

٢٦ انظر: كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب ٢٠١١ إلى الحرب؟، ماجد المذحجي، موقع السفير العربي، في: ٢٠١٦/٥/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:

http://assafirarabi.com/ar

إلى جانب ذلك، كانت المحرِّكات غير المرئيَّة في النِّزاع السِّياسي، وانقسام مراكز القوى الأساسيَّة في النِّظام السَّابق بعد ثورة ١١ فبراير، تشكِّل تحدِّيًا إضافيًّا؛ فالتحاق بعضها بالحراك السِّياسي والاجتماعي ضدَّ الرَّئيس "صالح" صعَّد مِن التَّناقضات السِّياسيَّة وأدَّى إلى انعكاسات أمنيَّة عميقة.

هذه العوامل خلقت وضعًا معقَّدًا للغاية قبل الذَّهاب إلى "مؤتمر الحوار الوطني". كما أنَّ إصرار الرَّئيس "هادي"، وبمساعدة المبعوث الأممي، جمال بن عمر، على بدء مؤتمر الحوار الوطني قبل تنفيذ النِّقاط العشرين، الَّتي صاغتها "اللَّجنة الفنيَّة للتَّحضير للحوار"[٢٧]، كإجراءات لبناء الثِّقة، يتمُّ تنفيذها قبل انطلاق المؤتمر[٢٨]، تسبَّب باستقالة ممثِّلي الشَّباب والمجتمع المدني مِن اللَّجنة احتجاجًا على ذلك. كما انسحبت الجماعات الفاعلة في "الحراك الجنوبي" مِن الحوار، بسبب الفشل في تنفيذ النِّقاط العشرين، ثمَّ عاد بعضها فيما بعد للمشاركة.

دُشِّن "مؤتمر الحوار الوطني" في مارس ٢٠١٣م، بهدف الانتهاء مِنه في سبتمبر مِن ذات العام. ونتيجة تعليق بعض القضايا الَّتي لم تلق حلًّا، تمَّ تمديده حتَّى يناير ٢٠١٤م. وبدلًا مِن البدء بالحوار بنوايا حسنة، والانفتاح على تقديم التَّنازلات، فإنَّ الأطراف المختلفة زادت مِن تصلُّبها في مواقفها، بينما استعدَّ أغلبها للتَّصعيد لنزاع مسلَّح خارج جلسات الحوار.

في الفترة (٢٠١١م- ٢٠١٣م)، أغفل النِّظام السُّعودي الخطر الَّذي تمثِّله جماعة الحوثي لصالح تخوُّفه مِن تداعيات الثَّورات الشَّعبيَّة، ما دفعه إلى تبنِّي سياسة "الثَّورة المضادَّة"، بوقوفه مع نظام الحكم في الإمارات في خندق واحد، لدعم التَّوجُّهات المضادَّة للثَّورات، والَّتي بدأت بانقلاب المؤسَّسة العسكريَّة في مصر ضدَّ السُّلطة المنتخبة، في ٣ يوليو ٢٠١٣م. ولم تكن اليمن خارج هذا التَّوجُّه؛ فقد سعت السُّعوديَّة للعمل على فكِّ الارتباط بين جماعة الحوثي والنِّظام الإيراني، وتعزيز استقلالها وتعديل سلوكها تجاه

---

٢٧ لجنة تشكَّلت بقرار رئاسي، تكوَّنت مِن (١٦) عضوًا، يمثِّلون الأطراف السِّياسيَّة والمدنيَّة، بما في ذلك شباب الثَّورة ومؤسَّسات المجتمع المدني.

٢٨ هي نقاط طرحتها اللَّجنة الفنيَّة للحوار على الحكومة لتهيئة الحوار ولتحسين النَّوايا. للمزيد انظر: اللجنة الفنية تقول: إن النقاط العشرين ليست شروطًا للمشاركة في الحوار القادم، موقع المصدر أونلاين، في: ٢٠١٢/١٠/١٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://almasdaronline.com/article/٣٧١٣٢

السُعوديَّة مِن جهة، وإضعاف قوى الثَّورة في اليمن مِن جهة أخرى، خشية وصولهم للسُلطة كما جرى في مصر.

"ترجمت السُعوديَّة تلك التَّغيُّرات في سياستها تجاه الحوثِيّين، إلى حالة مِن الإصرار على إدماجهم في مسار الانتقال السِّياسي القائم على "المبادرة الخليجيَّة"، وآليَّتها التَّنفيذيَّة، مع إعفائهم مِن تقديم ضمانات بالالتزام بقواعد اللُّعبة السِّياسيَّة، ورغم استمرار الحوثِيّين في معاداة السُعوديَّة، ومهاجمة دورها السِّياسي في العلن، أيَّدت الرِّياض دون تحفُّظ مساعي المبعوث الأممي لليمن، جمال بن عمر، والسَّفير الأمريكي، "جيرالد فيرستاين"، لإشراك الحوثِيّين في أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل (١٨ مارس ٢٠١٣م- ٢٥ يناير ٢٠١٤م)، وهي المساعي الَّتي تسبَّبت في تأخير انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في موعده المقرَّر قبل نهاية العام ٢٠١٢م، نظرًا للمفاوضات الشَّاقة لإقناع الحوثِيّين، وكذلك الحراك الجنوبي، بالمشاركة في الحوار، وفتحت أمامهم الباب لفرض شروطهم، وأهمها: اعتذار السُلطة عن حروب صعدة، واعتبار قتلى الحوثِيّين في تلك الحروب شهداء قبل عقد مؤتمر الحوار الوطني، وهو ما حدث بالفعل"[٢٩].

٢٩ السياسة السعودية تجاه الحوثيين قبل عاصفة الحزم.. قراءة في المواقف والتحولات، منتدى السياسات العربية، متوفر على الرابط التالي:

كان زعيم جماعة الحوثي، عبد الملك الحوثي، وعد الحكومة السُعودية بالتَّعاون معها، وأن يترك التَّعاون مع إيران، وقد "كتب هذا الكلام، ووقَّع عليه"؛ ووعدت جماعة الحوثي دولة خليجية (الإمارات) بضرب "فئة معيَّنة في اليمن"، لكنَّ الجماعة لم تقم بذلك، "بعد أن أخذت الأموال الطَّائلة".

وهو ما جعل سفير السُعودية، محمَّد سعيد آل جابر، يردُّ على ذلك، على حسابه بتويتر، قائلًا: "ما قام به الحوثي مِن غدر ونقض للعهود جزء مِن تربيته الإيرانية".[٣٠]

مثَّلت مخرجات "مؤتمر الحوار الوطني" حزمة مِن المعالجات والحلول والبدائل للقضايا اليمنية المشكلة، وخارطة طريق يمكن الاستناد إليها في إخراج اليمن مِن أزماته وواقعه البئيس، في حال جرى اعتمادها للتَّنفيذ مِن قبل السُلطات الرَّسمية، والقوى السِّياسية والحزبية. وهذا كان يعني بالضَّرورة بناء دولة وطنية قويَّة، تتَّجه للبناء والتَّعمير والتَّنمية، واستغلال مواردها وطاقاتها في تحقيق تطلُّعات الشَّعب اليمني، ومِن ثمَّ خروج اليمن عن أيِّ نفوذ خارجي، وهيمنة أجنبية؛ فقد تلقَّى اليمن وعودًا مِن دول الخليج، ودول أوربيَّة وعالمية، بتقديم المساعدات المالية والمادية له، ما كان سيعني أنَّ فترة الاستشفاء مِن الأزمات التي لحقت بالبلاد ستكون قصيرة جدًّا. وقطعت المخرجات على جميع القوى المشاركة المبرِّرات والأعذار التي يمكن أن تتَّكئ عليها ضدَّ قيام الدَّولة بوظائفها ومهامها، خاصَّة وأنَّ الجميع شارك في وضع الحلول والسِّياسات، وساهم في صياغة المخرجات بروح توافقية.

كانت هذه الفرضية ستوفِّر –في حال استغلال النِّظام السُعودي لها– على (الرِّياض) الكثير مِن الجهود والتَّكاليف، إذ سوف تضمن يمنًا آمنًا مستقرًّا، على حدودها الجنوبية، قادرًا على مواجهة المخاطر الأمنية والاختراقات الإقليمية، وشريكًا اقتصاديًّا وتنمويًّا عبر مشاريع يفرض عامل الجوار والقرب التَّشارك فيها، والتَّعاون في تحقيقها. عوضًا عن ذلك، وقعت اليمن ضحيَّة مخطَّطات أفشلت المرحلة الانتقالية، وأتاحت الانقلاب على حكومة

https://shortest.link/٢٨rn

٣٠ كما أوضح اللِّواء السُعودي المتقاعد، أنور عشقي، في مقابلة معه، على قناة روسيا اليوم. انظر: عشقي: الحوثي وعد السعودية بدعمها في اليمن وخذلها، الخليج الجديد، في: ٢٠١٧/١٢/٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٤٥٥w

الوفاق الوطني، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ما فتح الباب لصراعات مركَّبة ومعقَّدة، كانت السُعودية هي أكثر المتضرِّرين بها.

تاليًا، أصبحت مخرجات "مؤتمر الحوار الوطني" إحدى أهمِّ المرجعيَّات التي نصَّت عليها قرارات وبيانات وخطابات، الأمم المتَّحدة، وجامعة الدُول العربية، ومجلس تعاون دول الخليج العربية، و"التَّحالف العربي"، إضافة إلى "المبادرة الخليجية". كما باتت المخرجات ورقة مِن أوراق التَّفاوض مع جماعة الحوثي، كونها إحدى الأطراف التي شاركت في إعدادها وصياغتها، لهذا تمسَّكت السُعودية بهذه المخرجات في ظلِّ الحرب التي نشأت على خلفية انقلاب جماعة الحوثي (٢٠١٤م).

ويعود فشل تنفيذ مخرجات "مؤتمر الحوار الوطني" إلى عدَّة عوامل، برأي عدد مِن المراقبين؛ مِن أهمِّ هذه العوامل تضخُّم تيَّار "الثَّورة المضادَّة" بوجوهه المختلفة، الدَّاخليَّة والخارجيَّة، إذ لم يكن راضيًا عن النَّتائج الَّتي بدأت تتجلَّى عن المؤتمر، ومِنها تأسيس يمن اتِّحادي، ودولة مدنيَّة، ونظام يحقِّق طموحات الشَّباب وتطلُّعات الشَّعب. وقد تمثَّل تيَّار "الثَّورة المضادَّة" فيما يأتي:

- الحوثيِّون، وتيَّار الإمامة، الَّذين رأوا أنَّهم سيذوبون في المجتمع في ظلِّ دولة المواطنة المتساوية، وأنَّه لن يتحقَّق مشروعهم الَّذي يقوم على نظرية "الحقِّ الإلهي" ومبدأ الاصطفاء السُلالي.
- تيَّار النِّظام السَّابق الَّذي لم يكن همُّه سوى الانتقام مِن شباب وقوى ثورة التَّغيير، أيًّا كانت النَّتائج.
- تيَّار الحراك الجنوبي المناطقي الانفصالي، الذي كان يرغب بالعودة باليمن إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م، مدعومًا بوعود أجنبية ودعم إقليمي.
- السُعوديَّة –نفسها، ومعها دولة الإمارات، اللَّتان عملتا على إفشال نموذج التَّغيير في الدُول المجاورة، حتَّى لا يشيع تأثيره على شعوب المنطقة.

بعض دول الغرب الَّتي لم تسع لرعاية التَّجربة الدِّيمقراطيَّة، اتِّساقًا مع شعاراتها المعلنة حول حقِّ الشُعوب في تقرير مصيرها، وحول دعم الدِّيمقراطيَّة والحقوق والحرِّيَّات.

وعوضًا عن ذلك تواطأت مع توجُّهات أنظمة الاستبداد العسكريَّة والأنظمة الوراثيَّة في المنطقة في إفشال التَّجربة الدِّيمقراطيَّة في الي من، إيثارًا لمصالحها.

الفصل الثَّاني

سقوط الدَّولة بيد جماعة الحوثي المتمرِّدة

وانعكاساتها على السياسة السُّعودية تجاه اليمن

مدخل:

فور انطلاق ثورة الشَّباب، في ١١ فبراير ٢٠١١م، أعلن الحوثيُّون انضمامهم إليها، وسعيهم إلى إسقاط النِّظام الَّذي خاضوا ضدَّه ستَّ حروب متتالية؛ يحدوهم في ذلك الأمل في الخروج مِن طوق العزلة المفروضة عليهم، وكسر الصُّورة النَّمطيَّة عنهم لدى المجتمع كجماعة متمرِّدة، لكسب مزيد مِن التَّأييد الشَّعبي داخليًّا، وعدم ترك القوى السِّياسيَّة الأخرى تنفرد بترتيب ما بعد مرحلة سقوط النِّظام.

كان الحوثيون يبحثون عن فرصة تمكِّنهم مِن الحضور السِّياسي والعسكري في المشهد اليمني، وبما أنَّ الثَّورات تؤدِّي أحيانًا للفوضى والانفلات الأمني ما يفسح المجال لتصدُّر القوى المستعدَّة، فقد سعى الحوثيُّون للاستفادة مِن فرصة الثَّورة الشَّبابية. كانت قوى الثَّورة الوطنية، مِن القيادات الشَّبابية والاجتماعية والحزبية، على خلاف مع نهج الحوثيِّين المسلَّح ومنهجهم الطَّائفي، لذا كان مِن الصُّعوبة على جماعة الحوثي أن تكسب باسم الثَّورة، خصوصًا بعد انضمام اللِّواء، علي محسن الأحمر، وهو الشَّخص الَّذي يرونه المسئول الأوَّل عن الحروب التي شُنَّت ضدَّهم، وكذلك بعد ظهور حزب "التَّجمع اليمني للإصلاح"، وأبناء الشَّيخ عبد الله بن حسين الأحمر، المنافسين التَّقليديِّين لهم، كقوى رئيسة في الثَّورة، وكوَرَثة محتملين للنِّظام الحاكم –في حينه. ولهذا انتهجت الجماعة إستراتيجيَّة الضَّربات الخاطفة لتحقيق مكاسب سريعة، وخلق واقع جديد على الأرض، منتهزة الإنهاك المتبادل لخصومهم: النِّظام والمعارضة.

كانت السُّعودية قبل ثورة ١١ فبراير ترى جماعة الحوثي تهديدًا أمنيًّا لليمن، ولها بالضَّرورة، خاصَّة في ظلِّ ارتباطات الجماعة بالنِّظام الإيراني، وانخراطها في مشروعه التَّوسُّعي في المنطقة؛ وهو ما جعلها تساند نظام "صالح" في مواجهاته مع الجماعة، خلال الحروب السَّابقة بينهما. في المقابل أراد "صالح" أن يستخدم جماعة الحوثي كورقة مساومة وضغط ضدَّ خصومه في الدَّاخل، وورقة ابتزاز على الصَّعيد الإقليمي، لاستدرار الدَّعم السُّعودي، وهو ما جعله يبقي معاركه مع الجماعة مفتوحة دون حسم، رغم توفِّر فرص عدَّة لهذا الحسم.

عقب ١١ فبراير، وتحوُّل موازين القوى في داخل اليمن بما يسهم في ارتفاع أطراف وانكماش أخرى، بدت السُّعودية متخوِّفة مِن التَّحوُّلات التي قد تضع اليمن في طريق الاستقلال والتَّنمية والصَّدارة في المنطقة، كمنافس سياسي في المجال الحيوي بالمنطقة، وهنا شهدت السِّياسة السُّعودية تحوُّلًا جديدًا في الموقف مِن جماعة الحوثي ومِن النِّظام السَّابق ومِن بقية القوى الأخرى، بما أدخل اليمن في نفق مظلم مِن الصِّراع، ابتدأته جماعة الحوثي مِن صعدة.

المبحث الأوَّل: سقوط عمران وإغفال النِّظام السُّعودي لخطورته:

بعد أن سقطت محافظة صعدة بأيدي جماعة الحوثي، في الأيَّام الأولى مِن الثَّورة، أقام الحوثيُّون ما يشبه الحكم الذَّاتي بها، ثمَّ اتَّجهت أنظارهم إلى محافظة الجوف المجاورة، حيث خاضوا فيها مواجهات عسكريَّة دامية مع قبائل المنطقة بهدف السَّيطرة على مراكز القوَّة فيها. وسعوا بعد ذلك لاستغلال حالة الانسداد بين الثَّورة والنِّظام السِّياسي، وانشغال القوى الرَّئيسة بالصِّراع فيما بينها[٣١]، لمحاصرة معقل السَّلفيِّين بـ"دمَّاج" في صعدة، ومِن ثمَّ التَّمدُّد باتِّجاه محافظة عمران.

تقع قرية "دمَّاج" في وادٍ، جنوب شرقي مدينة صعدة، شمال اليمن. وتأتي شهرة هذه القرية لوجود مركز "دار الحديث"، الَّذي أسَّسه مقبل بن هادي الوادعي، أحد مشايخ التَّيَّار السَّلفي في اليمن، إذ وفد إليه الطُّلاب مِن جميع محافظات الجمهوريَّة، ومِن أنحاء دول العالم المختلفة. فبات أكثر مِن نصف سكَّان "دمَّاج" هم ممَّن وفد إليها لطلب العلم الشَّرعي في هذا المركز. وقد ساهم هؤلاء الطُّلاب في نمو حجم القرية لأكثر مِن ٣٠ عامًا.

لم يكن مركز "دار الحديث" معنيًّا بالشَّأن السِّياسي والنِّزاعات السِّياسيَّة الدَّائرة في البلد، فقد كان معظم تركيزه منصبًّا على طلب العلم الشَّرعي، وإلقاء الدُّروس في مختلف علوم الشَّريعة واللُّغة العربية وغيرها. واشتهر عن القائمين على مركز "دمَّاج" على المستوى العام أنَّهم يدينون بالولاء لمن يحكم البلاد؛ واتَّسمت علاقتهم مع مخالفيهم بالحوارات والرُّدود العلميَّة والجدل الفكري، بمعزل عن استخدام القوَّة والسِّلاح. ولم يكُن لمركز "دمَّاج" أيُّ تطلعات سياسيَّة، ولم يسجَّل له موقف مِن الحروب السِّتَّة في أثناء تمرُّد الحوثيِّين على الدَّولة، بل كان طلَّابه والقائمون عليه منصرفين تمامًا لشأنهم الخاص.

وعندما سيطرت جماعة الحوثي على محافظة صعدة بدأت في إيذاء الوافدين على قرية "دمَّاج"، والمطالبة بخروجهم مِنها، ومِن منطقة صعدة عمومًا. ولم تتوان الجماعة مِن استخدام السِّلاح في فرض مطالبها، ما أدَّى إلى اندلاع مواجهات مسلَّحة بين مليشيا جماعة الحوثي وسلفيي "دمَّاج"[٣٢].

---

٣١ الحوثيون: توسيع مناطق النفوذ بضربات خاطفة، مرجع سابق.

٣٢ سلمان العماري، دماج في ذكرى التهجير الطائفي، موقع نون بوست، في: ٢٠١٧/١/١٦م، متوفر على الرابط التالي:

كانت جماعة الحوثي تسوّق أنَّ الصِّراع مع سلفيي "دمَّاج" صراع مع أدوات المخابرات السُّعوديَّة، وأنَّ الحرب نشبت بإيعاز مِن السُّعوديَّة[٣٣]. في حين أوضح يحيى الحجوري، مسئول مركز "دار الحديث" خلفًا للوادعي، أنَّ الجانب السُّعودي عرض عليهم العمل معهم مخابراتيًّا، وتعيين ضابط ارتباط معهم في صنعاء، كي يموِّلهم بالأموال الَّتي يطلبونها، لكنَّه رفض العرض[٣٤].

وبعد قُرابة مائة يوم مِن المواجهات المسلَّحة بين الطَّرفين، ومقتل (٢١٠) مِن السَّلفيِّين، وإصابة (٦٢٠) آخرين، أبلغ الرَّئيس "هادي"، "الحجوري" أنَّ "التَّآمر عليهم دولي، وأنَّ الدَّولة لا تستطيع حمايتهم"، وبحسب "الحجوري"، فإنَّه فوَّض الرَّئيس بالحلِّ الَّذي يراه هو، فاقترح الرَّئيس خروج سلفيي "دمَّاج" إلى محافظة الحديدة[٣٥]. وبالفعل، جرى تهجير السَّلفيين عن "دمَّاج"، وبذلك خلت محافظة صعدة مِن أيِّ تنوُّع مذهبي أو حضور لأبناء المحافظات الأخرى.

في الوقت الَّذي راقبت فيه السُّعوديَّة الوضع عن كثب دون تسجيل أيَّ موقف في هذا الخصوص؛ فإنَّ السُّكوت السُّعودي عن استكمال سيطرة جماعة الحوثي على محافظة صعدة، الواقعة على الحدود الجنوبية لها، لم يكن خاليًّا مِن الرَّسائل السِّياسية، إذ حمل دلالات عدَّة، حيث بدا أنَّها جاءت في سياق تفاهمات إقليمية ودولية.

كانت أعين الحوثيِّين تمتدُّ إلى محافظة عمران، حيث معقل أبناء الشِّيخ عبدالله بن حسين الأحمر (الذي كانت تربطه بالسُّعودية علاقات حسنة)، فقد بدأت قوَّة بيت الأحمر تضعف برحيل الشَّيخ "الأحمر" وحدوث خلافات بين أبناء الشِّيخ وبين الرَّئيس "صالح"، خصوصًا بعد ثورة ١١ فبراير التي أحدثت شرخًا في العلاقة بين الطَّرفين، حيث انحاز

https://www.noonpost.com/content/١٦٢٠٤

٣٣ ما وراء الحرب بين الحوثيين والسلفيين باليمن، الجزيرة نت، في: ٢٠١٣/٨/٣١م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢b-Q

٣٤ السعودية تدعم تكرار تجربة حزب النور المصري في اليمن بقيادة الحجوري، موقع يمن برس، في: ٢٠١٤/٢/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://yemen-press.com/news٢٧٩٠٨.html

٣٥ انظر: تهجير سلفيي اليمن.. الانطلاق نحو الطائفية، عارف أبو حاتم، الجزيرة نت، في: ٢٠١٤/٢/٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢c٠٧

أبناء الشِّيخ "الأحمر" للثَّورة ضدَّ الرَّئيس "صالح"، ما دفعه للتَّحالف مع جماعة الحوثي ضدَّ الثَّورة وآل الأحمر[٣٦].

استفاد الحوثيُّون مِن هذه الفجوات، وعملوا على استثمارها بما يحقِّق أطماعهم في السَّيطرة على اليمن؛ فبعد أن استكملوا سيطرتهم على كامل محافظة صعدة، اتَّجهوا جنوبًا صوب قبيلة حاشد بمحافظة عمران، ودخلوا في مواجهات مع أبناء الشَّيخ "الأحمر"، انتهت بتغلُّب جماعة الحوثي، في ظلِّ غياب أي دعم سعودي لموقف أبناء الشِّيخ في تلك المواجهات. وكتأكيد على الانتصار قام الحوثيُّون –في ٢ فبراير ٢٠١٤م– بتدمير منزل الشَّيخ "الأحمر"، في معقله القَبَليِّ بمنطقة الخمري!

كان مِن أهم أسباب هزيمة أبناء الشِّيخ "الأحمر"، تفكُّك قبيلة حاشد، وتحالف بعض شيوخها مع الحوثيِّين، وحياد البعض الآخر تجاه صراعهم معهم[٣٧]؛ في حين وقف الرَّئيس هادي –المدعوم خليجيًّا– على الحياد هو الآخر، وبالتَّالي واجه أبناء الشَّيخ قوَّة المليشيَّا المسلَّحة منفردين، دون تدخُّل مِن أجهزة الأمن أو قوَّات الجيش المسئولة عن حماية المواطنين والدِّفاع عنهم.

كان موقف أبناء الشَّيخ "الأحمر" المؤيِّد لثورة ١١ فبراير، الَّتي أطاحت بالرَّئيس "صالح"، وإعلان الشَّيخ حميد الأحمر موقفه المناهض لنظام "صالح" علنًا، مِن قبل ١١ فبراير، حيث طالب صراحة بالثَّورة عليه وقد كان لا يزال في أوج قوَّته[٣٨]، الدَّافع وراء مواجهة جماعة الحوثي لهم في إطار تحالفها مع الرَّئيس "صالح"، وفي إطار توظيفها مِن قبل بعض الدُّول الخليجيَّة لضرب قوى حزب "الإصلاح".

فقد ساعد "صالح"، وأركان نظامه السَّابقون، والموالون له، الحوثيِّين في استهدافهم وهجومهم على بيت الشِّيخ الأحمر؛ إذ أوعز لمشايخ قبائل حاشد بعدم التَّعاون مع أبناء

---

٣٦ انظر: السعودية واليمن.. ليس لدى المملكة من تخاطب، العربي الجديد، في: ٢٠١٥/٢/١٠م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/politics/٢٠١٥/٢/٩/

٣٧ (٢٠١٤م) عام الحوثيين في اليمن، الجزيرة نت، في: ٢٠١٤/١٢/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢c٠i

٣٨ انظر: قصة صعود آل الأحمر في اليمن وسقوطهم، صالح البيضاني، صحيفة العرب، في: ٢٠١٤/٢/٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢c٣Y

الأحمر، والوقوف على الحياد مِن الصِّراع الجاري في عمران[٣٩]. كما رفضت السُّعوديَّة تقديم دعم لهم[٤٠].

٣٩ مكالمة مسربة للرئيس الراحل علي عبدالله صالح مع أحد مشايخ حاشد مبخوت المشرقي، انظر: السلاح المنهوب (فيلم وثائقي)، قناة الجزيرة، في: ٢٠١٧/٤/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=ALC__٠G٨HJs

٤٠ السعودية ترد على آل الأحمر: حاربوا الإخوان أوّلا، صحيفة العرب، في: ٢٠١٤/٢/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٢c٤٤

مكَّنت هذه الظُّروف والملابسات الحوثيّين مِن التَّحرُّك صوب مدينة عمران، والَّتي تبعد عن صنعاء حوالي ٤٠كم، للسَّيطرة عليها؛ ودشَّنوا عمليَّة السَّيطرة مِن خلال تسيير مظاهرات مطالبة بتغيير المحافظ، وتغيير قائد اللِّواء (٣١٠) المرابط في المدينة، والمحسوب في نظرهم على حزب "الإصلاح"[٤١]. وبالفعل أقال الرَّئيس "هادي" –تحت ضغط الحوثيّين– محافظ عمران، محمَّد دمَّاج، لكن رفض إقالة قائد اللِّواء (٣١٠)، وعوضًا عن ذلك كلَّف قائد اللِّواء، العميد حميد القشيبي، بمواجهة الحوثيّين، بشكل شفويٍّ، بحسب إفادة وكيل محافظة عمران. وبعد أسابيع مِن اندلاع المعارك بين اللِّواء التَّابع للجيش اليمني ومليشيا جماعة الحوثي، في عمران، جرت محاصرة اللِّواء مِن قِبل المليشيا. ورفض الرَّئيس "هادي"، ووزير دفاعه محمَّد ناصر أحمد، توقيع خطَّة لفكِّ الحصار عن اللِّواء ومواجهة المليشيا، ممَّا مكَّن مليشيا الحوثي مِن السَّيطرة على اللِّواء، وقتل قائده "القشيبي"[٤٢].

بالتَّزامن مع سقوط عمران بيد جماعة الحوثي، قام رئيس الجمهوريَّة بزيارة خاطفة إلى السُّعوديَّة، وقام وزير دفاعه بزيارة إلى الإمارات[٤٣]، في إشارة إلى ارتباط ما جرى بالدُّول الرَّاعية لـ"الثَّورة المضادَّة"، والتي كانت تنظر إلى القوَّة القبليَّة والعسكريَّة الَّتي ساندت ثورة ١١ فبراير بأنَّها قوَّة متمرِّدة على صيغة الوضع السَّابق المرضي عنه.

لقد كانت عمران حاجز صدٍّ أمام تمدُّد جماعة الحوثي باتِّجاه صنعاء، خاصَّة بوجود قبيلة حاشد ومعسكرات الجيش اليمني القائمة على الولاء الوطني، وهو ما كان سيجعل جماعة الحوثي محصورة في وجودها ومحاصرة في قوَّتها. غير أنَّ ما جرى مِن كسر هيبة قبيلة حاشد، في رمزيَّتها المتمثِّلة ببيت "الأحمر"، ومِن كسر هيبة الجيش اليمني والأجهزة الأمنية اليمنية، في رمزيَّتها المتمثِّلة في اللِّواء (٣١٠) والقوَّات الأمنية التي كانت مرابطة في عمران، أتاح للحوثيّين الطَّريق للاتِّجاه نحو صنعاء، وفتح شهيَّتهم للمزيد مِن الحروب التي تغذي طابعهم العسكري كقوَّة متمرِّدة تقوم على العنف.

---

٤١ (٢٠١٤م) عام الحوثيين في اليمن، مرجع سابق.

٤٢ مقابلة مع وكيل محافظ عمران أحمد البكري، برنامج الصندوق الأسود، قناة الجزيرة، بتاريخ: ٢٠١٥/٥/٢١م.

٤٣ الطريق إلى صنعاء وثائق مخابراتية وعسكرية، برنامج الصندوق الأسود، الجزيرة نت، في: ٢٠١٥/٥/٢١م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=٥RyUVPZSRhk

المبحث الثَّاني: سقوط صنعاء والصَّمت السُّعودي تجاهه:

راقبت السُّعودية تحرُّكات جماعة الحوثي مِن صعدة مرورًا بحاشد ثمَّ عمران، وأدركت – في الوقت نفسه – معنى أن تسيطر جماعة مسلَّحة تابعة لإيران على أجزاء واسعة مِن الجمهورية اليمنية، والتي تمثِّل العمق الإستراتيجي للسُّعودية؛ لكن –وربَّما– لحسابات تكتيكية وتخوُّفات آنية مِن القوى المناصرة للثَّورة طغت على البعد الإستراتيجي في تقييم الأحداث وصناعة القرار السُّعودي، تغافلت الرِّياض عن سقوط عمران لتحقيق أجندات ظرفية. وقد رافق ذلك هدوء الموقف الدُّولي. هذا الأمر انعكس سلبًا على تحديد مستوى التَّهديد، ودرجة التَّقارب مع هذه الأطراف. وكان لهذا تأثيره الواضح على الموقف السُّعودي مِن الأحداث التَّالية، وانعكاساتها العاجلة والآجلة على العلاقات اليمنية السُّعودية.

إغفال أحداث عمران شجَّع الحوثيِّين على المضي قدمًا في مشروعهم الخاصِّ، للتَّوجُّه إلى إسقاط العاصمة (صنعاء)، ومعها إسقاط كافَّة أجهزة الدَّولة في قبضتهم، وفرض إرادتهم مع حليفهم "صالح"، على الأطراف السِّياسيَّة الأخرى.

في هذا التَّوقيت، كان رئيس حكومة الوفاق الوطني، محمد سالم باسندوة، والَّذي تولَّى رئاسة الوزراء على أساس "المبادرة الخليجيَّة"، يشكو مِن تهميش الرَّئيس "هادي" له، وكان تهميش دوره يحدث أمام سمع وبصر الدُّول الرَّاعية لـ"المبادرة"، حيث لم تحرِّك ساكنًا تجاه ممارسات المؤسَّسة الرِّئاسيَّة، وفي مقدِّمتها إفشال مهمَّة رئيس الوزراء[٤٤].

قام الرَّئيس "هادي" بإصدار قرار قضى برفع أسعار الوقود، لمواجهة عجز الموازنة العامَّة في حينه، وذلك في ٣٠ يوليو ٢٠١٤م؛ وقد تمكَّن مِن تمرير القرار مِن خلال الضَّغط على حكومة الوفاق[٤٥]، ودون الاتِّفاق معها. وكانت السُّعودية قادرة على دعم اليمن

---

٤٤ هشام شرف، كيف تم إفشال المبادرة الخليجية والتآمر على باسندوة.. ومن هي الأطراف التي تُفشلُ المبادرات الجديدة وما الهدف؟، موقع صحيفة رأي اليوم، في: ٢٠١٦/١٢/٢١م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٢h٨L

٤٥ المحيط الأسري للرئيس هادي يزداد نفوذًا ويتحول إلى تيار يوقف تحركات رئيس الوزراء، مأرب برس، في: ٢٠١٣/٤/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://marebpress.net/news_details.php?lang=arabic&sid=٥٤٩٨٨

بالمشتقَّات النَّفطية، وتهدئة الأوضاع، وتقديم مساعدات مالية مِن دول الخليج لحكومة "هادي"، لقطع الطَّريق على أيِّ مسعى لسقوط صنعاء.

انتهز الحوثيُّون الفرصة، وتصدَّروا فكرة الدِّفاع عن مظلوميَّة الشَّعب إزاء قرار حكومي خاطئ، وطالبوا بإلغاء "الجرعة السَّعريَّة"، وإقالة الحكومة.

بدأت اعتصامات الحوثيِّين في الزَّحف نحو العاصمة صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، مستهدفين مؤسَّسات سياديَّة، مِن بينها مقرِّ التَّلفزيون الرَّسمي، ووزارة الدَّاخليَّة، ووزارة الدِّفاع. وتمكَّن الحوثيُّون مِن اقتحام قيادة الفرقة الأولى مدرَّع، التَّابعة للِّواء علي محسن الأحمر؛ وقاموا بجمع ما غنموه فيها مِن دبَّابات ومدافع وعربات مدرَّعة وأسلحة خفيفة، وشرعوا في إرسالها إلى معاقلهم شمال العاصمة صنعاء[٤٦]. كما حاصروا مقرَّ الحكومة، وخلال أقل مِن (١٢) ساعة كانت مؤسَّسات الدَّولة تسقط في صنعاء تباعًا في أيديهم، وفي ظلِّ صمت تامٍّ مِن الدُّول العشر الرَّاعية لـ"المبادرة الخليجيَّة"، بمن فيها السُّعوديَّة الَّتي يعنيها أمن واستقرار اليمن بالدَّرجة الأولى، كما يعنيها خطورة وجود قوَّة موالية لطهران ومدعومة مِنها على حدودها الجنوبيَّة.

وبدا مِن خلال اقتحام العاصمة، أنَّ الدَّولة سقطت في يد جماعة موالية لإيران؛ إذ بدؤوا بتعطيل أعمال: الحكومة، ومجلس النُّوَّاب، والرِّئاسة، واضطرَّوا الرَّئيس "هادي"، ورئيس مجلس الوزراء، خالد محفوظ بحَّاح، لتقديم استقالتهم.

لقد كان "التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، وهو مِن الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية التي استطاعت أن تشكِّل حالة استثنائية في علاقتها مع السُّعودية، حيث نجح في بناء هذه العلاقة مِن وقت مبكِّر، بالإضافة للفرقة الأولى مدرَّع، التَّابعة للِّواء علي محسن الأحمر، هما هدفا جماعة الحوثي الرَّئيسين في أحداث سقوط صنعاء، فقد بدا أنَّ الرِّئاسة، ووزارة الدِّفاع، ووزارة الدَّاخلية، في حالة حياد تامَّة مع ما يجري.

---

٤٦ انظر: ماذا يعني سقوط صنعاء بيد الحوثيين؟، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سبتمبر ٢٠١٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٢nNx

لقد سبق للسُعودية أن دعمت التَّيَّار الإسلامي في اليمن، في القرن الماضي، لمواجهة المدِّ اليساري، وهو ما شكَّل حالة مِن تلاقي المصالح بين الطَّرفين، وانعكس على علاقة الطَّرفين بعد قيام الحزب. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ العلاقة الحسنة بين السُعودية والشِّيخ "الأحمر" عزَّزت علاقة "الإصلاح" بـ"السُعودية"، حيث ظلَّ الشِّيخ "الأحمر" رئيسًا للحزب، منذ تأسيسه عام ١٩٩٠م، حتَّى وفاته في عام ٢٠٠٧م.

ومِن بين الشَّخصيات التي تمتَّعت بعلاقة حسنة بالسُعودية اللِّواء، علي محسن الأحمر، الذي يحتلُّ مكانة عسكريَّة وسياسية واجتماعية في اليمن، ويعدُّ أحد أهم الرُّموز اليمنية التي ارتبطت بعلاقة مباشرة مع النِّظام السُعودي، وكان له إسهام فعَّال في ملفِّ الحدود عبر اللَّجنة العسكرية السُعودية اليمنية المشتركة، التي كانت معنيَّة بمعالجة الاختلالات العسكرية والأمنية بين البلدين، وحلِّ خلاف الحدود.

هذه العلاقات بدأت تتأثَّر بمواقف الطَّرفين، "الإصلاح" واللِّواء "الأحمر"، المؤيِّدة والمناصرة لثورة ١١ فبراير، إذ دفعت النِّظام السُعودي لمراجعة موقفه مِنهم، بشكل غير علني؛ لكن أفصحت عنه سياستها التي شهدتها اليمن أثناء اقتحام مليشيا الحوثي لصنعاء، واستهدافها مقرَّات ومؤسَّسات حزب "الإصلاح"، ومعسكر الفرقة الأولى مدرَّع، التَّابعة للِّواء "الأحمر". فقد تعرَّض الطَّرفان لهجوم عنيف، في ظلِّ صمت دول الخليج، وبالأخصِّ صمت السُعودية.

أكملت جماعة الحوثي مخطَّط إسقاط العاصمة صنعاء، مِن خلال استغلال قرار اتَّخذه الرَّئيس "هادي"، واحتلَّت مدينة صنعاء خلال ساعات معدودة، وبشكل مسلَّح، ودون أيِّ مواجهة تذكر مِن قبل معسكرات الجيش أو الأمن، بل ودون أيِّ إدانة خليجية أو عربية أو دولية.

سجَّلت هذه المرحلة واقعًا سياسيًّا وعسكريًّا جديدًا، بعد أن اقتحمت جماعة الحوثي العاصمة صنعاء، مدعومة بمجاميع قبليَّة ووحدات عسكريَّة موالية لـ"صالح"، مِن أجل ضرب القوى الَّتي ناصرت ثورة ١١ فبراير، وفي مقدِّمتها حزب "الإصلاح" والفرقة الأولى مدرَّع. وبعد أن تمكَّنت جماعة الحوثي مِن السَّيطرة بسهولة على مفاصل رئيسة في الدَّولة، بالعاصمة صنعاء، بما في ذلك مجلس النُّوَّاب، والبنك المركزي، وديوان مجلس الوزراء، ومقرّ القيادة العامَّة للقوَّات المسلَّحة، انقلب المشهد السِّياسي في اليمن رأسًا على عقب.

لم يكن مِن الطَّبيعي تمكُّن مليشيا جماعة الحوثي مِن ضرب الرُّموز القبليَّة والعسكريَّة الَّتي تتمتَّع بعلاقات ودِّيَّة مع الرِّياض، تاريخيًّا، والمحسوبة على السُّعوديَّة سياسيًّا، في مقابل معسكر إيران والموالين لها في المنطقة، لولا موقفها مِن ثورة ١١ فبراير؛ خاصَّة أنَّ علاقة بيت الأحمر واللِّواء علي محسن الأحمر شهدت توتُّرًا مع الرِّياض نتيجة ذلك[٤٧].

لقد أرادت السُّعوديَّة ضرب هذه القوى القبليَّة والعسكريَّة، لكي تتخلَّى عن مواقفها الوطنيَّة لصالح المواقف السُّعوديَّة ذاتها، دون حياد؛ لذا كان مِن اللَّافت أنَّ الضَّربات الموجعة الَّتي وجِّهت لأبناء الشَّيخ عبدالله بن حسين الأحمر، واللِّواء علي محسن الأحمر، مِن قبل تحالف "الحوثي- صالح" الهادف لإسقاط حكومة الوفاق، كانت برضا إقليمي ودولي؛ يقول المتحدِّث باسم جماعة الحوثي، محمَّد عبدالسَّلام: إنَّ الحوثيِّين أرسلوا أكثر مِن رسالة لبعض السَّفارات الأجنبيَّة للتَّنسيق قبل السَّيطرة على صنعاء[٤٨].

---

٤٧ انظر: السعودية ترد على طلب آل الأحمر: حاربوا الإخوان أولا قبل أن تنتظروا مساعدات لمحاربة الحوثيين، صحيفة الرأي العام، في: ٢٠١٤/٢/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٢nOF

٤٨ في حوار مع برنامج "لقاء اليوم"، الجزيرة، في: ٢٠١٤/١٠/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٢haS

وهذا لا يمنع مِن تواطؤ بعض القيادات السياسية في اليمن، بشكل أو بآخر، مع هذا التَّوجُّه الإقليمي والدُّولي، لما تمثِّله القوى المستَهدَفة (القبليَّة والعسكريَّة والحزبيَّة) مِن خطورة عليهم –حسب منظورهم. لذا كان موقف وزير الدِّفاع –آنذاك– محايدًا تجاه هذا التَّحرُّكات الحوثيَّة، ومحيِّدًا لمؤسَّسة الجيش، انسجامًا مع موقف الرَّئيس "هادي". وقد أشار محمَّد عبدالسَّلام، المتحدِّث باسم جماعة الحوثي، إلى اتِّصالات جرت مع قيادات أمنيَّة وعسكريَّة قبل سيطرة الجماعة على العاصمة صنعاء، وأنَّهم أرسلوا أكثر مِن رسالة للرَّئيس "هادي" ووزارة الدِّفاع، تطالبهم فيها بأن يحترموا ما أسماها بـ"إرادة الشَّعب اليمني"، وقال: إنَّهم تلقَّوا ردودًا إيجابيَّة بأنَّ المسئولين سيجعلون هذه "الثَّورة" سلميَّة، حدَّ قوله![٤٩].

"توقيع "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة

٤٩ المرجع السابق نفسه.

بعد أن أطبقت جماعة الحوثي سيطرتها على صنعاء، دفعت الأطراف السِّياسيَّة إلى توقيع "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة"، في ذات اليوم الَّذي سقطت فيه صنعاء بأيديهم (٢١ سبتمبر ٢٠١٤م)، تحت ضغوط المرحلة وإكراهات الواقع، وتغيُّر موازين القوى، وتحوُّلات المشهد العام. وفي حين كان الهدف مِن الاتِّفاق تجنيب البلاد مزيدًا مِن دوَّامات العنف، إلَّا أنَّ الجماعة تردَّدت في التوقيع عليه، ورفضت التَّوقيع على ملحقه الأمني[٥٠]، فقد رأت في السَّيطرة على صنعاء انتصارًا لها، خاصَّة مع تأييد المجتمع الإقليمي والدُّولي للاتِّفاق، دون أدنى إدانة أو عقوبة على ما حصل، على الرَّغم مِن صدور قرار مجلس الأمن، رقم (٢١٤٠)، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٧م، بإدراج المعرقلين للعمليَّة السِّياسيَّة تحت البند السَّابع[٥١].

٥٠ جرى التَّوقيع عليه لاحقًا بعد أسبوع مِن تاريخ توقيع الاتِّفاق.

٥١ هو اتفاق سياسي يمني، وُقِّع في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، بين جماعة الحوثي وأطراف العمليَّة السِّياسيَّة في اليمن، تحت تأثير سيطرة الجماعة المسلَّحة على العاصمة صنعاء، وتمرُّدها على الدَّولة وتهديدها للسِّلم الاجتماعي. غير أنَّ الجماعة رفضت التَّوقيع على الملحق الأمني التَّابع للاتِّفاق، في حينه، وتأخَّر توقيعها عليه حتَّى ٢٧ سبتمبر. انظر: نصَّ (اتِّفاق السِّلم والشَّراكة الوطنيَّة)، صحيفة الثَّورة، في: ٢٠١٤/٩/٢٢م، العدد (١٨٢٠٤)، ص٣.

المبحث الثَّالث: الانقلاب على "الشَّرعية" وظهور إيران كرابح أكبر:

استمرَّت مليشيا جماعة الحوثي في فرض سيطرتها على صنعاء، وتعمَّدت الجماعة تعطيل أعمال مجلس النُّوَّاب، ومجلس الوزراء، والرِّئاسة، والتَّمدُّد عسكريًّا باتِّجاه عددٍ مِن المحافظات: الحديدة وحجَّة غربًا، وإب وذمار جنوبًا، ومأرب والبيضاء شرقًا. وعمليًّا لم ينفَّذ مِن بنود "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة" سوى تعيين مستشارين للرَّئيس "هادي"، وتشكيل حكومة شراكة ظلَّت محلَّ نظر عند الجماعة[٥٢]، وبات مطار صنعاء يستقبل الطَّائرات الإيرانيَّة في جسر مباشر بين طهران وصنعاء. ونجح الحوثيُّون في ١٥ أكتوبر ٢٠١٤م في السَّيطرة على مدينة الحديدة، الَّتي تعدُّ مِن أهمِّ الموانئ البحريَّة على البحر الأحمر، في خطوة للتَّحكُّم في مضيق باب المندب الإستراتيجي[٥٣].

هذا التَّحوُّل بدأ يشكل تهديدًا صارخًا للنِّظام السُّعودي، خاصَّة بعد أن هاجم الحوثيُّون منزل الرَّئيس "هادي"، في ١٩ يناير ٢٠١٥م، وحاصروا القصر الجمهوري الَّذي يقيم فيه رئيس الوزراء "بحَّاح"، واقتحموا معسكرات للجيش، ومجمَّع دار الرِّئاسة، ومعسكرات الصَّواريخ.

ونتيجة هذا التَّمرُّد على الدَّولة تقدَّم "بحَّاح" باستقالته للرَّئيس "هادي"، في ٢١ يناير ٢٠١٥م، بعد أن وجد صعوبة في انفراج الأزمة السِّياسيَّة؛ فيما قدَّم "هادي" أيضًا استقالته إلى مجلس النُّوَّاب، بعد أن فرض الحوثيُّون عليه تعيين عدد كبير مِن أنصارهم في مناصب سياديَّة عسكريَّة ومدنيَّة. وقام الحوثيُّون بفرض إقامة جبرية على "هادي" و"بحَّاح"، وعددٍ مِن الوزراء، وتوجَّهوا إلى إصدار "إعلان دستوري"، في ٦ فبراير ٢٠١٥م، تضمَّن حلَّ مجلس النُّوَّاب، وتشكيل مجلس وطني بديل عنه، يتكوَّن مِن ٥٥١ عضوًا، على أن ينتخب "المجلس الوطني" مجلسًا للرِّئاسة مِن خمسة أعضاء، لإدارة البلاد تحت رقابة "اللَّجنة

---

٥٢ الوضع في اليمن أعقاب ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، عبد الناصر الخطري، مؤسسة قرطبة- جنيف، في: ٢٠١٥/٣/١٥م، متوفر على الرابط التالي: http://www.cpi-geneva.org/en/publications-mega/contributions/٤٦٩-contrib-١١-٠٢-٢٠١١

٥٣ انظر: المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، محمد جميح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر ٢٠١٤م.

الثَّوريَّة" الحوثيَّة لمدَّة عامين، كمرحلة انتقاليَّة تنفَّذ خلالها "مخرجات الحوار الوطني"، و"اتِّفاق السِّلم والشَّراكة"[٥٤].

عُدَّ إصدار "الإعلان الدُّستوري" مِن جانب واحد انقلابًا حقيقيًّا، على النِّظام الجمهوري والعمليَّة الدِّيمقراطيَّة و"المبادرة الخليجيَّة" و"اتِّفاق السِّلم والشَّراكة"، وتحوُّلًا كبيرًا في مسار الأزمة اليمنيَّة الَّتي بدأت مع تقدُّم مليشيا الحوثي نحو صنعاء، وإمساكها منفردة بمفاصل السُّلطة، وطرح مشروع سياسي "ألغى تفاصيل العمليَّة السِّياسيَّة الَّتي كانت جارية في اليمن مِن الألف إلى الياء"[٥٥]، بما في ذلك "مسودَّة الدُّستور اليمني" الَّتي كانت اللَّجنة المختصَّة بصياغته قد انتهت مِن إعدادها، وسلَّمتها بالفعل إلى رئاسة الجمهوريَّة.

استشعرت الدُّول الخليجيَّة الَّتي دعمت مليشيا جماعة الحوثي –وبالأخص السُّعودية والإمارات– الخطر، لا سيَّما بعد أن خذلتهم جماعة الحوثي في القضاء على قوى "الإسلام السِّياسي" في اليمن، ونقضها الاتِّفاق مع السُّعوديَّة بعد أن وعدها زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، بالتَّعاون معها والتَّخلِّي عن إيران[٥٦]. واتَّهم مجلس تعاون دول الخليج العربيَّة جماعة الحوثي بتدبير "انقلاب" على "الشَّرعيَّة" في اليمن، معلنًا رفضه المطلق للانقلاب الَّذي أقدم عليه الحوثيُّون، ومعتبرًا "الإعلان الدُّستوري" نسفًا كاملًا للعمليَّة السِّياسيَّة السِّلميَّة، الَّتي شاركت فيها كلُّ القوى السِّياسيَّة اليمنيَّة. في حين رحَّبت إيران بالإعلان الدُّستوري الذي أعلنه الحوثي، واعتبرت الإعلان مكمِّلًا لـ"المبادرة الخليجيَّة"[٥٧].

كما أدانت الدُّول الرَّاعية لـ"المبادرة الخليجيَّة" (الدُّول الخمس دائمة العضويَّة في مجلس الأمن الدُّولي ودول الخليج العربيَّة) "استخدام الحوثيِّين للقوَّة لتحقيق مكاسب سياسيَّة، وإجبار الرَّئيس والحكومة على الاستقالة، وحصار المسئولين". وقال بيان صادر عن الدُّول العشر:

---

٥٤ انظر: راجح بادي، المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم، مجلة سياسات عربية، العدد (١٤)، مايو ٢٠١٥م: ص٢٧٥.

٥٥ انظر: عاصفة الحزم.. الطريق الثالث، زكريا خليفة المحرمي، موقع اليمن الجديد، في: ٢٠١٥/٣/٣١م، متوفر على الرابط التالي: http://www.alyemeny.com/article.php?id=٣٦١#.W_Tit-hvaUk

٥٦ انظر: تصريح اللِّواء أنور عشقي، في لقاء على برنامج "قصارى القول"، قناة روسيا اليوم، في: ٢٠١٥/٤/٢٢م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢ijy

٥٧ إيران تعتبر الإعلان الدستوري الحوثي مكملا للمبادرة الخليجية، موقع الخليج الجديد، في: ٢٠١٥/٢/٨م، متوفر على الرابط التالي: https://thenewkhalij.news/article/٩٧٨٣

"إنَّ المجتمع الدُّولي يشعر بقلق عميق بسبب التَّطوُّرات الأخيرة؛ فليس مِن المقبول استخدام العنف بغرض تحقيق مآرب سياسيَّة أو إسقاط المؤسَّسات الشَّرعيَّة"[٥٨].

في المقابل كانت إيران –الخصم اللَّدود للسُّعوديَّة– تحتفي بالوضع الجديد في اليمن؛ فقد قال مندوب مدينة طهران أمام مجلس الشُّوري الإيراني، علي رضا زاكاني، والمقرَّب مِن المرشد الأعلى علي خامنئي: إنَّ "ثلاث عواصم عربيَّة أصبحت اليوم بيد إيران، وتابعة للثَّورة الإيرانيَّة الإسلاميَّة"، وأنَّ صنعاء أصبحت العاصمة العربيَّة الرَّابعة في "طريقها للالتحاق بالثَّورة الإيرانيَّة"[٥٩].

تمكَّن الرَّئيس "هادي" مِن اختراق الحصار الَّذي فرض عليه، والهروب خارج صنعاء، وصولًا إلى مدينة عدن كونها كانت خارجة عن سلطة مليشيا جماعة الحوثي. هنا بدأت مليشيا الحوثي بالتَّوجُّه إلى عدن، مسنودة بالقوَّات الموالية لـ"صالح"، في محاولة لإتمام عمليَّة الانقلاب وإسقاط أيِّ معارضة تحمل مشروعيَّة المناهضة لما اعتبره الحوثيُّون و"صالح" "ثورة شعبيَّة".

أعلن الرَّئيس "هادي"، عقب وصوله إلى مدينة عدن، جنوبي اليمن، تراجعه عن الاستقالة، وعدَّ صنعاء عاصمة محتلَّة، وعدن عاصمة مؤقَّتة، والحوثيِّين ميليشيا متمرِّدة على الدَّولة؛ ودخلت البلاد في حالة انقسام بين سلطة شرعيَّة في عدن وسلطة انقلابيَّة في صنعاء. وانسحبت معظم السَّفارات والمؤسَّسات الدُّوليَّة التَّنمويَّة، وتوقَّفت الأعمال الخاصَّة والعامَّة.

سعى الرَّئيس "هادي" لترتيب وضع حكومته، بعد إطلاق سراح رئيس الوزراء "بحَّاح"، وخروجه مِن صنعاء، ولحاقه بالرَّئيس "هادي" إلى مدينة عدن. وهنا بدأ الحوثيُّون بالتَّحالف مع "صالح"[٦٠] بتحريك طائرات عسكريَّة لقصف القصر الرِّئاسي في عدن، مع زحف قوَّاتهم

---

٥٨ الدول العشر الراعية للتسوية تدين استخدام الحوثيين للقوة، صحيفة البيان، في: ٢٠١٥/١/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/٢٠١٥-٠١-٢٧-١,٢٢٩٧٣٥٦

٥٩ مسؤول إيراني: صنعاء رابع عاصمة عربية تابعة لنا، موقع عربي٢١، في: ٢٠١٤/٩/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢ioZ

٦٠ بدأ تحالف "صالح" مع جماعة الحوثي عمليًّا مطلع عام ٢٠١٤م، مع اندلاع المعارك المسلَّحة في محافظة عمران، لكنَّه ظلَّ تحالفًا خفيًّا، حتَّى اقتحام جماعة الحوثي للعاصمة صنعاء، حيث بدأت معالم هذا التَّحالف الثُّنائي البراغماتي تتَّضح أكثر، ليصبح حقيقة لا لبس فيها، خاصَّة مع استكمال انقلابهم على السُّلطة الشَّرعيَّة ممثلة في "هادي".

المسلَّحة نحو المحافظات الجنوبيَّة برًّا، معلنين –في ٢١ مارس ٢٠١٥م– عن التَّعبئة العامَّة بغرض حشد قوَّاتهم نحو المحافظات الجنوبيَّة بذريعة مقاتلة التَّنظيمات "الإرهابيَّة".

بدأ الحوثيُّون بعمليَّة اجتياح برِّي لبسط هيمنتهم على المحافظات الجنوبيَّة. وحتَّى ٢٥ مارس ٢٠١٥م، أعلنت الجماعة سيطرتها على محافظات الضَّالع ولحج وأبين؛ وأصبح الحوثيُّون على مشارف العاصمة المؤقَّتة عدن. في ذات السِّياق، تحرَّكت القوَّات الموالية للرَّئيس "صالح" بمحافظة عدن بالتَّزامن مع تقدُّم الحوثيِّين، لتشهد مدينة عدن مواجهات دامية بهدف القضاء على سلطة الرَّئيس "هادي" وحكومته.

تحوُّلُ ميزان القوى لصالح تحالف (الحوثي– صالح)، وتخوُّفُ السُّعوديَّة مِن خروج الأمور عن السَّيطرة، دفع الرَّئيس "هادي" للاستغاثة بدول الخليج، في رسالة رسميَّة طالبهم فيها بالقيام بالتَّدخُّل وحماية الشَّعب اليمني وإسناد سلطته الشَّرعيَّة.

وهو ما تمَّ في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، بإعلان انطلاق عمليَّة "عاصفة الحزم"، وتشكُّل "التَّحالف العربي" لدعم الشَّرعيَّة اليمنيَّة، بقيادة السُّعوديَّة.

دفعت السُّعوديَّة الرَّئيس "هادي" للخروج مِن مدينة عدن، باتِّجاه الرِّياض، عبر سلطنة عُمان، بعد أن طلب التَّدخل الخليجي في اليمن لدعم سلطته وحكومته في مواجهة تمرُّد

الحوثيّين وتنظيم "القاعدة". وكان مِن الواضح وجود استعدادات مسبقة للتَّدخل عسكريًّا في اليمن، وبشكل واسع وشامل، وهو ما تؤكِّده الاستجابة السَّريعة الَّتي قامت بها القوَّات السُّعوديَّة والإماراتيَّة، مسنودة ببعض القوَّات العربيَّة، والإعلان عن تشكيل "التَّحالف العربي"، وانطلاق عمليَّة "عاصفة الحزم" العسكرية، وبنك الأهداف الواسع، وخارطة مسرح العمليَّات، والاستعدادات العسكريَّة التي كانت جاهزة تمامًا، والتَّأهب الإعلامي، مع ترتيب انتقال الرَّئيس "هادي" في وقت سريع جدًّا.

وقد سبق للسُّعوديَّة أن بدأت بحشد قوَّاتها العسكريَّة على حدود اليمن، منتصف شهر مارس ٢٠١٥م، بعد عرضٍ عسكريٍّ ومناورات أجراها الحوثيُّون على الحدود اليمنيَّة السُّعوديَّة، في منطقة البقع بمحافظة صعدة، بمختلف الأسلحة، في ١٢ مارس[٦١].

لقد رأت السُّعودية في "هادي" ورقة رابحة للوقوف أمام هذا التَّغيُّر الجذري في المشهد، لذلك عملت على استنقاذه مِن صنعاء وانتقاله لعدن؛ وبعد أن بات مهدَّدًا استدعته للخروج إلى الرِّياض ليكون ممثِّلًا وحيدًا لـ"الشَّرعية" اليمنية، دون أيِّ مكوِّن آخر في حكومة الوفاق الوطني ومؤسَّسات الدَّولة العليا.

لم تكن السُّعودية راضية عن مواقف الرَّئيس "صالح"، رغم أنَّه كان مِن أكثر القيادات السِّياسية اليمنية الذين تربطهم علاقة وثيقة بالسُّعودية. وقد مرَّت العلاقة بين "صالح" والسُّعودية بمحطَّات مهمَّة، منذ انتخابه عام ١٩٧٨م رئيسًا لليمن. غير أنَّ هذه العلاقة وصلت إلى درجة مِن القطيعة في فترات زمنية متقطِّعة، أهمُّها خلال الأزمة الخليجية الثَّانية، وخلاف الحدود.

وقد عزَّز التَّدخُّل العسكري لـ"التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعوديَّة، والمناصر لـ"هادي"، حاجة طرفَي الانقلاب للشَّراكة القائمة بينهما، وتمسُّكهم بتحالفهم في مواجهة خصومهم. وهنا كان مِن الضَّروري أن يقدِّم "صالح" مزيدًا مِن التَّنازلات لتمكين حلفائه مِن السَّيطرة أكثر، كضريبة لترسيخ الثِّقة المتبادلة وإنجاح الشَّراكة القائمة مِن ناحية، ولتحميلهم هم – دونه ودون مواليه– تبعات المسئوليَّة عن الصِّراع والحرب. ورفض "صالح" الإملاءات

---

٦١ مناورات عسكرية للحوثيين قرب الحدود مع السعودية، فرانس٢٤، في: ٢٠١٥/٣/١٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/rirI

السُعوديَّة الَّتي طرحت عليه عبر نجله (أحمد)، والَّذي زار الرِّياض قبل يومين مِن إطلاق الملك سلمان إشارة بدء عمليَّة "عاصفة الحزم"، بعد أن طلب لقاء القيادة السُعوديَّة؛ حيث التقى به الأمير محمَّد بن سلمان، والَّذي كان في حينه وزيرًا للدِّفاع. عرض نجل "صالح" على القيادة السُعوديَّة أمرين، مطالب وتعهُّدات. في الملفِّ الأوَّل طالب "صالح"، ونجله، برفع العقوبات المفروضة على "صالح" مِن قبل مجلس الأمن الدُّولي في وقت سابق، والتَّأكيد على الحصانة الممنوحة له ولوالده بموجب "المبادرة الخليجيَّة"، ووقف الحملات الإعلاميَّة الَّتي تستهدفه ووالده. وفي الملفِّ الثَّاني تعهَّد "صالح"، ونجله، في المقابل، في حال استجيب لمطالبهم، بالانقلاب على جماعة الحوثي، وفكِّ التَّحالف معها، وتحريك قوَّات مِن الأمن والحرس الجمهوري (موالية لـ"صالح")، لمحاربة ميليشيات جماعة الحوثي وطردها. رفضت القيادة السُعوديَّة عرض "صالح" ونجله، وشدَّدت على الالتزام بـ"المبادرة الخليجيَّة" الَّتي جرى الاتِّفاق عليها مِن كلِّ الأطياف اليمنيَّة، وضرورة عودة "الشَّرعيَّة"، ممثَّلة بالرَّئيس "هادي"، محذِّرة في الوقت نفسه مِن أيِّ تحرُّكات تستهدف المساس أو الاقتراب مِن العاصمة المؤقَّتة عدن، إذ هي بمثابة خطٍّ أحمر[٦٢].

مع انكشاف تحالف (الحوثي– صالح)، وظهور "صالح" جزءًا رئيسًا في الانقلاب، وتمكين الحوثيِّين مِن السُلطة، خسر "صالح" ولاء عدد مِن قياداته العسكريَّة والأمنية والحزبيَّة، وأعضاء مِن حزبه، وبعض شيوخ القبائل المناصرين له، حيث توجَّه غالبيتهم للسُعوديَّة مؤيِّدين لموقفها مِن الانقلاب، بعد أن استقطبت السُعوديَّة عددًا كبيرًا مِن قيادات ورموز وأعضاء "المؤتمر الشَّعبي العام"، وعملت على تمكينهم في سلطة "هادي"، وكسب ولائهم لها.

بحلول منتصف عام ٢٠١٧م، نجحت جماعة الحوثي في تمكين نفسها مِن إدارة السُلطات الواقعة بمناطق سيطرتها، وأصبح غالبية الموالين لـ"صالح"، وأعضاء حزبه، يعملون تحت قيادتها، ويقاتلون تحت إدارتها، بعد أن باتت المالكة لميزانيَّة الجيش والأجهزة الأمنية بصنعاء.

٦٢ تفاصيل رفض السعودية عقد صفقة مع علي عبدالله صالح قبل ساعات من "عاصفة الحزم"، المصري اليوم، في: ٢٠١٥/٣/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/٦٩١٧٢٦

كان الرَّئيس "صالح" على صلة بالإمارات، وله عبر نجله أحمد تنسيق معها[٦٣]، وهو ما رفع حدَّة الخلافات بينه وبين حلفائه الحوثيِّين الذين رفعوا وتيرة تحرُّشهم به وبالموالين له في صنعاء، وضيَّقوا على تحرُّكاته هو وقوَّاته. وما أثار شكوكهم نحوه تعبيره عن استعداده لفتح "صفحة جديدة" مع السُّعوديَّة[٦٤]، فيما بدا أنَّه تلميح لإعادة التَّحالف معها. هنا بدأت المناوشات مع قوَّاته بصنعاء، ما اضطرَّه إلى إعلان فضِّ شراكته وتحالفه معهم، ومغازلة "التَّحالف العربي"، والدَّعوة للانتفاضة ضدَّ الحوثيِّين[٦٥]، وهي خطوة منحتهم مبررًا قويًّا لقتاله وقتله بذريعة "الخيانة"[٦٦].

اتَّسمت سياسة السُّعوديَّة في هذه المرحلة بالوقوف مع شرعيَّة الرَّئيس "هادي"، واحتضان كلُّ القوى السِّياسيَّة المؤيِّدة لشرعيَّته، سواء مِن "المؤتمر الشَّعبي العام"، أو "التَّجمع اليمني للإصلاح"، أو غيرهما مِن الأحزاب، بل والقوى القبليَّة والعسكريَّة. فالتفاف هذا الزَّخم النُّخبوي والجماهيري حول "الشَّرعيَّة" أتاح للسُّعوديَّة مدى كبيرًا للإفادة مِن خطاب الاستنجاد الَّذي توجَّه به الرَّئيس "هادي" إلى قادة دول الخليج العربيَّة، وفي مقدِّمتهم السُّعوديَّة للتَّدخُّل في الشَّأن اليمني.

وفي هذه المرحلة أيضًا، فضَّت السُّعوديَّة تحالفها مع "صالح"، والَّذي بدا أكثر ميلًا لإيران ووقوفًا إلى جانب الحوثيِّين، انتقامًا مِن خصومه وثورة ١١ فبراير والقوى الَّتي ناصرتها ضدَّ نظامه وسلطته. وتدخَّلت عسكريًّا وبشكل واسع في الملفِّ اليمني، عبر إعلانها عن "التَّحالف العربي"، الذي قادته، وعبر انطلاق عمليَّة "عاصفة الحزم" العسكرية، في أكبر قصف يتعرَّض له اليمن، بهدف ضرب القدرات والبنى العسكرية التي باتت تحت يد تحالف (الحوثي– صالح).

---

٦٣ انظر: اليمن: الإمارات والسعودية تحضّران لإعادة أحمد علي عبدالله صالح وحزبه، العربي الجديد، في: ٢٠١٧/٦/٢١م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٣WwK

٦٤ علي عبد الله صالح رجل التحالفات المتناقضة، فرنس٢٤، في: ٢٠١٧/١٢/٤م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢iOx

٦٥ قبل ساعات من مقتله.. هذا ما قاله علي عبدالله صالح عن السعودية، وكالة سبوتنيك الروسية، في: ٢٠١٨/٦/١٤م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢iOD

٦٦ كيف انتهى صالح وما تأثير إرثه على مستقبل اليمن؟، عبدالحكيم هلال، الجزيرة نت، في: ٢٠١٨/١/٨م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢iOH

الفصل الثَّالث

دور العامل الخارجي
في رسم السياسة السُّعودية تجاه اليمن

مدخل:

عندما توضع التَّناقضات السِّياسيَّة اليمنيَّة، في المشهد القائم اليوم، في سياق تحليل العوامل الخارجيَّة المؤثِّرة في الشَّأن اليمني، فإنَّ نتائج ذلك التَّحليل تُشير إلى ثلاثة فاعلين: إيران، السُّعودية، الولايات المتَّحدة. وينتهز الفاعلان –الأوَّل والثَّاني– خيار التَّنوع الحاصل في الجمهوريَّة اليمنيَّة وفقًا لأهدافهما الإستراتيجيَّة، ويُصنَّفان في خطَّين ينطلقان مِن قاعدة المعتقد، ويتوازيان مِن جهة الأفكار المذهبيَّة، ويختلفان مِن جهة نظام الحكم، فإيران تجعله وفق مبدأ "ولاية الفقيه" المحصورة في السَّلالة العلويَّة، والسُّعوديَّة تجعله وفق مبدأ "الملكيَّة الوراثيَّة"، في الأسرة الحاكمة مِن آل سعود. أمَّا الفاعل الثَّالث فيعمل وفق الدِّراسات الإستراتيجيَّة لمراكزه البحثيَّة ونتائجها، فهو يُصنَّف كخط عمودي يرتكز على قاعدة حفظ المصالح والهيمنة السِّياسيَّة.

وتتشكَّل بنية اليمن الدِّينية في ضوء تنوُّع مذهبي حاضر منذ قرون، إذ توجد الزَّيديَّة (الشِّيعة)، والشَّافعيَّة (السُّنَّة)، بالإضافة إلى أقليَّات مِن طوائف مذهبيَّة أخرى[٦٧]؛ كما تتشكَّل البنية السِّياسية مِن طيف مِن الأحزاب السِّياسية، ذات الأفكار والرُّؤى والولاءات المختلفة، والتي أُعلن عن قيامها عقب قيام الوحدة اليمنيَّة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، فتأسَّس بعضها على منطلقات علمانية وبعضها مِن منطلقات إسلامية (سواء كانت دعوية أو مذهبية).

هذه التَّباينات عملت مع وجود النِّزاع المستمر حول السُّلطة والثَّروة على إتاحة التَّدخُّل الخارجي في اليمن، سواء في الشَّطر الشَّمالي أو الجنوبي قبل الوحدة، وكانت إيران والسُّعودية تحديدًا مِن أكثر هذه الدُّول حضورًا في المشهد اليمني خلال فترة التِّسعينيَّات، مِن القرن الماضي، نظرًا لطبيعة أهداف وأجندات كلٍّ مِنهما. فقد كانت إيران تبحث عن مناطق حيويَّة تمدُّ نفوذها إليها، وعن قوى يمكن أن تتحالف معها، في سبيل تعزيز هذا النُّفوذ. في المقابل كانت السُّعودية تسعى لحلِّ الملفِّ الحدودي مع اليمن ومواجهة أيَّ تحوُّل سياسي يدفع باليمن إلى أن تكون دولة قوية ومنافسة إقليميًّا.

---

٦٧ كالمكارمة الإسماعيليَّة، والبهائية، وغيرها.

استطاعت إيران اختراق البيئة الزَّيدية، وخاصَّة تلك المتطلِّعة للعودة إلى الحكم والسُّلطة، وبناء حليف قوي لها عبر اتِّصالات وجهود مستمرَّة، وعمليَّات تدريب وتأهيل ودعم ومساندة. كان الحوثيُّون هم الخيط الرَّابط بين البيئة الزَّيدية وطهران، ومِن خلالهم عبرت الأفكار والولاءات والعلاقات بين الطَّرفين. ومنذ عام ٢٠٠٤م وحتَّى عام ٢٠١١م، وصولًا لعام ٢٠١٤م، كانت إيران تقف وراء جماعة الحوثي بكلِّ قدراتها وإمكاناتها، مستغلَّة تناقضات المشهد اليمني الدَّاخلي والإقليمي. ومع استقواء الجماعة وتمكُّنها مِن إسقاط صنعاء بيدها، باتت إيران حاضرة بقوَّة في المشهد اليمني.

أمَّا السُّعودية فظلَّت مأسورة للموقف السِّياسي اليمني مِن أزمة الخليج الثَّانية، وبالسِّياسة التَّاريخية لها، تاركة اليمن مهمَّشًا خارج مجلس التَّعاون الخليجي، ومجرَّدًا عن أيِّ علاقة نموذجية مع الجارة الكبرى، حيث يقيم ويعمل أكثر مِن مليون يمني، وهو ما ضاعف أزمات اليمن ومشاكله الدَّاخلية، وتركه فريسة للمطامع الخارجية.

هذا الفصل يتناول تأثير الحضور الإيراني في اليمن، وتشكُّل "التَّحالف العربي"، ودور الفواعل الدُّولية، على سياسة السُّعودية تجاه اليمن، وفقًا لحسابات القوى والمصالح والتَّحالفات.

المبحث الأوَّل: الدَّور الإيراني في اليمن:

تتَّسم السِّياسة الخارجيَّة الإيرانيَّة بطبيعة معقَّدة ومتشابكة؛ فالباحث والمهتم بهذه السِّياسة يجد فيها التَّورية والإبهامات في جوانب كثيرة مِنها، حيث يتداخل فيها العامل الدِّيني بالقومي، والثَّوريَّة بالبراغماتيَّة. كما أنَّها تتَّسم بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار، واللَّعب على عامل الزَّمن. وقد انعكست كلُّ هذه الملابسات على طبيعة السِّياسة الإيرانيَّة تجاه المنطقة العربيَّة عمومًا، متأثِّرة بالعوامل والمرتكزات الَّتي اعتمدتها كأساس لتحرُّكاتها.

مرتكزات السِّياسة الإيرانيَّة في تعاملها مع المنطقة:

إنَّ مِن أهمِّ المرتكزات الحاكمة للسِّياسة الإيرانيَّة في نظرتها وتعاملها مع المنطقة ما يلي[٦٨]:

- **المرتكز الجغرافي:**

يعدُّ الموقع الجغرافي مِن أهمِّ العوامل المؤثِّرة والدَّائمة في سياسة إيران الخارجيَّة، ومِن أكثر مقوِّماتها ثباتًا. إذ تقع إيران في الجزء الغربي مِن قارَّة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة تغطي تضاريس جغرافيَّة متكاملة، وهذا بدوره انعكس على سياستها الدَّاخليَّة والخارجيَّة؛ إذ يمتاز موقعها الجغرافي بأنَّه مِن المواقع المفتوحة نحو الخارج، فهي تمتلك سواحل بحريَّة طويلة موزَّعة على أكثر مِن منفذ بحري، فمِن جهة الشَّمال (بحر قزوين)، ومِن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي)، ومِن الجنوب (خليج عُمان) المتَّصل بالمحيط الهندي. وتمثِّل هذه السَّواحل نافذة إيران الرَّئيسة على العالم الخارجي.

- **المرتكز التَّاريخي:**

العامل التَّاريخي مِن العوامل المهمَّة في سياسة إيران الخارجيَّة، وهو يتلازم مع المرتكز الجغرافي في رسم وصياغة سياساتها تجاه المنطقة العربيَّة. والقيادة الإيرانيَّة تستخدم هذا المرتكز في تفسير سياستها تجاه المنطقة، وطبيعة فهمها للماضي، وطريقة الاستفادة مِنه في تعبئة الجيل الحاضر وطنيًّا وفكريًّا، وتحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل.

---

٦٨ انظر: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، عبدالله النفيسي، عُمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ط٢/٢٠١٤م: ص٢١، ٤١.

وتاريخ الدَّولة في منطقة إيران، الَّتي برزت قبل ١٢ قرنًا مِن ظهور الإسلام، يشير بأنَّها خلال مراحل عدَّة كانت دولة قويَّة وإمبراطوريَّة توسعيَّة، تمكَّنت مِن السَّيطرة على مناطق شاسعة مِن البلدان، شرقًا وغربًا؛ فكانت قوَّة إقليميَّة ذات تأثير سياسي واقتصادي وديني. وهذا التَّاريخ يمنح القيادة الإيرانيَّة اليوم أساسًا وقاعدة منهجيَّة في سياسة التَّوسُّع الخارجي والقيام بدور استعماري خارج حدودها الجغرافيَّة وبيئتها الاجتماعيَّة. وبحكم كونها إمبراطوريَّة كانت تتَّسم بروح التَّوسُّع والهيمنة والسَّيطرة العسكريَّة. لذا فقد اعتمدت إيران في ظلِّ الأنظمة المتعاقبة، وفي ظلِّ النِّظام الرَّاهن، على مبدأ التَّعامل الفوقي مع العرب، انطلاقا مِن هذا العامل التَّاريخي.

- **المرتكز الدِّيمغرافي:**

كان المرتكز الدِّيمغرافي، أو ما يُعرف بالتَّركيبة السُّكَّانيَّة –العرقيَّة والمذهبيَّة– للمجتمع الإيراني، عاملًا مؤثِّرًا في السِّياستين الدَّاخليَّة والخارجيَّة لإيران. وقد أدركت السُّلطة السِّياسيَّة الإيرانيَّة، لفترات زمنيَّة طويلة، أنَّ استمرار هيمنة القوميَّة الفارسيَّة وبقاء قوَّتها يكمن في السَّيطرة على الإثنيَّات والقوميَّات الأخرى، مِن خلال إخضاعها لتهديد أو تحدٍّ خارجي، وإثارة شعور الخوف لدى تلك الإثنيَّات مِن خطر تعتقد أنَّه يهدِّد الدَّولة "الفارسيَّة".

وكثيرًا ما كان التَّحدِّي والخطر –في نظر القيادة الإيرانيَّة– هو التَّهديد القادم مِن الغرب (والمقصود به العرب). ويتجسَّد ردُّ الفعل الإيراني على هذا التَّهديد القادم مِن خلال محاولة التَّوسُّع والسَّيطرة على الأراضي العربيَّة المجاورة ما أمكن، فالسُّلطة السِّياسيَّة في إيران تعتمد على مبدأ التَّوسُّع الخارجي مسوِّغًا لسياسة سيطرة وهيمنة العنصر الفارسي في الدَّاخل على القوميَّات غير الفارسيَّة.

- **المرتكز العقائدي:**

وجدت إيران في "التَّشيُّع" مترسًا يحمي هويَّتها القوميَّة والثَّقافيَّة، ورمحًا يمكن أن تطعن به، وسهمًا يمكن أن ترمي به، ووسيلة تخترق بها الدُّول العربيَّة والإسلاميَّة[٦٩]. وانطلاقًا مِن هذا المرتكز كانت الدَّولة في إيران تقاوم الدَّولة العثمانيَّة، وعليه جرت الحروب بين

٦٩ انظر: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، عبدالله النفيسي، مرجع سابق: ص٤٥، ٧٤.

الدَّولة الصَّفويَّة والدَّولة العثمانيَّة. وما تقوم به إيران –اليوم– في العراق، والشَّام، واليمن، يظهر بوضوح مدى استغلال السُّلطة الإيرانيَّة لهذا المرتكز؛ لذا فهي تقوم على استغلال عواطف الشِّيعة، عربًا كانوا أو عجمًا، محاولة ربطهم بها مِن خلال الخطاب الطَّائفي المبني على العاطفة.

هذه المرتكزات الأربعة اعتمدتها السُّلطة الإيرانيَّة في حروبها الدَّامية، عبر القرون الماضية، وحروبها في الوقت الرَّاهن[٧٠].

التَّوسُّع الإيراني في المنطقة:

يأتي تحليل الدَّور الإيراني في اليمن في إطار فهم سياسة التَّوسع الإيراني في المنطقة العربيَّة أساسًا؛ فالحلم الإمبراطوري الفارسي موجود في وعي الإيرانيِّين، والنَّزعة القوميَّة الفارسيَّة مسيطرة دائمًا. وفي بداية القرن العاشر الهجري توارت الهويَّة الإسلاميَّة لصالح الرِّباط القومي والطَّائفي. ففي عام ٩٠٨هـ (الموافق: ١٥٠١م) نشأت في إيران دولة قائمة على أُسُس عقديَّة تُضمِر العداوة لكلِّ ما هو عربيٌّ وسُنِّيٌّ، وتطمح لاستعادة الإمبراطوريَّة الفارسيَّة. هذا الحلم ظلَّ هدفًا إستراتيجيًّا ثابتًا لدى الأنظمة الَّتي أعقبت ذلك العهد (الصَّفوي). ومِن أجل تحقيقه خاضت إيران حروبًا وصراعات عدَّة ضدَّ الدَّولة العثمانيَّة الَّتي كانت تُمثِّل آنذاك الخلافة الإسلاميَّة السُّنِّيَّة[٧١]. وقد خاضت إيران حروبها تلك مدعومة مِن قبل الدُّول الأوربيَّة حاملة شعار "الصَّليب"، والَّتي وجدت في الدَّولة الصَّفويَّة ضالَّتها المنشودة لإضعاف الدَّولة العثمانيَّة، ووقْفِ زحفها نحو أوربَّا الَّتي كانت على وشك الانهيار والدُّخول في الإسلام. فتحوَّلت إيران إلى قاعدة غربيَّة في المنطقة، وأصبحت مصدر حروب وتهديد لجيرانها والمنطقة عامَّة، قبل قيام الكيان الصهيوني[٧٢].

---

٧٠ المرجع السابق.

٧١ انظر: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤م– ١٩١٤م)، محمد أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة– مصر، ١٩٦٠م: ص ٩٨– ١٠٣ انظر: الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية)، وفاضل بيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ط١/٢٠٠٧م: ص٢٤٣–٢٤٥.

٧٢ انظر: المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، عبدالله النفيسي، مرجع سابق؛ والتمدد الإيراني في الوطن العربي وأخطاره المحدقة بنا، صباح الموسوي، موقع إيلاف مدونات، في: ٢٠٠٩/٩/١٣م، متوفر على الرابط:

https://elaph.com/Web/AsdaElaph/٢٠٠٩/٨/٤٧١٧١٥.html

بدأت إيران تحقيق هدفها الاستعماري بضمّ إمارة الأحواز العربيَّة، ثمَّ باحتلال الجزر الإماراتيَّة الثَّلاثة (طنب الكبرى، وطنب الصُّغرى، وأبو موسى). وعند قيام الكيان الصُّهيوني على أرض فلسطين كانت إيران (الشَّاه) مِن أوائل الدُّول الَّتي اعترفت بهذا الكيان، وأمَدَّته بالنَّفط والغاز؛ كما سمحت لليهود الإيرانيِّين بالهجرة إلى الكيان الصُّهيوني؛ لتقديم الخبرات والتَّطوُّع في جيش الاحتلال، واستطاع العديد مِن اليهود الإيرانيِّين تقلُّد مناصب عُليا في الحكومات اليهوديَّة المتعاقبة[٧٣].

في عام ١٩٧٩م، شكَّل قيام الثَّورة الإيرانيَّة حدثًا كبيرًا ومهمًا في المنطقة، حيث تزامنت مع حدوث تطوُّرات إقليميَّة ودوليَّة عدَّة، كان مِن أبرزها اشتعال الحرب الأهليَّة في لبنان، والغزو السُّوفيتي لأفغانستان، وتنامي المدِّ الإسلامي في المنطقة؛ وحوادث أخرى وفَّرت بمجموعها فرصة لقيادة الثَّورة الإيرانيَّة للإفادة مِنها واتِّخاذ بعضها وسيلة لترويج أفكارها.

كانت بداية التَّحرُّك الإيراني الجديد باتِّجاه التَّوسُّع نحو العراق، الَّذي رأى فيه الإيرانيُّون بوابة يمكن الولوج مِنها لتحقيق هدف نشر أفكار الثَّورة، بحكم الجوار الجغرافي وتركيبته الطَّائفيَّة الَّتي تضمُّ نسبة كبيرة مِن الشِّيعة، إضافة إلى عوامل أخرى كانت سببًا في اختيار العراق مبتدأ لتصدير الثَّورة الإيرانيَّة نحو المنطقة العربيَّة لتحقيق غايتها في التَّمدُّد والهيمنة.

لقد قامت إستراتيجيَّة الثَّورة الإيرانيَّة على اعتبار أنَّ قلب منطقة الشَّرق الأوسط هو العراق ودول الخليج العربي[٧٤]. وهي تسعى إلى إقامة قاعدة بحريَّة على البحر المتوسِّط تطلُّ بها على أوربَّا، وأخرى في اليمن تطلُّ بها على أفريقيا، لتضع بذلك المنطقة العربيَّة في إطار سوار محكم مِن القواعد العسكريَّة، امتدادًا مِن الخليج العربي إلى البحر الأحمر فالمتوسط؛ إضافة إلى تحكُّمها في مضائق مهمَّة كمضيق هرمز ومضيق باب المندب، والحركة البحريَّة مِن وإلى قناة السُّويس. لذلك فهي تسعى جاهدة لتمكين وجودها في كلٍّ مِن لبنان وسوريا واليمن ودول الخليج، خاصَّة بعد تمكُّنها مِن العراق عقب الغزو الأنجلو-أمريكي له عام ٢٠٠٣م.

---

٧٣ انظر: صباح الموسوي، التمدد الإيراني في الوطن العربي وأخطاره المحدقة بنا، موقع إيلاف مدونات، مرجع سابق.

٧٤ انظر: تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، السيد أبو داود، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، ٢٠١٤م: ص٥١.

وقد استغلَّت القيادة الإيرانيَّة الظُّروف الدِّينيَّة والسِّياسيَّة والتَّاريخيَّة والاقتصاديَّة لتحقيق أهدافها، واتَّخذت مِن الغطاء الثَّقافي -إلى جانب مجالات وأدوات أخرى- أدواتًا لتنفيذ مطامعها. فقد أسَّست مراكز ثقافيَّة تابعة لوزارة الخارجيَّة في العشرات مِن الدُّول، بالإضافة إلى عشرات المنظَّمات الدِّينيَّة والإغاثيَّة؛ كلُّ ذلك لتحقيق أهداف وأجندات سياسيَّة[٧٥].

إيران ودورها في صناعة جماعة الحوثي:

عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م انتهجت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إستراتيجيَّة الحروب الوقائيَّة، للقضاء على ما أسمته "الإرهاب"؛ ونتيجة تلك الإستراتيجيَّة شهدت المنطقة تغيُّرات واسعة على المستوى السِّياسي والاقتصادي والعسكري، وكانت معظم تلك التَّغيُّرات تصبُّ في مصلحة إيران، حيث خلَّصتها الولايات المتَّحدة مِن نظامين حاكمين معاديَين لها، هما حركة "طالبان" في أفغانستان، وحزب "البعث" في العراق، وصعَّدت بدلًا عنهما حكومتين مواليتين لإيران، خاصَّة في العراق. تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النَّفط الَّذي ساعد نظام طهران على بناء تحالفات قويَّة مكوِّنة ما عُرف بـ"محور المقاومة"، وبذلك تغيَّرت المعادلة الإقليميَّة لصالح تزايد النُّفوذ الإيراني وضعف المحور العربي السُّنِّي.

كان مِن الصَّعب أن تصبح إيران بهذا النُّفوذ الواسع وتُفسح المجال لصعود السُّعوديَّة الَّتي تنافسها على زعامة المنطقة وقيادة العالم الإسلامي، وتسمح بتغيير موازين القوى لصالح السُّعوديَّة[٧٦]، لذا غرست جماعات موالية لها، ولوَّحت بالورقة الشِّيعيَّة وحقوقها في البلدان العربيَّة مِن أجل إيجاد فرصة ملائمة للتَّدخُّل في الشُّئون العربيَّة؛ كما لوَّحت بالسَّيطرة على باب المندب؛ ما جعل دول الخليج تزداد تخوُّفًا مِن الملفِّ الإيراني النَّووي، وتبدي اعتراضًا واضحًا، بسبب قيام إيران بالتَّدخُّل في شئون السُّعوديَّة واليمن والمنطقة عمومًا[٧٧].

---

٧٥ انظر: المشروع الإيراني في المنطقة العربية صراع التاريخ والهيمنة، عبدالحميد المجالي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، في: ٢٠١٧/٨/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

http://www.asharqalarabi.org.uk

٧٦ الصراع السعودي الإيراني على اليمن: وجهة نظر يمنية، أمل عالم، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٠١٥/٦/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/en/node/٣٨٩١

٧٧ انظر: إيران ورقصة السرطان، جميل الذيابي، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، ٢٠١٠م: ص٢٥.

مثَّل الحوثيُّون، وهم يسعون لاسترداد سلطة "الإمامة" الزَّيديَّة، مِن منطلق ديني، لا يستند لأيّ بعدٍ دستوري أو قانوني أو توافق شعبي، مدخلًا مناسبًا للأطماع السِّياسيَّة الإيرانيَّة الطَّائفيَّة في اليمن. وقد قاد حسين بدر الدِّين الحوثي، الَّذي تنسب جماعة الحوثي إليه، تغيُّرًا وتحوُّلًا في تنظيم "الشَّباب المؤمن"، باتِّجاه فكر "الخميني"، وذلك بعد عودته إلى اليمن عقب زيارته ووالده إلى طهران، في منتصف تسعينيَّات القرن الماضي، ما أتاح لإيران أن توجد لها موضع قدم في اليمن.

قادت جماعة الحوثي تمرُّدًا ضدَّ الدَّولة عام ٢٠٠٤م، بعد أن أحال حسين الحوثي تنظيم "الشَّباب المؤمن" مِن حركة ثقافيَّة تجديديَّة في الإطار الزَّيدي إلى جماعة مسلَّحة ترفض الواقع الزَّيدي وتثور على الوضع العام في اليمن.

وترجع جذور هذا التَّيَّار إلى ثمانينيَّات القرن الماضي، إذ بدأ أوَّل تحرُّك تنظيمي مخطَّط لهذا التَّيَّار في عام ١٩٨٢م، على يد "صلاح أحمد فليته"[٧٨]، والَّذي أنشأ عام ١٩٨٦م "اتِّحاد الشَّباب المؤمن"، ليكون منبرًا للنَّشاط الفكري والثَّقافي للتَّيَّار الشِّيعي في اليمن. وكان مِن ضمن ما يتمُّ تدريسه في "اتِّحاد الشَّباب" مادَّة عن الثَّورة الإيرانيَّة ومبادئها، يقوم بتدريسها "محمَّد بدر الدِّين الحوثي"[٧٩]. وفي العام ١٩٨٨م تجدَّد النَّشاط بواسطة بعض رموز الإمامة الَّتي نزحت إلى السُّعوديَّة عقب ثورة ١٩٦ م، وعادت بعد ذلك؛ وكان مِن أبزرهم "مجد

---

٧٨ صلاح بن أحمد فليته، هو والد النَّاطق الرَّسمي للحوثيّين، محمَّد عبدالسَّلام، والمؤسِّس الفعلي الأوَّل للتَّيَّار الزَّيدي المتأثِّر بالثَّورة الخمينيَّة في إيران. ولد في منطقة ساقين، بمديرية رازح، في محافظة صعدة. عمل في التَّدريس والإفتاء. أسَّس مدرسة مذهبيَّة في صعدة. توفِّي عام ٢٠٠٨م بمدينة نجران، ودفن بمدينة صعدة. انظر: جواد جازع، الحركة الحوثيَّة في اليمن دراسة في الجغرافيا السِّياسيَّة، مجلة ديالى، العدد (٤٩)، ٢٠١١م: ص١٨؛ وعبدالسلام الوجيه، أعلام المؤلِّفين الزَّيديَّة، مكتبة دار التراث، ط١/١٩٩٥م: ص٤٩٦، ٤٩٧.

٧٩ الأخ الشَّقيق لحسين الحوثي.

الدِّين المؤيِّدي"[٨٠]، و"بدر الدِّين الحوثي"[٨١].[٨٢] ويعد الأخير هو المؤسِّس للتَّيَّار الحوثي، والأب الرُّوحي للجماعة، وليس ابنه حسين أو غيره سوى قيادات تنفيذيَّة، فيما كان هو المرشد والمفتي والزَّعيم[٨٣].

لم تتأسَّس جماعة الحوثي أوَّل أمرها كحزب أو تنظيم سياسي له أهدافه ونظمه ولوائحه، كغيره مِن الأحزاب والتَّنظيمات السِّياسيَّة. ومنذ ظهورها، رفضت الجماعة التَّحوُّل إلى حزب سياسي، رغم الدَّعوات المتزايدة المطالبة لها بالوضوح السِّياسي والانخراط في الحياة السِّياسية كغيرها مِن الأحزاب؛ فالحوثيُّون لا يعترفون بالنِّظام الجمهوري، أو العمليَّة الدِّيمقراطية، أو الدُّستور اليمني، فقد كان حسين الحوثي يراها نظمًا جاهليَّة، ليست شرعيَّة، ومخالفة لوصيَّة الرَّسول –صلَّى الله عليه وسلَّم. كما يرى الحوثيُّون الثَّورة اليمنيَّة (٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م) انقلابًا على النِّظام الإمامي والحكم الشَّرعي[٨٤].

كان هدف جماعة الحوثي العام عودة الإمامة، وإن برؤية تتوافق مع أفكار ومنطلقات النِّظام الإيراني؛ وهو ما تطلَّب تقويض النِّظام الجمهوري، وإفشال العمليَّة الدِّيمقراطيَّة، وإسقاط الدَّولة[٨٥]. لأجل ذلك خاض الحوثيُّون خلال سبع سنوات فقط ستَّة حروب عنيفة ودامية مع الدَّولة، خلال الفترة (٢٠٠٤م– ٢٠٠٩م).

---

٨٠ مجد الدِّين بن محمَّد المؤيِّدي، وهو ينتسب للسُّلالة العلويَّة الهاشميَّة. ولد عام ١٩١٤م، بالرَّضمة مِن جبل برط، الَّتي هاجر إليها والده مِن منطقة ضحيان، في محافظة صعدة، شمال اليمن. يعدُّ مرجعًا زيديًّا هادويًّا تقليديًّا. وقد توفِّي عام ٢٠٠٧م.

٨١ بدر الدِّين بن أمير الدِّين بن حسين الحوثي، وهو ينتسب للسُّلالة العلويَّة الهاشميَّة. ولد في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٦م، بمنطقة ضحيان، بمحافظة صعدة. يعدُّ بدر الدِّين مرجعًا زيديًّا هادويًّا، وهو ينتسب للمدرسة الجارودِيَّة المتطرِّفة، ما دفعه لتأليف الرَّسائل المقرِّبة بين مذهب الإماميَّة الاثنا عشريَّة والزَّيديَّة. كان مِن أبرز المؤسِّسين لـ"حزب الحق" الزَّيدي، وأبرز المرجعيَّات لـ"تنظيم الشَّباب المؤمن". ساند موقف ابنه ضدَّ الدَّولة، وحرض أتباعه لقتالها. توفِّي في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠م.

للمزيد انظر: الحوثيون.. فرقة جارودية تحولت من الزيدية إلى التشيّع تؤمن بدور اليمن بـ"حروب القيامة" وتهاجم الصحابة وترتبط بإيران، سي. إن. إن. عربي، في: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://arabic.cnn.com/middleeast/٢٠١٥/٠٣/٢٦/houthi-introduction

٨٢ انظر: بعد الثورة اليمنية.. إيران والحوثيون: مراجع ومواجع، أحمد الشجاع، مرجع سابق: ص١٥.

٨٣ انظر: الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن، عادل الأحمدي، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء– اليمن، ٢٠٠٧م: ص١٢٩.

٨٤ انظر: قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها، محمد عزان أبو راس، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠٠٩/٢٠١١٧٢١١٠٥٩٣٢٣٤٢٤١.html

٨٥ انظر: مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية.. الحوثيون في اليمن نموذجا، راشد الحنيطي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمَّان– الأردن، ٢٠١٣م: ص٧٣– ٨٢.

وفي أثناء الحرب السَّادسة (أغسطس ٢٠٠٩م)، أعلنت الحكومة اليمنيَّة عن تورُّط إيران في دعم الحوثيِّين؛ كما جرى الاعتداء على الأراضي السُّعوديَّة مِن قبل الحوثيِّين، ومثَّل الاعتداء توجُّها لاستدراجها في الحرب وانخراطها فيها. وقد سبق ذلك الاعتداء على السُّعوديَّة اهتمامًا مِن جماعة الحوثي بتدريس أتباعهم العداء لها، وعرضهم تصوُّرهم لخارطة شبه الجزيرة العربيَّة بضمِّ أجزاء واسعة مِن السُّعوديَّة إلى اليمن[٨٦].

مثَّلت محافظة صعدة، بطبيعتها الجبليَّة الوعرة، وموقعها المحاذي للحدود السُّعوديَّة الجنوبيَّة، منطلقًا مناسبًا لاستهداف الأراضي السُّعوديَّة، وظهور الحوثيِّين كقوَّة عسكريَّة مهدِّدة لها. وكانت إيران حاضرة في تقديم الدَّعم العسكري منذ الحروب الأولى الَّتي خاضتها الجماعة ضدَّ الدَّولة؛ كما أفاد تقرير صدر عن الوكالة الأمريكيَّة للدِّراسات الإستراتيجيَّة والاستخباراتيَّة "ستراتفور"، ونُشرت تفاصيله في ٤ ديسمبر ٢٠٠٩م[٨٧].

لقد كانت إيران تخطُّط منذ وقت بعيد، وبشكل إستراتيجي، لأجل دعم الموالين لها في اليمن. فقد قامت بإنشاء قاعدة لها في أريتريا بهدف مدِّ الحوثيِّين بالسِّلاح[٨٨]. وعلى الصَّعيد الإعلامي بات الإعلام الإيراني، كقناة (العالم) وغيرها مِن القنوات، إلى جانب الحوثيِّين في تغطياته الإخباريَّة، ناهيك الصُّحف والمواقع الإلكترونيَّة الأخرى الَّتي وقفت إلى جانب جماعة الحوثي والدِّعاية لها[٨٩].

ومع مرور الوقت ارتهنت جماعة الحوثي للسِّياسة الإيرانية، وأصبحت مقيَّدة بأجنداتها فكرًا وسلوكًا ونهجًا، في مختلف القضايا والمواقف السِّياسيَّة. وهذا يعود إلى سعي إيران لتعزيز نفوذها في المنطقة نظرًا لموقعها الإستراتيجي، معتمدة على إذكاء العاطفة الدِّينيَّة لخلق التَّعصُّبات المذهبيَّة والعداءات الطَّائفيَّة؛ وسعيها لخلق كيانات غير نظاميَّة موالية لها في المنطقة ضمن مشروعها في التَّمدُّد داخل الدُّول العربيَّة والإسلاميَّة[٩٠].

---

٨٦ إيران.. الحرب بالوكالة، عبدالستار حتيتة، مجلة العرب الدولية، العدد ١٦٠٦، إبريل ٢٠١٥م: ص١٤.

٨٧ الحركة الحوثية في اليمن دراسة في الجغرافيا السياسية، جواد جازع، مجلة ديالى، العدد (٤٩)، ٢٠١١م: ص٣٢.

٨٨ مَن هم الحوثيُّون؟، محمد الشبيري، مجلة شئون خليجية، العدد (١٧)، فبراير ٢٠١٥م: ص٦.

٨٩ انظر: التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، عبدالله نوح الحجري، دار المحدثِّين، القاهرة- مصر، ط٢٠١١/١م: ص١٠٠.

٩٠ انظر: السياسية السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني ٢٠١١م- ٢٠١٥م، سفيان البشاري، غزة- فلسطين، ٢٠١٥م، رسالة غير مطبوعة مقدمة لجامعة الأزهر.

وبعد ثورة ١١ فبراير قامت إيران بتكثيف حضورها في اليمن، ودفعت الحوثيِّين لرفض "المبادرة الخليجيَّة"، نظرًا لما تتيحه مِن حضور للسُّعوديَّة، ودول الخليج العربيَّة، في الشَّأن اليمني، فيما كانت حريصة على مشاركة الحوثيِّين كمكوِّن في "مؤتمر الحوار الوطني"، الَّذي نصَّت عليه الآلية التَّنفيذية لـ"المبادرة الخليجيَّة" ذاتها، وذلك للمساهمة في رسم ملامح المرحلة القادمة بما يتوافق وأجنداتها في اليمن. ولم تتخلَّف طهران عن تقديم السِّلاح للجماعة خلال تلك المرحلة. فقد ألقت السُّلطات اليمنيَّة القبض على سفينة إيرانيَّة تدعى "جيهان-١"، وهي محمَّلة بالأسلحة، في عام ٢٠١٣م، وهي في طريقها إلى ميناء ميدي، حاملة (٤٨) طنًّا مِن الأسلحة والقذائف والمتفجِّرات، مِن بينها صواريخ (سام٢) و(سام٣) المضادَّة للطَّائرات. وقد طالبت الحكومة اليمنيَّة -في ذلك الحين- مجلس الأمن والأمم المتَّحدة بالتَّحقيق في القضيَّة؛ واستجاب مجلس الأمن للطَّلب المقدَّم مِن الجمهوريَّة اليمنيَّة، في حين نفت وزارة الخارجيَّة الإيرانيَّة، في ٣ فبراير ٢٠١٣م، علاقة إيران بالسَّفينة[٩١].

عقب سقوط العاصمة اليمنيَّة (صنعاء) بأيدي جماعة الحوثي، أعلن مندوب مدينة طهران، علي رضا زاكاني -كما سبق معنا- عن أنَّ صنعاء رابع عاصمة عربيَّة تقع تحت نفوذ الجمهوريَّة الإيرانيَّة. وبدأت الرَّحلات الجويَّة مِن طهران إلى صنعاء تتوالى بمعدَّل مرَّتين يوميًّا؛ حاملة العتاد والمدد لجماعة الحوثي.

هذا التَّحوُّل في المشهد وتَّر الوضع مع السُّعوديَّة، إذ شعرت بأنَّ وجود إيران على حدودها الجنوبيَّة بات أمرًا واقعيًّا لا يمكن السُّكوت عليه، خاصَّة مع قيام الحوثيِّين بمناورة عسكريَّة على حدودها الجنوبية، في مارس ٢٠١٥م. وبدأ الملفُّ اليمني حاضرًا في تصريحات واهتمامات القيادة السُّعوديَّة، على مستوى مجلس الوزراء ووزارة الخارجيَّة والإعلام الرَّسمي.

ومع سعي جماعة الحوثي، في ظلِّ الإعلان الدُّستوري الَّذي قاموا به لاحقًا، للإمساك بالسُّلطة كاملًا في اليمن، وتوسُّعهم في بقيَّة محافظات الجمهوريَّة اليمنيَّة، بدا أنَّ اليمن

---

٩١ إيران واليمن.. تصدير الثورة الخمينية والإرهاب (حلقة ٣)، فهد سلطان، موقع التجمع اليمني للإصلاح، في: ٢٠١٧/١١/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=٩١٢

تتَّجه بكلِّيَّتها نحو سقوطها في يد قوَّة موالية لإيران، وهو ما استدعى دول الخليج للتَّدخُّل في اليمن بشكل عسكري.

ومع انطلاق "عاصفة الحزم" كان تحريض رجال المذهب ومسئولي الدَّولة المقرَّبين مِن المرشد الإيراني الأعلى ضدَّ السُّعوديَّة دعمًا للحوثِيِّين يجري بشكل علني. فقد دعا المستشار الإعلامي للمرشد الأعلى، ومدير تحرير صحيفة "كيهان"، "حسين شريعتمداري"، في كلمة له بجامعة الشَّهيد رجائي، في العاصمة طهران، الحوثِيِّين لاستهداف ناقلات النَّفط السُّعوديَّة قائلا: "يجب أن تضرب ناقلات النَّفط السُّعوديَّة في خليج عدن والبحر الأحمر"[٩٢]؛ واعترف قائد الحرس الثَّوري الإيراني، محمَّد علي جعفري، في نوفمبر ٢٠١٧م، بتقديم دعم مباشر لجماعة الحوثي، وقال –خلال مؤتمر صحفي: "السِّيادة في اليمن اليوم في يد جماعة (أنصار الله)، ومساعدات إيران لهم في حدود الدَّعم الاستشاري والمعنوي الَّذي يحتاج له اليمن غالبًا، وإيران لن تألُ جهدًا في تقديم هذا العون"، مشيرًا إلى أنَّه سيستمرُّ في المستقبل. وتوعَّد جعفري السُّعوديَّة كونها تتعاون مع قوى الاستكبار –حسب وصفه– بمواجهة "جبهة المقاومة"، وأنَّها ستتلقَّى "هزيمة مدويَّة" في اليمن[٩٣]. وكان جعفري، في ١٤ يناير ٢٠١٦م، كشف عن وجود ما يقرب مِن ٢٠٠ ألف مقاتل، مرتبطين بالحرس الثَّوري الإيراني، موجودين في خمس دول، هي: سوريا والعراق واليمن وباكستان وأفغانستان[٩٤].

في يونيو ٢٠١٨م، أكَّدت لجنة الخبراء، في تقريرها المقدَّم لمجلس الأمن، على أنَّ الحوثِيِّين ما زالوا يتزوَّدون بصواريخ بالستيَّة، وطائرات بلا طيار، مِن إيران، على الرَّغم مِن فرض حظر على الأسلحة عام ٢٠١٥م. وقد تمكَّن فريق الخبراء مِن تفحُّص حطام عشرة صواريخ، وعثر على كتابات تشير إلى أصلها الإيراني، بحسب ما جاء في التَّقرير الَّذي يغطِّي الفترة الممتدَّة مِن يناير إلى يوليو ٢٠١٨م[٩٥].

---

٩٢ مستشار إيراني يكشف مخططا حوثيا لاستهداف ناقلات سعودية، موقع عربي٢١، في: ٢٠١٧/١٢/١٢م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢٥٢٨

٩٣ جعفري يتوعد السعودية ويصف الدعم الإيراني للحوثيين بالمعنوي، روسيا اليوم، في: ٢٠١٧/١١/٢٣م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢vhA

٩٤ كيف اعترفت إيران بدعم الحوثيين في اليمن، إسراء أحمد فؤاد، موقع اليوم السابع، في: ٢٠١٨/٣/٢٧م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢٥٥T

٩٥ تقرير للأمم المتحدة يكشف عن أدلة جديدة على تسليح إيران للحوثيين في اليمن، فرانس٢٤، في: ٢٠١٨/٧/٣١م، متوفر على الرابط التالي:

هذا التَّدخل الإيراني المباشر والسَّافر، ومِن خلال قوَّة يمنيَّة مسلَّحة تمسك بزمام السُّلطة، شكَّل سياسة سعوديَّة جديدة تجاه اليمن، حيث دفع بها للتَّدخل المباشر لمواجهة التَّهديد الإيراني على حدودها الجنوبيَّة بما يحمله مِن أجندات طائفيَّة وسياسية. وباتت السَّعودية حليفًا للحكومة "الشَّرعيَّة"، وداعمة لها، وتقف مع جهود الحكومة اليمنيَّة لاستعادة الدَّولة، وبناء عمليَّة السَّلام، والعودة للمسار السِّياسي في العملية الانتقاليَّة.

هكذا باتت السياسة السَّعودية تجاه النظام اليمني محكومة بمدى التَّدخُّل الإيراني في الشَّأن اليمني، وحجم التَّهديد الَّذي يمثِّله تجاهها. وقد أصبح الحضور السُّعودي في الشَّأن السِّياسي، والعسكري، والاقتصادي، والإنساني، اليمني، جزءًا مِن المشهد القائم منذ عام ٢٠١٥م. وهي تصرِّح تكرارًا ومرارًا، عبر منابرها الرَّسميَّة والإعلاميَّة، عن رفضها للتَّدخُّل الإيراني في اليمن، وتهديدها المستمر لأمن اليمن والمنطقة عمومًا.

هذا الوضع الشَّائك جعل اليمن ساحة للصِّراع السُّعودي– الإيراني في إطار الأجندات الخاصَّة لكلا الطَّرفين. وباتت السُّعودية في علاقاتها بالحكومة اليمنيَّة والأحزاب السِّياسية والقوى الاجتماعيَّة والاقتصاد اليمني محكومة بعامل الوجود الإيراني في اليمن، ما يعني أن تشكِّل هذه العلاقات في ضوء معادل جديد لم يكن حاضرًا خلال العقود السَّابقة لثورة ١١ فبراير ٢٠١١م.

كما تحاول إيران في إطار صراعها مع الغرب أن تحضر في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، وعلى نحو يمكِّنها مِن المبادأة الإستراتيجية لاستباق أي هجوم عليها، والبقاء داخل دوائر التَّأثير الإقليمي ومناطق تقاطع النُّفوذ والمصالح؛ ولهذا تعمل على تطوير وجودها في الدُّول المطلَّة على البحر الأحمر، نظرًا لما يمثِّله البحر الأحمر –وبالأخصِّ مضيق باب المندب– مِن أهمية كبرى في حركة التِّجارة الدُّولية، بهدف السَّيطرة على المنافذ البحرية الرَّئيسة في المنطقة، وهذا الأمر سيمكِّنها –إضافة إلى هيمنتها على مضيق هرمز– مِن التَّحكُّم بموارد المنطقة، وعرقلة صادرات النَّفط، ممَّا سيعزِّز حضورها الإقليمي والدُّولي.

إضافة لذلك، تسعى إيران إلى السَّيطرة على الجزء الشَّمالي مِن اليمن، بما في ذلك محافظة مأرب وما تبقَّى مِن محافظة الجوف، سعيًا إلى هدفها الكبير الذي يبدأ مِن السَّيطرة

---

https://shortest.link/٢opa

على منابع النَّفط في اليمن، ومحاصرة السُّعودية مِن الجنوب، والسَّعي نحو تهديدها وفتح باب الثَّورة عليها.

المبحث الثَّاني: تشكُّل "التَّحالف العربي":

منذ سقوط صنعاء بيد الحوثيِّين، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، يتحدَّث المسئولون الإيرانيُّون صراحة عن استخدام بلادهم نفوذها في تطوُّرات الأحدث في اليمن. فقد صرَّح قاسم سليماني، قائد قوَّات فيلق القدس، في الحرس الثَّوري، في الذِّكرى ٣٦ لانتصار الثَّورة الإسلاميَّة في إيران، بأنَّ "الدِّلائل على تصدير الثَّورة الإسلاميَّة إلى عدد مِن المناطق باتت واضحة للعيان، حيث وصلت إلى كلٍّ مِن اليمن والبحرين وسوريا والعراق، وحتَّى شمال أفريقيا"[٩٦]. كما أكَّد علي شيزاري، ممثِّل المرشد الأعلى في فيلق القدس، التَّابع للحرس الثَّوري، أنَّ جماعة (أنصار الله) الحوثيِّين في اليمن نسخة مشابهة لـ"حزب الله" في لبنان؛ وأنَّ هذه المجموعة ستدخل السَّاحة لمواجهة أعداء الإسلام –على حدِّ تعبيره؛ مؤكِّدًا أنَّ إيران "تدعم بشكل مباشر الحوثيِّين في اليمن، وحزب الله في لبنان، والقوَّات الشَّعبيَّة في سوريا والعراق"[٩٧].

هذه التَّطوُّرات أدَّت إلى ردَّة فعل إقليميَّة، خاصَّة من الجانب السُّعودي الَّذي تخوَّف مِن هيمنة الحوثيِّين على كامل الأراضي اليمنيَّة، بقوَّة السِّلاح، في ظلِّ غياب أي قوَّة مكافئة لهم، وذلك حال تحالفهم مع قوَّات "صالح". وهو ما دفع قيادة السُّعودية إلى إنشاء تحالف عربي–إقليمي، للتَّدخُّل عسكريًّا في اليمن، مِن أجل وضع حدٍّ لما بات يبدو انتصارًا جديدًا لإيران في المنطقة؛ ومِن أجل إعادة التَّوازن الَّذي اختلَّ بعد سيطرة الحوثيِّين على صنعاء، ودفع الأطراف اليمنيَّة للعودة إلى الحوار لإنهاء الصِّراع[٩٨].

كانت السِّياسة السُّعوديَّة تفضِّل العمل مِن وراء الكواليس لتجنُّب التَّحدِّيَّات المباشرة الَّتي قد تؤدِّي إلى الانخراط في الصِّراع اليمني بشكل مباشر. وعوضًا عن الاعتماد على حلفائها

---

٩٦ انظر: تصدير الثورة الإيرانية على الطريقة السليمانية، طواني بدران، مجلة العرب الدولية، العدد (١٦٠٦)، ٢٠١٥م: ص٣٤.

٩٧ ممثل مرشد إيران: الحوثيون نسخة عن حزب الله اللبناني، العربية، في: ٢٠١٥/١/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢vIR

٩٨ تقرير الدوحة، ندوة اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، أبريل ٢٠١٥م: ص٢، متوفر على الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_E٦ADBACv.pdf

التَّقليديّين في اليمن، مِن مشائخ قبائل وتيَّارات دينيَّة وأحزاب سياسيَّة، فضَّلت هذه المرَّة الانخراط مباشرة في الصِّراع لتقطع الطَّريق أمام قوى الثَّورة والتَّغيير والمناصرين لها، مِن حلفائها التَّقليديّين، والَّذين سعت لتأديبهم مِن خلال غضِّ الطَّرف عن تمدُّد الحوثيّين إلى عمران وصنعاء، كي لا يتقوَّى جانبهم مرَّة أخرى في ظلِّ الدَّعم الَّذي ينبغي أن تقدِّمه لهم ضدَّ جماعة الحوثي ومِن ورائها إيران. فجاء تشكيل "التَّحالف العربي" لانتزاع الملفِّ اليمني مِن بعده المحلِّي إلى البعد الإقليمي، وبالأخصِّ الخليجي بقيادة السُّعوديَّة والإمارات، وإطلاق "عاصفة الحزم" كثاني عمليَّة عسكريَّة تقوم بها السُّعوديَّة بعد التَّدخُّل في مملكة البحرين عام ٢٠١١م[٩٩].

شارك في "التَّحالف العربي" دول الخليج (عدا سلطنة عُمان)، ومصر والسُّودان والأردن والمغرب، وتركيا، وغيرها مِن الدُّول. غير أنَّ التَّدخُّل العسكري في اليمن توقَّف على عدد محدود مِن هذه الدُّول، مِن أبرزها السُّعوديَّة والإمارات. وسعت القيادة السُّعوديَّة إلى كسب الرَّأي العام اليمني والعربي والإسلامي والعالمي، بإعلان أهداف تتماشى مع قيم العدالة والأمن والسِّلم، متغطية بخطاب الاستغاثة الَّذي وجَّهه الرَّئيس "هادي"، لقادة مجلس التعاون الخليجي، في ٢٥ مارس ٢٠١٥م، طلبًا للعون والنَّجدة والتَّدخُّل[١٠٠].

ونتيجة أحداث وعوامل عدَّة، تراجعت عدد مِن الدُّول العربيَّة والإسلاميَّة عن موقفها المؤيِّد، وظلَّت على الحياد؛ كما أنَّ بعض الدُّول المشاركة عمليًّا في "عاصفة الحزم" بدأت

---

٩٩ شهدت البحرين عام ٢٠١١م تحرُّكًا شعبيًّا مطالبًا بإسقاط النِّظام العائلي الحاكم، ما دفع الحكومة لمواجهة المتظاهرين بالقوَّات الأمنيَّة والَّتي عجزت بدورها عن فضِّ الاعتصام الَّذي بدأ يتشكَّل حول "دوَّار اللُّؤلؤة" بالعاصمة البحرينيَّة (المنامة). فقامت السُّعوديَّة والإمارات بإرسال قوَّات عسكريَّة وأمنيَّة يزيد قوامها على ١٥٠٠ جندي، مزوَّدة بالمركبات المسلَّحة والمدرَّعات العسكريَّة، في ١٤ مارس ٢٠١١م، بدعوى التَّجاوب مع طلب الحكومة البحرينيَّة، وتحت غطاء قوَّات "درع الجزيرة"، واتفاقيَّة الدِّفاع المشترك بين دول الخليج. وهي المرَّة الأولى الَّتي يستخدم فيها مجلس التَّعاون الخليجي مثل هذا الخيار العسكري الجماعي. انظر: قوات خليجية تدخل الأراضي البحرينية والمعارضة تعتبر الأمر "إعلان حرب واحتلال"، فرانس٢٤، في: ٢٠١١/٣/١٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٢oQR

١٠٠ جاء في خطاب هادي: "أطلب مِنكم، استنادًا إلى مبدأ الدِّفاع عن النَّفس، المنصوص عليه في المادة (٥١) مِن ميثاق الأمم المتَّحدة، واستنادًا إلى ميثاق جامعة الدُّول العربيَّة ومعاهدة الدِّفاع العربي المشترك، تقديم المساندة الفوريَّة بكافَّة الوسائل والتَّدابير اللَّازمة، بما في ذلك التَّدخُّل العسكري لحماية اليمن وشعبه مِن العدوان الحوثي المستمر، وردع الهجوم المتوقَّع حدوثه في أيِّ ساعة على مدينة عدن وبقيَّة مناطق الجنوب، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش". انظر: ماذا كتب هادي إلى قادة الخليج عن الحوثيين والقاعدة وداعش لإقناعهم بالتدخل العسكري، سي. إن. عربي، في: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر على الرابط:

https://arabic.cnn.com/middleeast/٢٠١٥/٠٣/٢٦/hadi-letter-gulf-states

بوقف مشاركتها وتجميد عضويَّتها، كقطر، والأردن، والمغرب. وبات التَّحالف –الَّذي اقتصر القرار والفعل فيه على السُّعوديَّة والإمارات– متَّهمًا، بعد سنوات مِن الحرب، بعدَّة انتهاكات وجرائم في حربه في اليمن، وذلك مِن قبل هيئات محلِّيَّة ومنظمَّات دوليَّة وتقارير أمميَّة.

ففي أغسطس ٢٠١٧م، أفاد تقرير أممي سريٌّ، اطَّلعت عليه مجلَّة "فورين بوليسي"، بأنَّ التَّفوُّق العسكري الهائل لـ"التَّحالف" لم يمكِّنه مِن الاقتراب مِن تحقيق النَّصر، بل ساهم –بدلًا مِن ذلك– في زيادة الانقسام السِّياسي في اليمن، وتعميق الأزمة الإنسانيَّة الَّتي وضعت البلد على حافَّة المجاعة، وغذَّى حالة الغضب والاستياء الشَّعبي بسبب الارتفاع الهائل في عدد الضَّحايا بين المدنيِّين. وتوصَّلت لجنة مِن الخبراء في مجلس الأمن الدُّولي إلى القول بأنَّ "الحملة الجويَّة الإستراتيجيَّة للتَّحالف الَّذي تقوده السُّعوديَّة تترك أثرًا عمليَّاتيًّا أو تكتيكيًّا محدودًا جدًّا على الأرض، وكلُّ ما تفعله هو أنَّها تؤدِّي إلى تصليب المقاومة المدنيَّة. كما أنَّها تساعد في تعضيد التَّحالف العسكري بين المتمرِّدين الحوثيِّين والرَّئيس "صالح"[١٠١].

وفي ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧م، قالت منظَّمة العفو الدُّوليَّة، في تقرير لها: إنَّ "التَّحالف العربي" ارتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدُّولي في اليمن، بينها جرائم حرب، وإنَّ دولًا –مِن بينها الولايات المتَّحدة وبريطانيا– تواصل إمداده بالأسلحة. وأضاف التَّقرير أنَّ "التَّحالف" ارتكب مرارًا وتكرارًا انتهاكات جسيمة للقانون الدُّولي، بما في ذلك جرائم حرب، على مدى الشُّهور الثَّلاثين الماضية.[١٠٢]

وفي ٥ أكتوبر ٢٠١٧م، أدرجت الأمم المتَّحدة "التَّحالف العربي" بقيادة السُّعوديَّة في "القائمة السَّوداء" لمنتهكي حقوق الأطفال. وقام الأمين العام للأمم المتَّحدة، "أنطونيو غوتيريش"، بتسليم تقرير المنظَّمة المذكور إلى مجلس الأمن، مِن قبيل التَّشهير بأطراف الصِّراع لا على سبيل اتِّخاذ تدابير عقابيَّة!

---

١٠١ انظر: تقرير أممي سري عن فشل التحالف الذي تقوده السعودية باليمن، موقع عربي٢١، في: ٢٠١٧/٨/١٩م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢pg٠

١٠٢ انظر: العفو الدولية: التحالف العربي يرتكب جرائم حرب باليمن، الجزيرة، في: ٢٠١٧/٩/٢٢م، متوفر على الرابط التالي: https://shortest.link/٢phJ

لقد كان افتقاد "التَّحالف العربي" لإستراتيجيَّة سياسيَّة وعسكريَّة واضحة ومتكاملة، ووجود تباين في الرُّؤى والأهداف النِّهائيَّة بين طرفيه (السُّعوديَّة والإمارات)؛ لا سيّما حول تفاصيل الحلِّ السِّياسي والقوى المشاركة فيه[١٠٣]، مِن أبرز التَّحدِّيَّات الَّتي واجهت "عاصفة الحزم"، وأفشلتها مِن تحقيق أهدافها المعلنة. وهذا بدوره جعل هذه الحرب حربًا مفتوحة، بلا أفق انتهاء[١٠٤]. وبعد سبع سنوات مِن الحرب، لم يتمكَّن "التَّحالف" بقيادة السُّعوديَّة مِن استعادة الشَّرعيَّة، وعودة الدَّولة لليمن؛ إذ فشل في إعادة الرَّئيس "هادي" والحكومة اليمنيَّة إلى اليمن، لممارسة مهامِّهم الدُّستوريَّة، مِن داخل المناطق المحرَّرة المحسوبة على الشَّرعيَّة، وعوضًا عن ذلك أصبحت السُّعوديَّة مقرًّا لإقامتهم، يمارسون مهامَّهم مِنها. وعوضًا عن عودة الدَّولة –أيضًا– نشأت خلال هذه الفترة قوى انقلابيَّة جديدة في مدينة عدن، عقب تحريرها، قامت بمنع الرَّئيس "هادي"، والحكومة اليمنيَّة، والقيادات العسكريَّة والأمنيَّة، مِن العودة إلى مدينة عدن، لممارسة مهامهم الدُّستوريَّة وواجباتهم الوظيفيَّة[١٠٥]. وانتهت "عاصفة الحزم" في ٢١ أبريل ٢٠١٥م، دون تحقيق أيِّ هدف مِن الأهداف الَّتي جرى الإعلان عنها[١٠٦].

كما أنَّ تهديد جماعة الحوثي للسُّعوديَّة ظلَّ قائمًا، وفي تصاعد مطَّرد؛ حيث تمكَّنت الجماعة مِن استهداف منشآت ومصالح ومواقع إستراتيجيَّة وحيويَّة في العمق السُّعودي خلال فترة الحرب. ولا تزال مدن سعوديَّة عدَّة، بما فيها العاصمة الرِّياض، تحت تهديد الصَّواريخ البالستيَّة، والطَّائرات المسيَّرة الهجوميَّة، الَّتي تطلقها مليشيات الحوثي بين فينة وأخرى.

---

١٠٣ تقرير الدوحة، ندوة اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق: ص١٠.

١٠٤ كانت القيادة السعودية تردِّد أنَّها قادرة على إنهاء المعركة في اليمن خلال أيام، ثمَّ أسابيع، فإذا بها تمتدُّ إلى سنوات. وهو ما يشير إلى أنَّ حساب القيادة السعودية كانت خاطئة للغاية في نظرتها لطبيعة الحرب في اليمن.

١٠٥ مسئولون يمنيون ممنوعون من العودة إلى بلادهم، الجزيرة نت، في: ٢٠١٨/١١/٣م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢٥-٨

١٠٦ أكَّد النَّاطق باسم "عاصفة الحزم"، العميد أحمد عسيري، أنَّ عاصفة الحزم حقَّقت أهدافها في حماية الشَّرعيَّة في اليمن، وردع الميليشيَّات الحوثيَّة، ومنعها مِن تهديد المواطنين اليمنيِّين وتدمير قدراتها العسكريَّة، ومنعها مِن تهديد دول الجوار، وعلى رأسها الحدود الجنوبيَّة للسُّعوديَّة. اليمن: هل حققت عاصفة الحزم أهدافها؟، بي. بي. سي. عربي، في: ٢٠١٥/٤/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:
www.bbc.com/arabic/interactivity/٢٠١٥/٠٤/١٥٠٤٢٣_comments_yemen_saudi_bombardment

وقد بلغ عدد الصَّواريخ التي أُطلقت على المدن السُّعوديَّة خلال النِّصف الثَّاني مِن عام ٢٠١٥م نحو ١٣ صاروخًا؛ وفي ٢٧ مارس ٢٠١٧م كانت المحصِّلة التَّراكميَّة ٦٤ صاروخًا، أي بفارق ٥١ صاروخًا خلال ١٥ شهرًا. وارتفع العدد في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧م إلى ٨٣ صاروخًا، فيما بلغ مجموعها حتَّى آخر مايو ٢٠١٨م نحو ١٢٩ صاروخًا. ثمَّ قفز الرَّقم خلال أقلَّ مِن شهرين، ليصل إلى ١٦٣ صاروخًا، أي بفارق ٣٤ صاروخًا – بحسب مصادر في التَّحالف. فيما يقول الحوثيُّون: إنَّ العدد وصل إلى ١٦٠ صاروخًا في ١٢ أبريل ٢٠١٨م. ولعلَّ ذلك يشمل الصَّواريخ الَّتي سقطت خطأ داخل الأراضي اليمنيَّة.[١٠٧]

هذا خلافًا لاتِّساع دائرة الصِّراع واستمراره، مخلِّفًا "أكبر أزمة إنسانيَّة في العالم" يشهدها العصر الحديث، بحسب بيانات منظَّمات الأمم المتَّحدة[١٠٨]، مع فشل "التَّحالف" في انتشال اليمن مِن هذا الوضع الإنساني المأساوي. كما أنَّ عمليَّات التَّقدُّم نحو صنعاء توقَّفت على الصَّعيد العسكري، ولم يطرأ عليها جديد، بل أصبح الجيش الوطني يعاني مِن عدَّة أزمات، أبرزها: انقطاع الرَّواتب أو تأخُّرها عن وقتها، وغياب الأسلحة النَّوعيَّة، وتشتُّت جبهاته.

هذه المعطيات ساهمت فيها دولة الإمارات العربية المتَّحدة بشكل مباشر، باعتبارها الطَّرف الثَّاني الأقوى في "التَّحالف العربي"، والذي اعتمد سياسة مختلفة عمَّا أعلنه قادة دول الخليج في استجابتهم وردِّهم على خطاب الاستنجاد الذي بعث به "هادي" إليهم، ومختلفة عمَّا أعلن عنه "التَّحالف" مِن أهداف وغايات وبيانات. وبالتَّالي، فالحديث عن دور الإمارات جزء مِن فهم أبعاد تورُّط السُّعودية في اليمن.

---

١٠٧ انظر: تصاعد تهديد صواريخ الحوثيين على السعودية وإخفاقات المواجهة، علي الذهب، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، الدوحة– قطر، في: ٢٠١٨/٩/٨م: ص٢– ٤، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٢٥-d

١٠٨ التحالف العربي في اليمن.. إنجازات وإخفاقات، المشهد اليمني، في: ٢٠١٨/١٢/١٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.almashhad-alyemeni.com/١٢٣٧٣٥

الدُّور الإماراتي في اليمن:

تعدُّ الإمارات ثاني أبرز دول "التَّحالف العربي" في اليمن، ومِن أهم الفاعلين الإقليميين في الصِّراع اليمني. وعلى الرَّغم مِن عدم وجود حدود جغرافية تربطها باليمن، فإنَّ للإمارات دورًا ميدانيًّا فاعلًا يفوق دور السُّعودية، خاصَّة في المحافظات الجنوبية، التي أبدت الإمارات اهتمامًا كبيرًا بها.

يحرِّك الإمارات طموح في أن تكون قوَّة إقليميَّة تمتلك نفوذًا وتأثيرًا في المنطقة والعالم، وهذا الطُّموح لا تتوفَّر إمكانيَّة تنفيذه على الأرض، وبصورة مثاليَّة، إلَّا في اليمن؛ فالإمارات لا تمتلك القدرة على منافسة إيران في منطقة الخليج، ولا تستطيع كذلك أن تحقِّق نفوذها في ليبيا أو في سوريا، نظرًا لبعد البلدين عنها. وخلافًا لذلك، فاليمن وجنوب البحر الأحمر هو الفضاء المتاح والمناسب لإبراز قوَّة الإمارات[١٠٩]، وممارسة دورها "الخارجي" على نحو لا يتوفَّر في غيرها مِن الدُّول.

وبما أنَّ الأزمة الشَّاملة الَّتي انزلقت إليها اليمن أوجدت عددًا مِن الفاعلِين غير الرَّسميِّين، ممَّن لهم مطامح في تغيير النِّظام وسقوط الدَّولة لفرض مشاريعهم الخاصَّة، بما يملكون مِن قوَّة ماديَّة على الأرض، فقد أتاح ذلك للإمارات فرصة توظيف تلك القوى بما يحقِّق أهدافها التَّدخُّليَّة. هذا الدُّور التَّدخُّلي للإمارات، والَّذي جرى تمريره تحت عباءة "التَّحالف العربي" بقيادة السُّعوديَّة، أثَّر في علاقة السُّعوديَّة بالأطراف اليمنيَّة المختلفة؛ وخاصَّة مِنها تلك المؤيِّدة للشَّرعيَّة وعودة الدَّولة والأمن والاستقرار. فقد باتت الإمارات مستفردة بصياغة المنظور السُّعودي للشَّأن اليمني، والمؤثِّر الأكبر على قراراتها وسياساتها تجاهه؛ خاصَّة مع تهميش دور بقيَّة دول الخليج في "التَّحالف العربي".

وقد بلغت الممارسات الإماراتيَّة في اليمن حالة مِن التَّصعيد، وصولًا إلى نشوء أزمة سياسيَّة بين الشَّرعيَّة اليمنيَّة والإمارات، حول عددٍ مِن القضايا. إذ باتت أهمَّ فاعل في السَّاحة اليمنيَّة بعد السُّعوديَّة في الظَّرف الرَّاهن، فهي مَن يقود العمليَّات الميدانية فعليًّا، ومَن يعمل على تشكيل القوى المسلَّحة خارج قوَّات الجيش والأمن التَّابعة لسلطة "الشَّرعيَّة".

---

١٠٩ اليمن ساحة خلاف خفية بين السعودية والإمارات، موقع دي. دبليو. (DW)، في: ٢٠١٨/١/٣١م، متوفر على الرابط التالي:
http://cutt.us/kBFLS

ويستند النُّفوذ الإماراتي في اليمن إلى جملة مِن المرتكزات السِّياسيَّة واللُّوجستيَّة والبشريَّة الَّتي أسهمت بدورها في تغلغل هذا الدَّور ومنحه مساحة واسعة للتَّحرُّك والتَّأثير حتَّى بدا كأنَّه بلا قيود. ومِن تلك المرتكزات: اندراجه تحت غطاء "التَّحالف العربي" بقيادة السُّعوديَّة الَّتي وفَّرت الغطاء الشَّرعي والقانوني، ووجود قوى محليَّة تحوَّلت إلى ما يشبه الرَّوافع البشريَّة لهذا الدَّور[١١٠].

وقد تمَّكنت الإمارات، مِن خلال نفوذها وحضورها ميدانيًّا، وتدخُّلها في الشَّأن اليمني، مِن: تحويل "القضيَّة الجنوبيَّة" مِن مطلب شعبي إلى مقايضات دوليَّة، لضمان ولاء قوى عسكريَّة يمنيَّة مسلَّحة لها، وتقويض سلطة "الشَّرعيَّة". كما أثمر التَّدخُّل الإماراتي حصاداً مُرًّا؛ فبحسب تقرير رسمي للخبراء الدُّوليِّين التَّابعين لمجلس الأمن أضحت الكيانات الَّتي تدعمها الإمارات أكثر الأطراف تهديدًا لوحدة اليمن، ولسلطته "الشَّرعيَّة"، فـ"بعد قُرابة أربع سنوات مِن النِّزاع، يكاد اليمن كدولة، أن يكون قد ولَّى عن الوجود"؛ حيث ساهم تمرُّد الحوثيِّين في الشَّمال في إنهاك الدَّولة، وتمَّ إضعاف حكومة الرَّئيس "هادي"، في الجنوب، جرَّاء تشكيل "المجلس الانتقالي" الجنوبي، الَّذي تدعمه الإمارات، و"القوَّات العسكريَّة الَّتي تعمل بالوكالة، والَّتي تسلِّحها وتموِّلها الإمارات، وتسعى إلى تحقيق أهداف خاصَّة بها في الميدان"[١١١].

وقد تآكلت "سلطة الشَّرعيَّة اليمنيَّة إلى حدٍّ أصبح مشكوكًا فيما إذا سيكون بمقدورها – في يوم ما– أن تعيد اليمن إلى سابق عهده، بلدًا واحدًا موحَّدًا. ويُرجع فريق الخبراء الدُّوليِّين هذا الوضع إلى عوامل أربعة، ثلاثة مِنها تقف خلفها سياسات أبو ظبي في اليمن، وهي: عدم قدرة الرَّئيس "هادي" على الحكم مِن الخارج، وتشكُّل "المجلس الانتقالي" الجنوبي، والَّذي لديه هدف مُعلَن وهو إنشاء يمن جنوبي مستقل، واستمرار وجود الحوثيِّين في صنعاء

---

١١٠ انظر: النفوذ الإماراتي في اليمن المرتكزات والحصاد، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، أغسطس ٢٠١٨م: ص١٨.

١١١ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرَّخة في ٢٦ يناير ٢٠١٨م، موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن مِن فريق الخبراء المعني باليمن والمكلَّف بموجب قرار مجلس الأمن (٢٣٤٢/ ٢٠١٧م): ص٢١.

وكثير مِن مناطق الشَّمال، وانتشار عمليَّات مستقلَّة مِن جانب قوَّات عسكريَّة تعمل بالوكالة، تموِّلها وتمدُّها بالسَّلاح الإمارات[١١٢].

ويوضح تقرير المفوضيَّة السَّامية، التَّابعة للأمم المتَّحدة، الصَّادر في أغسطس ٢٠١٨م، أنَّ الإمارات قامت بأفعال شنيعة مِن الاعتقال التَّعسُّفي، وتعذيب المعتقلين، والاعتداء عليهم جنسيًّا، في محاولتها لملء الفراغ الذي تركته القوَّات الحكومية، عقب تحرير المحافظات الجنوبية للبلاد[١١٣].

وعقب تحرير مدينة عدن، والمحافظات الجنوبيَّة الَّتي اقتحمتها قوَّات جماعة الحوثي فإنَّ حكومة الشَّرعيَّة لم تتمكَّن مِن العودة بشكل نهائي للمناطق المحرَّرة، إذ لم تكن في مأمن مِن القوَّات المختلفة الَّتي قام "التَّحالف" بدعمها وتشكيلها وتمويلها، حيث قامت بمنع أعضاء مِن الحكومة، بل والرَّئيس "هادي"، مِن النُّزول في مطار عدن!

كما جرى خلال هذه الفترة تعطيل الموانئ والمطارات، وإيقاف تصدير النَّفط والغاز، وعوضًا عن تشغيل هذه المرافق تحوَّل بعضها إلى سجون سرِّيَّة ومعتقلات، ومركزًا للقوَّات الإماراتيَّة، تمارس مِن داخلها الإمداد والتَّوجيه للقوَّات المسلَّحة الموالية لها والخارجة عن سلطة الدَّولة.

مِن جهة أخرى، شهدت بعض المدن المحرَّرة انتكاسات أمنيَّة خطيرة؛ حيث عانت تلك المناطق مِن عمليَّات إرهابيَّة وحوادث اغتيال طالت قيادات عسكريَّة وأمنيَّة ومدنيَّة ورموزًا اجتماعيَّة ودينيَّة، وكان لمدينة عدن النَّصيب الأكبر مِن هذه العمليَّات والحوادث.

هذا على صعيد المحافظات الجنوبيَّة، أمَّا على صعيد المحافظات الشَّماليَّة فقد جرى عرقلة تقدُّم الجيش الوطني والمقاومة الشَّعبيَّة في كلٍّ مِن محافظة مأرب، ومحافظة البيضاء، ومحافظة تعز. وعوضًا عن إمداد هذه الجبهات بالأسلحة النَّوعيَّة والجنود إلَّا أنَّ الإمارات اعتمدت سياسة التَّجفيف لكافة أوجه الدَّعم والتَّمويل، وإيقاف الرَّواتب أو تأخيرها لأشهر عدَّة، مع غياب السَّند الجوِّي للمعارك الميدانيَّة في كثير مِن الأحيان. هذا عدا عن

---

١١٢ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخَّة في ٢٦ يناير ٢٠١٨م، موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن مِن فريق الخبراء المعني باليمن والمكلَّف بموجب قرار مجلس الأمن، مرجع سابق.

١١٣ النفوذ الإماراتي في اليمن.. المرتكزات والحصاد، مصدر سابق: ص٤٨- ٤٩.

الضَّربات الَّتي وجِّهت في عدّة جبهات للجيش الوطني أو المقاومة الشَّعبيَّة لدى تقدُّمهم في مواجهة الحوثي أو الزَّحف نحو صنعاء.

ظلَّ الصَّمت والغموض يلفُّ الموقف السُّعودي تجاه هذا السُّلوك الإماراتي في اليمن؛ وهو موقف بدا غائبًا أحيانًا، وضعيفًا في بعض الحالات، ولا يكاد يكون له حضور إلَّا عندما يبلغ الصِّراع ذروته بين الإمارات ووكلائها المحلِّيّين مِن جهة والسُّلطة "الشَّرعيَّة" مِن جهة أخرى. وغالبًا ما كان التَّدخُّل السُّعودي بهدف التَّهدئة، ومنع تصعيد الصِّراع، فيما تنحصر الحلول المقدَّمة مِنها في إبقاء الأوضاع على ما آلت عليه بعد الممارسات الإماراتيَّة، دون تقديم حلول تنهي الصِّراع، أو تبني تفاهمات تمنع حدوثه في المستقبل، كما جرى في عدن وسقطرى.

هذا الموقف أثار الكثير مِن الأسئلة حول الأسباب الَّتي تمنع السُّعوديَّة مِن التَّدخُّل لترشيد سلوك الإمارات، وتقييده ومنع تجاوزاته، وحول طبيعة العلاقة بين النِّظام السُّعودي والنِّظام الإماراتي في هذه المرحلة مِن التَّاريخ السُّعودي الَّذي بات مهدَّدًا إيرانيًّا مِن حدوده الشَّماليَّة والجنوبيَّة والشَّرقيَّة. وهذا يضطرُّ كثيرًا مِن الباحثين لوضع تفسيرات افتراضيَّة متعدِّدة، يُمكن تسكينها في اتِّجاهات أربعة، على النَّحو التَّالي:

- التَّفسير الأوَّل: يُعيد غموض الموقف السُّعودي مِن دور الإمارات في اليمن إلى تنسيق وتفاهمات قائمة بينهما حيال الكثير مِن القضايا والتَّطوُّرات. وهو تفسير وإن كان بعيدًا إلى حدٍّ ما، إلَّا أنَّه لا يمكن إخراجه تمامًا مِن دائرة تفسير الموقف السُّعودي.
- التَّفسير الثَّاني: ينطلق مِن عدم رضا السُّعوديَّة عن انحراف الدُّور الإماراتي في اليمن، غير أنَّ القيادة السُّعوديَّة منشغلة عن ذلك باستكمال إجراءات نقل السُّلطة، وترتيب البيت السُّعودي مِن الدَّاخل مِن ناحية، ولأنَّها مِن ناحية ثانية مستغرقة في العمليَّات العسكريَّة على حدودها الجنوبيَّة، في ظلِّ استمرار المعارك الملتهبة هناك، ووصول الصَّواريخ إلى عمق أراضيها[١١٤].

١١٤ انقلاب إماراتي على حلفاء السعودية في اليمن، القدس العربي، في: ٢٠١٨/١/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/rdV٤

- التَّفسير الثَّالث: يُعيد صمت السُّعوديَّة تجاه سلوك الإمارات في جنوب اليمن إلى حاجتها إلى الإمارات لجهة التَّأثير في مواقف الإدارة الأمريكيَّة الَّتي تربطها علاقة خاصَّة بأبو ظبي في هذه المرحلة، في مقابل فتور وضعف الثِّقة في العلاقات بين الإدارة الأمريكيَّة والسُّعوديَّة.
- التَّفسير الرَّابع: حالة العجز الَّتي تعاني مِنها السُّعوديَّة بفعل تغلغل النُّفوذ الإماراتي في دوائر الحكم بالرِّياض، وتأثيرها في جدول الأعمال الدَّاخلي والمواقف الخارجيَّة للسُّعوديَّة. وهناك مَن يسوق أدلَّة ومظاهر للنُّفوذ الإماراتي داخل السُّعوديَّة، ومِنها[١١٥] الإصلاحات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة اللِّبراليَّة، بالشَّكل الَّذي يجعل السُّعوديَّة تقترب مِن نموذج الإمارات الأكثر انفتاحًا في قضايا الدِّين والمرأة، ومواجهة للإسلام السِّياسي بحماس يحاكي الحماس الإماراتي.

وأيًّا ما كانت التَّفسيرات المطروحة لطبيعة الموقف السُّعودي مِن سلوك أبو ظبي في جنوب اليمن، تبقى السُّعوديَّة هي الطَّرف الأقدر على ضبط ذلك السُّلوك وترشيده، وهي المسئول عن ذلك، فقد قادت السُّعوديَّة عمليَّة التَّدخُّل العسكري بدعوى مساندة الشَّعب اليمني ضدَّ الانقلاب، وتعهَّدت بالحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وقد التفَّ قطاع غير قليل مِن اليمنيِّين حول توجُّه المملكة، ووضعوا ثقتهم في قيادتها، وبنوا على دورها آمالًا كبيرة؛ وهذا يضعها أمام مسئوليَّة أخلاقيَّة وسياسيَّة، وحتَّى قانونيَّة، غير مسبوقة.

١١٥ الإمارات وطموحات سياسية خارج الإطار السعودي، موقع دي. دبليو.، في: ٢٠١٧/١٢/٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/rdV٧

المبحث الثَّالث: العامل الدُّولي:

مثّل الصَّراع الَّذي شهده اليمن، منذ عام ٢٠١١م، مصدر تهديد للمصالح الدُّوليَّة في المنطقة، لا سيَّما على صعيد سلامة الملاحة الدُّوليَّة في البحرين: العربي والأحمر، ومضيق باب المندب، الأمر الذي دفع بالمجتمع الدُّولي للقيام بدور فاعل في إدارة هذا الصِّراع ومحاولة تسويته. وتُعدُّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، والاتِّحاد الأوربِّي، والأمم المتَّحدة، مِن أبرز الفاعلين الدُّوليِّين في اليمن.

تعقيدات الأوضاع اليمنيَّة، وصراع المشاريع الجيوسياسية الإقليميَّة والدُّوليَّة في اليمن، حال دون تسوية الصِّراع، بل أدَّى إلى اتِّساع نطاقه، وبطريقة أفضت إلى تراجع الدُّور الدُّولي لصالح الدُّور الإقليمي العربي، الَّذي اضطلع بمهمَّة التَّدخُّل العسكري في اليمن، بقيادة السُّعودية، فيما يعرف بعمليَّة "عاصفة الحزم"[١١٦]. وعلى الرَّغم مِن ذلك، فإنَّ العامل الدُّولي أثَّر –بشكل أو بآخر– على السِّياسة السُّعوديَّة تجاه اليمن.

الولايات المتَّحدة الأمريكية:

تتعامل الولايات المتَّحدة مع اليمن بحساسية بالغة، وتتحكَّم في سلوكها السِّياسي تجاه اليمن ثلاث ملفَّات رئيسة:

الملف الأوَّل: الجوار الخليجي والبعد النَّفطي، حيث تمثِّل دول الخليج أكبر مخزون نفطي في العالم، وترى واشنطن أنَّ أيَّ تأثير في الأمن الخليجي يعدُّ تأثيرًا في الأمن القومي الأمريكي، ووفقًا لمبدأ "كارتر" يحقُّ للولايات المتَّحدة استخدام القوَّة العسكرية للدِّفاع عن مصالحها في منطقة الخليج العربي، خصوصًا بعد التَّهديدات الإيرانية لممرَّات الطَّاقة في المنطقة.

---

١١٦ مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، ناصر الطويل، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، في: ٢٠١٥/٤/٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/vW٩re

الملف الثَّاني: مشروع الحزام والأمل الصِّيني، إذ تسعى أمريكا لقطع الطَّريق أمام خطِّ الحزام والطَّريق الصِّيني، وأن يكون لها وجودها في المنافذ الإستراتيجية في المنطقة؛ حيث يعدُّ الصُّعود الاقتصادي الصِّيني على المستوى العالمي مؤشِّر تهديد للهيمنة والدُّور الأمريكي، خصوصًا وأنَّ نوايا الصِّين بدأت تتكشَّف منذ بداية بنائها لأوَّل قاعدة عسكرية في جيبوتي، في عام ٢٠١٧م، إضافة إلى أنَّ المشروع الصِّيني الطَّموح "مشروع الحزام والطَّريق"، الذي دشَّنته في عام ٢٠١٣م، يتطلَّب دورًا أمنيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا يؤمِّن قدرتها على المضي والاستمرار في هذا المشروع، وهو ما ترى فيه أمريكا تهديدًا لوجودها. وبما أنَّ اليمن تقع على امتداد هذا المشروع فالولايات المتَّحدة حريصة على أن تنظر إلى اليمن بهذا البعد.

الملف الثَّالث: ملفُّ "الإرهاب"، وعلاقته بالأطراف المحلية، وتداعياته على المصالح الخليجية والأمريكية.

مثَّلت هذه الملفَّات الإستراتيجيَّة والأمنيَّة، المتعلِّقة بتأمين ممرَّات الملاحة الدُّوليَّة، ومكافحة الإرهاب، والتَّوسُّع الاقتصادي الصِّيني، إطارًا عامًّا حاكمًا للتَّوجُّهات الأمريكية تجاه اليمن، ودافعًا أساسيًّا لانغماس واشنطن في الشَّأن اليمني، سواء على صعيد ممارسة التَّأثير على القرار اليمني، أو على صعيد حضورها العسكري، مِن خلال الهجمات التي تشنُّها الطَّائرات الأمريكية بدون طيَّار ضدَّ عناصر تنظيم "القاعدة" في الأراضي اليمنية.

وقد اتَّسم السُّلوك الأمريكي تجاه الأحداث في اليمن بنوع مِن "البراغماتيَّة" السِّياسيَّة التي اقتضتها المصلحة الأمريكية؛ حيث تعاملت واشنطن مع الأوضاع السِّياسيَّة اليمنيَّة وفق مقاربة أمنيَّة صِرفة، لذلك اكتنف الموقف الأمريكي تجاه التَّطوُّرات السِّياسيَّة باليمن نوع مِن الغموض، وربَّما التَّناقض في بعض الأحيان. وعلى الرَّغم مَن أنَّ واشنطن شكَّلت إحدى أهم القوى الدُّوليَّة الدَّاعمة لعمليَّة الانتقال السِّياسي وفقًا للمبادرة الخليجيَّة، الَّتي رحَّبت بها، فإنَّ موقفها مِن الأطراف المعرقلة لعمليَّة التَّسوية، خلال الفترة التي سبقت التَّدخُّل العسكري في اليمن بقيادة السُّعوديَّة، أثار الكثير مِن التَّساؤلات، فلم تمارس الولايات المتَّحدة أيَّ ضغوط حقيقيَّة على الرَّئيس "صالح"، لثنيه عن عرقلة العمليَّة السِّياسيَّة، كما ظلَّت تغضُ

الطَّرف عن الأعمال العسكرية لمليشيَّات جماعة الحوثي المسلَّحة، التي انقلبت على العمليَّة السِّياسيَّة، وعلى شرعية الرَّئيس "هادي".

وعلى الأرجح أنَّ الإدارة الأمريكية تبنَّت سياسة جديدة في اليمن، تقوم على عدم التَّعويل على السُّلطات اليمنيَّة في محاربة ما تسمِّيه بـ"الإرهاب"، وتجاوز حالة التَّلاعب والابتزاز التي كان يقوم بها نظام "صالح"، والضَّعف في عهد نظام "هادي"، إلى وضع جديد تتوفَّر فيه الظُّروف لاحتراب داخلي بين جماعات مسنودة إلى مرجعيَّات مذهبيَّة وطائفيَّة، على النَّحو القائم في سوريا والعراق. وبطبيعة الحال فإنَّ الحوثيِّين هم الطَّرف المناسب في مثل هذا الوضع؛ ولهذا فقد عمل الأمريكيُّون على تسهيل تمدُّد الحوثيِّين، وانتقالهم إلى عمران وصنعاء، ثمَّ تمدُّدهم إلى إب ورداع وقيفة، كلُّ ذلك مِن أجل مواجهة تنظيم "القاعدة"[١١٧].

وقد لعب السَّفير الأمريكي دور المخرج الذي أدار الأمور مِن خلف السِّتار، ووجَّه الأمور نحو غاية واضحة، وهي تمكين الحوثيِّين مِن زمام الأمور، ليتولَّوا مواجهة تنظيم "القاعدة"[١١٨]. واكتفت واشنطن بإدانة الأعمال التي قامت بها مليشيا الحوثي، بل اعتبر الرَّئيس الأمريكي –في أعقاب الانقلاب على الرَّئيس "هادي"– أنَّ مكافحة الإرهاب في اليمن مصلحة أمريكيَّة، ويمكن لجماعة الحوثي أن تسهم في تأمينها[١١٩].

ويمكن تفسير الموقف الأمريكي تجاه الأحداث اليمنيَّة، في ضوء التَّحوُّلات التي طرأت على الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة في ظلِّ إدارة الرَّئيس، "باراك أوباما"، والمتمثِّلة في خفض الانخراط الإقليمي لواشنطن في المنطقة، وتجنُّب التَّدخُّل المباشر في الصِّراعات[١٢٠]. وارتبطت سياسة خفض الانخراط الإقليمي في المنطقة بإعلاء قيمة المتغيِّر

---

١١٧ مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، ناصر الطويل، مرجع سابق: ص١٣.

١١٨ المرجع السابق نفسه.

١١٩ استقالة هادي: المخاطر والبدائل، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدَّوحة– قطر، في: ٢٠١٥/١/٢٨م.

١٢٠ انظر: توازنات جديدة: التداعيات الإقليمية المحتملة للانسحاب الأمريكي من المنطقة، محمد عباس ناجي، المركز العربي للبحوث والدراسات، في: ٢٠١٤/١٠/٢م، متوفر على الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/١٢٢٨٢

الدِّيني والمذهبي في مراكز التَّفكير الأمريكية، عند اقترابها مِن المنطقة[١٢١]؛ وهو ما وجد تعبيرًا له في الشَّأن اليمني، مِن خلال قيام واشنطن بتوظيف التَّناقضات المذهبيَّة بين جماعة الحوثي "الشِّيعيَّة" والتَّنظيمات "السُّنِّيَّة، كحزب "الإصلاح"، والسَّلفيِّين، وتنظيم "القاعدة"، في صراعات عدَّة، جسَّدتها حروب دمَّاج وعَمران وصنعاء ورداع، وذلك بهدف تأسيس قدر مِن توازن الضَّعف المذهبي/ الطَّائفي، الذي يغذِّي صراعات ممتدَّة، تعفي واشنطن مِن كلفة مواجهة تلك الأطراف.

وفي إطار تلك الإستراتيجية، عمدت واشنطن إلى توظيف جماعة الحوثي المسلَّحة، ذات التَّوجُّهات الشِّيعية، لتحقيق هدفين في ذات الوقت: الأوَّل.. القضاء على الجناح العسكري والقبلي لحزب التَّجمُّع اليمني للإصلاح، والثَّاني.. هو إعادة تشكيل الخارطة السِّياسية اليمنية وفق معادلة جديدة للقوَّة، تتضمَّن إضعاف التَّحالف القبلي/ العسكري/ الدِّيني، الذي ظلَّ مهيمنًا على الحياة السِّياسية في اليمن، لعقود عدَّة. كما أنَّ التَّفاهمات الأمريكية- الإيرانية بشأن عدد مِن الملفَّات في المنطقة، ذات علاقة بالموقف السَّابق لواشنطن مِن جماعة الحوثي[١٢٢].

غير أنَّ الموقف الأمريكي تجاه الحوثيِّين والرَّئيس السَّابق شهد تغيُّرًا بُعيد محاولاتهم التَّمدُّد نحو الجنوب، وسعيهم لإسقاط عدن التي رحل إليها الرَّئيس "هادي"، وأعلنها عاصمة مؤقَّتة، في فبراير ٢٠١٥م، حيث أدانت الولايات المتَّحدة العمليَّات العسكرية للحوثيِّين ضدَّ الحكومة اليمنية، وأقرَّت تقديم دعم لوجستي واستخباري لعمليَّة "عاصفة الحزم"، التي قادتها السُّعودية، ضدَّ الحوثيِّين[١٢٣].

ويمكن تفسير هذا التَّحوُّل في الموقف الأمريكي في ضوء عوامل عدَّة، أهمُّها:

---

١٢١ انظر: الصراعات الداخلية العربية المسلحة: المعطيات الجديدة والمسارات المحتملة، خطوط متشابكة: أبعاد التحولات في الصراعات الداخلية المسلحة في الدول العربية، د. مي مجيب، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة- مصر، (د. ت.): ص٦.

١٢٢ السلوك الأمريكي في اليمن: اللعب مع الخطر الإيراني، مروان محمد، أورينت نت، في: ٢٠١٥/٣/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.orient-news.net/ar/news_show/٨٦٢٦٩/٠

١٢٣ أمريكا تقدم الدعم اللوجستي والاستخباري لعاصفة الحزم، صحافة نت، في: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://sahafahnet.net/news١٨٦١٠٣١.html

١- انتهاء مصلحة الولايات المتَّحدة مِن الحوثيِّين بعد تمكُّنهم مِن إضعاف حضور "حزب الإصلاح" في مؤسَّسات الدَّولة المدنية والعسكرية.

٢- عدم تمكين الحوثيِّين، باعتبارهم امتدادًا للنُّفوذ الإيراني، مِن السَّيطرة على مضيق باب المندب، وتهديد الملاحة الدُّولية[١٢٤].

٣- الضُّغوط التي مارستها السُّعودية على الولايات المتَّحدة، لتغيير موقفها مِن الحوثيِّين.

٤- الانتقادات الدَّاخلية الحادَّة التي واجهتها الإدارة الأمريكية، بسبب موقفها مِن الحوثيِّين[١٢٥].

والخلاصة أنَّ الدَّور الأمريكي مثَّل عاملًا أساسيًّا في إعادة تشكيل الأوضاع السِّياسية اليمنية، والتَّحكُّم بمساراتها واتِّجاهاتها. وقد اتَّخذ التَّأثير الأمريكي في الأوضاع اليمنية مسارين أساسيين؛ يتمثَّل الأوَّل في دعم عملية التَّسوية على الصَّعيدين السِّياسي والاقتصادي؛ ويتمثَّل الثَّاني في إعادة تشكيل خارطة القوى والنُّفوذ في الواقع اليمني، بما يخدم المصلحة الأمريكية، لا سيَّما على صعيد مكافحة "الإرهاب"، وذلك مِن خلال توظيف التَّناقضات السِّياسية والمذهبية، لاستنزاف قدرات الأطراف، أو للقضاء على طرف بواسطة الطَّرف الآخر. غير أنَّ هذه السِّياسة، وإن نجحت في القضاء على نفوذ "حزب الإصلاح" والقبائل الموالية له، بواسطة جماعة الحوثي، إلَّا أنَّها أفضت إلى تقوية الحوثيِّين، ومِن ثمَّ إلى انقلابهم على العملية السِّياسية، واندفاعهم للسَّيطرة على المناطق الحيوية بالنِّسبة لواشنطن، مثل مضيق باب المندب وخليج عدن، بحيث باتوا يشكِّلون تهديدًا للمصالح الأمريكيَّة في المنطقة، في ظلِّ ارتباطهم الوثيق بإيران.

لقد تمثَّل التَّغيير الذي طرأ على موقف الإدارة الأمريكية مِن الحوثيِّين، بعد شروعهم في السَّيطرة على المناطق الجنوبية، في تأييدها ودعمها لعملية "عاصفة الحزم"، بقيادة السُّعودية، مع إبقاء الهيمنة على المشهد اليمني بحيث تظلُّ ممسكة بخيوط الصِّراع بيدها، مع إعطاء قدر مِن الهامش للفاعلين الإقليميِّين والمحلِّيِّين؛ وهذا ما يفسر عرقلة الحسم

---

١٢٤ انظر: السلوك الأمريكي في اليمن اللعب مع الخطر الإيراني، مروان محمد، مرجع سابق.

١٢٥ مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، أوراق سياسية، ناصر الطويل، مرجع سابق: ص٩.

العسكري لصالح "الشَّرعية"، وفرض التَّوجُّه نحو تسوية سياسية تكون جماعة الحوثي –رغم كلِّ ما قامت به– طرفًا معتبرًا فيها.

وجدت السُّعودية في الدَّعم الأمريكي لعمليَّاتها العسكرية تحت غطاء "التَّحالف العربي" فرصة سانحة لتوسيع نفوذها في اليمن وإعادة تشكيل حضورها وتدخُّلها في ملفَّاته باعتبارها الطَّرف الأقوى في المعادلة إقليميًّا. لكن، وبالرَّغم مِن ذلك، ظلَّ الملفُّ اليمني في حال شدٍّ وجذب بين الرِّياض وواشنطن، خاصَّة مع اختلاف وجهات نظر مراكز صناعة القرار الأمريكي بشأن الوضع في اليمن.

لقد تقلَّب الموقف الأمريكي منذ بدأت الأزمة في اليمن، فقد ساند الموقف الأمريكي بادئ الأمر نظام "صالح"، إذ أدلى السَّفير الأمريكي بصنعاء، تصريحًا لصحيفة حكومية، شدَّد فيه على ضرورة الحوار والتَّفاوض، معتبرًا أنَّ سقوط النِّظام ليس حلًّا. وهو تصريح خدم الرَّئيس "صالح" في حينه، وأغضب شباب الثَّورة. غير أنَّ الموقف تغيَّر بعد وقوع ضحايا مدنيِّين مِن شباب الثَّورة في جمعة الكرامة، وبدأ السَّفير الأمريكي جولات مكوكية التقى فيها قادة المعارضة وقيادات جنوبية وممثِّلين عن الثَّورة، وكان راعيًا لمبادرة نقل السُّلطة، لكن لم يكتب لها النَّجاح؛ وقام بزيارة الرِّياض لبحث "المبادرة الخليجية"[١٢٦]، التي جرى التَّوافق دوليًّا وإقليميًّا عليها.

كانت الولايات المتَّحدة حاضرة في "المبادرة الخليجية"، وحثَّت الرَّئيس "صالح" وحزبه على التَّوقيع عليها، كما رحبَّت بالتَّوقيع عليها، وكانت مِن بين الدُّول العشر الرَّاعية لها. ورحَّبت الإدارة الامريكية بـ"اتِّفاق السِّلم والشَّراكة"، الذي وقعَّت عليه الأطراف اليمنية عقب سقوط صنعاء تحت الإكراه، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، واعتبرت مستشارة الرَّئيس "باراك أوباما" لشئون مكافحة الإرهاب، "ليزا موناكو": "أنَّ نجاح توقيع الاتِّفاق جنَّب اليمن الانزلاق إلى متاهات الحرب الأهلية"، وأكَّدت أنَّ هذا الاتِّفاق سيمثِّل الرَّكيزة الأساسية التي بنيت على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل[١٢٧].

---

١٢٦ انظر: انتقاد لمواقف أميركا في اليمن، الجزيرة نت، في: ٢٠١١/٥/١٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٢VEn

١٢٧ الإدارة الأمريكية ترحب بتوقيع الأطراف اليمنية على اتفاق السلم والشراكة الوطنية، وكالة كونا للأنباء، في: ٢٠١٤/٩/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:

وتعدُّ الولايات المتَّحدة أحد أعضاء "اللَّجنة الرُّباعية"، والتي تضمُّ بريطانيا والسُّعودية والإمارات؛ وهي اللَّجنة المتحكِّمة فعليًّا بالشَّأن اليمني مِن خلف ستار، إذ لا يمكن للسُّعودية والإمارات أن تقرِّر مصير المنطقة دون رجوع لهاتين الدَّولتين، وبالأخصِّ الولايات المتَّحدة.

وعليه، لا يمكن فهم الموقف السُّعودي مِن الشَّأن اليمني استقلالًا عن توجُّهات وسياسة الإدارة الأمريكية، وبعيدًا عن حضورها –المباشر أو غير المباشر، فاليمن تحتلُّ موقعًا مهمًّا في السَّاحة الدُّولية نظرًا لموقعها الحيوي والإستراتيجي.

دور الاتِّحاد الأوربِّي:

تتمثَّل أهمُّ دوافع دور الاتِّحاد الأوربِّي تجاه اليمن في ضمان سلامة الملاحة الدُّولية في البحرين: العربي والأحمر، ومضيق باب المندب، ومكافحة تنظيم "القاعدة"، والحصول على بعض النُّفوذ في إطار التَّنافس الدُّولي الرَّاهن في المنطقة؛ بالإضافة إلى وجود عدد مِن المصالح الاقتصادية لبعض الدُّول الأوربِّية في اليمن.

وقد أسهم الاتِّحاد الأوربِّي بدور فاعل في التَّوصُّل إلى "المبادرة الخليجية"، كأساس لعملية التَّسوية، وساعد في تنفيذ بنودها مِن خلال مجموعة الدُّول العشر الرَّاعية لعملية التَّسوية، وقاد عملية التَّواصل والحوار الوطني إلى جانب روسيا؛ كما اضطلعت فرنسا وألمانيا بعملية الإصلاح الدُّستوري، وتولَّت بريطانيا تنسيق المساعدات مِن خلال مجموعة أصدقاء اليمن[١٢٨]، كما أسهم الدَّعم السِّياسي والاقتصادي الأوربِّي في إنجاز العديد مِن خطوات التَّسوية.

واتَّخذ الموقف الأوربِّي تجاه اليمن مسارًا واضحًا منذ بدء العملية السِّياسية، منطلِقًا مِن فكرة التَّسوية السِّياسية للصِّراع، وفقًا لما جرى التَّوافق عليه بين أطراف العملية السِّياسية، لذلك ظلَّ يؤكِّد على ضرورة تنفيذ البنود الواردة في مرجعيات تلك التَّسوية المتمثِّلة في "المبادرة الخليجية"، ووثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=٢٣٩٩١٧٠&language=ar

١٢٨ انظر: اليمن: استمرار الصراعات والتهديدات التي تتعرض لها العملية الانتقالية (تقرير الشرق الأوسط– رقم: ١٢٥)، مجموعة الأزمات الدولية، في: ٢٠١٢/٧/٣م: ص٧.

الصِّلة؛ ويرفض ويدين كلَّ أعمال العنف التي تمارسها بعض الأطراف، لتقويض العملية السِّياسية، لا سيَّما مِن قِبل جماعة الحوثي والرَّئيس السَّابق، ويعارض أيَّ تدخُّلات إقليمية مِن شأنها تغذية الصِّراع، وإعاقة التَّسوية السِّياسية[١٢٩].

بعد قيام السُّعودية بالتَّدخُّل العسكري في اليمن، ظلَّ الاتِّحاد الأوربِّي متمسِّكًا بالنَّهج السِّلمي لتسوية الصِّراع، رافضًا التَّدخُّل العسكري كونه لا يمثِّل حلًّا للصِّراع، وفي ذات الوقت اعتبر تقدُّم مليشيات جماعة الحوثي والوحدات العسكرية الموالية للرَّئيس "صالح" صوب عدن عملًا غير مقبول[١٣٠].

وعلى الرَّغم مِن إيجابية الموقف الأوربِّي الدَّاعم للعملية السِّياسية، فإنَّ موقف الاتِّحاد الأوربِّي الرَّافض للتَّدخُّل العسكري يبدو غير واقعي، خاصَّة في ظلِّ تمسُّك جماعة الحوثي بالخيار العسكري، والانقلاب على "الشَّرعيَّة" السِّياسية؛ إذ لا يمكن لخيار التَّسوية السِّياسية أن يحقِّق النَّجاح في ظلِّ اختلال واضح في معادلة القوَّى بين الأطراف اليمنية، خاصَّة أنَّ طرفًا واحدًا يحاول فرض إرادته على بقيَّة الأطراف بالقوَّة، ومِن ثمَّ فإنَّ التَّدخُّل العسكري كان ضرورة لكسر حالة الجمود التي وصلت إليها الأوضاع اليمنية، ولإعادة التَّوازن إلى الحياة السِّياسية، وبالتالي توفير الظُّروف الملائمة لإجراء حوار متكافئ بين الأطراف اليمنية.

ويمكن تفسير موقف الاتِّحاد الأوربِّي مِن التَّدخُّل العسكري في اليمن، بقيادة السُّعودية، في ضوء اعتبارات عدَّة، لعلَّ أهمَّها رغبة الاتِّحاد في استمرار تفاهماته مع إيران حول الملفِّ النَّووي الإيراني، والوصول إلى اتِّفاق نهائي بهذا الشَّأن، والحفاظ على سياسة التَّوازن في علاقاته مع دول المنطقة؛ كما أنَّ موقفه لا يعدو أن يكون موقفًا سياسيًّا، ليس له أي تبعات على عمليَّة التَّدخُّل، لا سيَّما أنَّ الدَّولتين الأوربِّيَّتين دائمتي العضوية في مجلس

---

١٢٩ سياسات الاتِّحاد الأوربي تجاه الأزمة السورية واليمنية في الفترة (٢٠١١م- ٢٠١٨م)، منار صالح الحنيطي، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التَّخصُّصات، العدد (٢٦)، يونيو ٢٠٢٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٣VEX

١٣٠ الاتحاد الأوربي يحذِّر مِن تداعيات خطيرة للأزمة اليمنية على المنطقة، المصري اليوم، في: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/٦٩٠٠٥٧

الأمن، وهما فرنسا وبريطانيا، قد أيَّدتا التَّدخُّل العسكري في اليمن[١٣١]، وكان لهذا الموقف أثره البالغ في دعم قرار مجلس الأمن (٢٢١٦/ ٢٠١٥م)، والذي أيَّد التَّدخُّل العسكري في اليمن.

والواقع أنَّ التَّعارض بين الموقف الجماعي الأوربّي والمواقف الفردّية لبعض الدُّول الأوربّيَّة (فرنسا وبريطانيا وبلجيكا) مِن التَّدخُّل العسكري لا يعني بالضَّرورة وجود خلافات أوربّية أو تقديرات أوربّية متعارضة تجاه التَّدخُّل، فقد تعني هذه المواقف نوعًا مِن توزيع الأدوار بين المستوى الجماعي والمستوى الفردي، بهدف الحفاظ على علاقات متوازية مع القوى الإقليمية والدُّولية الفاعلة، إضافة للرَّغبة البريطانية على الحضور بشكل مباشر في الملفِّ اليمني، بعد أن كانت تعتمد على الوسطاء الإقليميّين، ولعلَّ ذلك يعود لدوافعها الإستراتيجية في اليمن، بما تمثِّله مِن مستعمرة قديمة، إضافة لأهدافها المتعلِّقة بأمن الطَّاقة، وأنشطتها الاقتصادية في غرب المحيط الهندي.

إنَّ حجم التَّأثير الأوربّي في الأوضاع اليمنية ظلَّ محدودًا، مقارنة بحجم التَّأثير الأمريكي، على مسار تلك الأوضاع واتِّجاهاتها؛ ومع ذلك برزت فاعلية الدَّور الأوربّي مِن خلال مجلس الأمن، إذ أسهمت كلٌّ مِن بريطانيا وفرنسا، العضوين الدَّائمين في المجلس، في دفع المجلس إلى إصدار العديد مِن القرارات والبيانات الرِّئاسية الدَّاعمة للعملية السِّياسية، والرَّافضة لكلِّ محاولات تقويضها. وكان لبريطانيا مواقف حاسمة تجاه المعرقلين للعملية السِّياسية، فقد كانت صاحبة مشروع القرار الذي طالب الرَّئيس "صالح" بالتَّوقيع على المبادرة الخليجية، وأضفى شرعيَّة دوليَّة على "المبادرة الخليجية"، كما كانت صاحبة مشروع القرار الذي تضمَّن فرض عقوبات على الرَّئيس السَّابق واثنين مِن قادة الحوثيّين[١٣٢].

وعليه فإنَّ وجود بريطانيا وفرنسا قد ساهم في دعم التَّحرُّك السُّعودي في اليمن، وظلَّ محافظًا على علاقة متوازنة مع النِّظام السُّعودي في ظلِّ صفقات السِّلاح والمصالح

---

١٣١ بريطانيا وبلجيكا تخالفان موقف الاتحاد الأوربي وتؤيدان عاصفة الحزم، إسراء أحمد، صحيفة الدستور، في: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.dostor.org/٧٩٧٧٨٢

١٣٢ انظر:

Security council. Resolution ٢١٤٠ (٢٠١٤).S/RES/٢١٠ (٢٠١٤). ٢٦ february٢٠١٤.

الاقتصادية الرَّابطة بينها وبين الرِّياض[١٣٣]، وهو ما أعطى النِّظام السُّعودي مجالًا للحضور في الملفِّ اليمني والتَّدخُّل العسكري. وقد كان حضور بريطانيا في "اللَّجنة الرُّباعية"، الخاصَّة باليمن، بمثابة المساهمة والتَّأييد للسِّياسات السُّعودية المتَّبعة في اليمن، بغض النَّظر عن مدى كونها سياسات نابعة مِن إرادة سعودية أو تابعة للسِّياسات الأمريكية والبريطانية.

الأمم المتَّحدة:

الأمم المتَّحدة مظلَّة دولية، وهي أعلى هيئة مرجعية في الشَّأن العالمي باعتبارها تضمُّ جميع الدُّول تحت سقف واحد. لهذا فهي حاضرة في كثير مِن القضايا الدُّولية، وعبر أجهزتها ومؤسَّساتها المختلفة، وفي مقدِّمتها مجلس الأمن، الذي تهيمن على قراره الدُّول الخمس دائمة العضويَّة.

في الشَّأن اليمني، اتَّسم موقف "مجلس الأمن" بنوع مِن السَّلبية خاصَّة إزاء انقلاب (الحوثي- صالح) على شرعية الرَّئيس "هادي"، ووضعه وحكومته تحت الإقامة الجبرية؛ فالمجلس لم يتَّخذ أيَّ إجراءات ذات قيمة لدعم "الشَّرعيَّة" السِّياسية، باستثناء القرار (٢٢٠١/ ٢٠١٥م)، والذي طالب جماعة الحوثي بإعادة "الشَّرعيَّة"، وإطلاق الرَّئيس "هادي" وأعضاء حكومته، والانسحاب مِن المؤسَّسات الحكومية[١٣٤]؛ وهذا القرار لا يعدو أن يكون توصية، كونه صدر تحت البند السَّادس مِن الميثاق.

---

١٣٣ احتلَّ الاتِّحاد الأوربِّي المرتبة الثَّانية في صادرات الأسلحة في العالم، بنسبة ٢٦٪، إذ زادت صادرات أسلحته إلى الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما بين عامي ٢٠١٢م وحتَّى ٢٠١٦م، وهي نفس الفترة التي زادت فيها نسبة استيراد السُّعودية مِن الأسلحة لتصل إلى ١٤٤٪. انظر: أوروبا في حرب اليمن: شحنات السلاح ثم المساعدات، بهاء محمود، البيت الخليجي للدراسات والنشر، في: ٢٠١٧/١٠/٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://gulfhouse.org/posts/٢٢١٨/

ويمكن الرجوع إلى: حرب اليمن تبعثر صفقات السلاح السعودية، تي. آر. تي. عربي، في: ٢٠١٩/٥/١٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/٣VE-

١٣٤ انظر: مسارات معقدة.. أزمات مستمرة في الشرق الأوسط، محمد عباس ناجي، المركز العربي للبحوث والدراسات، الدوحة- قطر، في: ٢٠١٥/٣/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/٣٦٧٣٦

ومِن الصَّعب تفكيك دور الأمم المتَّحدة في اليمن ما لم نعُد بشكل أكبر إلى دور مبعوث الأمين العام للأمم المتَّحدة، جمال بن عمر (أبريل ٢٠١١م– أبريل ٢٠١٥م)، إذ أنَّه فضَّل في إحاطاته لمجلس الأمن الدُّولي، أو في التَّصريح لوسائل الإعلام المختلفة، توصيف تحرُّكات مليشيات جماعة الحوثي بعيدًا عن التَّوصيف الحقيقي للأحداث، فكانت التَّسمية الشَّائعة والمتداولة عن معارك الجيش اليمني مع مليشيا الحوثي هي "اشتباكات بين جماعات مسلَّحة!"، وهو تعبير فضفاض واكب تحرُّكات جماعة الحوثي مِن صعدة، وحتَّى محافظة عمران، بين عامي ٢٠١٢م– ٢٠١٤م. ولم يوضِّح المبعوث الأممي أنَّ القتال كان ضدَّ الجيش اليمني، وهو ما أثار انتقادات عديدة عليه.

وفيما قامت مليشيات جماعة الحوثي باقتحام قرى في شمال غربي مدينة صنعاء، والاشتباك مع قوَّة عسكريَّة مِن الجيش اليمني، تابعة لـ"الفرقة الأولى مدرَّع"، في ١٦ سبتمبر ٢٠١٤م، وتوسيع دائرة الاشتباك إلى مناطق في داخل العاصمة (صنعاء)، خلال أيَّام، لتصل ذروتها في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، كان المبعوث الأممي يتفاوض مع جماعة الحوثي حول اتِّفاقية جديدة، والتقى جمال بن عمر زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، في صعدة، لبحث الاتِّفاق، واصفًا مباحثاته مع زعيم الجماعة بأنَّها كانت "إيجابيَّة وبنَّاءة". ونتيجة لتلك المباحثات خرج المبعوث الأممي بما عُرِف بـ"اتِّفاق السِّلم والشَّراكة الوطنية"، والذي جرى التَّوقيع عليه في يوم سيطرة مليشيات الحوثي على العاصمة؛ وهو ما مثَّل شرعنة للعمليَّات المسلَّحة والانقلابيَّة لجماعة الحوثي، وغطاء لحجب عملية سقوط اليمن في أيدي المليشيا الخارجة عن سلطة الدَّولة وإجماع الشَّعب.

ظلَّ المبعوث الأممي متفائلًا، على الرَّغم مِن قيام الحوثيِّين بإعلان "إعلان دستوري" (فبراير ٢٠١٥م)، وطالبًا الاستمرار في المفاوضات بين الجماعة المتمرِّدة والأحزاب السِّياسية، في وقت كان رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تحت الإقامة الجبرية.

في هذه المرحلة كان "ابن عمر" يؤكِّد أنَّ الدَّولة قد انهارت، وأنَّ الحرب الأهلية هي الخيار المحتمل لما يحدث، دون تسمية جماعة الحوثي بالطَّبع؛ وكان يشير عوضًا عن ذلك إلى "الإرهاب"، باعتبار أنَّ الوضع الجديد أصبح مساعدًا لتنظيم "القاعدة" في البلاد،

وأنَّ الوضع في اليمن يمكن أن يؤدِّي إلى عواقب وخيمة على الأمن والسِّلم الدُّوليّين، مفسِّرًا بذلك موقف واهتمام مجلس الأمن.

في ٢٣ مارس ٢٠١٥م، حذَّر "ابن عمر"، في إحاطته لمجلس الأمن، مِن أنَّ اليمن على مشارف حرب أهلية، وقال: إنَّ الحوار هو السَّبيل الوحيد للخروج مِن الأزمة، واصفًا الرَّئيس؟ هادي" وجماعة الحوثي بأنَّهما طرفان مهمَّان في أيِّ حلٍّ! وقال: إنَّ جماعة الحوثي واهمون إن اعتقدوا أنَّ في وسعهم السَّيطرة على اليمن، وإنَّ هادي واهمٌ إذا ظنَّ أنَّه يستطيع استعادة ما استولى عليه الحوثيُّون![١٣٥]

لم تتَّفق توجُّهات جمال بن عمر مع دول الخليج، ما دفع السُّعودية للضَّغط لتغييره، ومِن ثمَّ جرى إنهاء مهامه في اليمن، في منتصف أبريل ٢٠١٥م، وعُيِّن إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوثًا أمميًّا بديلًا عنه؛ وجرى استصدار قرار مجلس الأمن الدُّولي (٢٢١٦)، تحت الفصل السَّابع، بضغط خليجي وأوربِّي، لتوصيف ما حدث في اليمن بأنَّه "انقلاب"[١٣٦]؛ مشيرًا إلى ضرورة انسحاب مليشيا جماعة الحوثي مِن المدن وتسليم سلاحها الثَّقيل والمتوسِّط للجيش اليمني، وملزمًا الأمم المتحدة بتقديم تقرير عن تطبيقه بشكل دوري.

بدأ "ولد الشِّيخ" جهوده بزيارة إلى العاصمة الإيرانية "طهران"، كما عقد عدَّة لقاءات مع جماعة الحوثي بصنعاء، خلال شهر مايو ٢٠١٥م؛ ومع مرور الوقت دعا مجلس الأمن مَن أسماهم "الفرقاء اليمنيِّين" إلى الحوار، وبدأت تخفت تدريجيًّا لهجة الحسم لدى المجلس ضدَّ جماعة الحوثي. وتلقَّى الرَّئيس اليمني دعوة مِن الأمين العام للأمم المتَّحدة، "بان كي مون"، في أغسطس ٢٠١٥م، لإجراء مشاورات مع جماعة الحوثي[١٣٧]. وعوضًا عن الاهتمام بتنفيذ قرار مجلس الأمن، ظلَّت تقارير المبعوث الأممي لمجلس الأمن تحذِّر مِن توسُّع تنظيم "القاعدة" والتَّنظيمات "الإرهابية"، على سبيل الضَّغط على الحكومة "الشَّرعية".

---

١٣٥ انظر: الأزمة اليمنية الوضع القائم ومؤشرات المستقبل، عدنان حزام، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة (٢١)، العدد (٧٩)، ربيع ٢٠١٧م: ص٦٦.

١٣٦ الأمم المتحدة في اليمن بين مبعوثين.. ضياع الدولة وغياب الرؤية، عدنان هشام، الإصلاح نت، في: ٢٠١٧/١٠/٢١م، متوفر على الرابط التالي:

http://alislah-ye.net/index.php

١٣٧ المرجع السابق نفسه.

وشيئًا فشيئًا، بدأ مجلس الأمن ينحو نحو مسار مختلف للأزمة مع بداية عام ٢٠١٦م، فمع غياب نقاشات المجلس على تنفيذ القرار (٢٢١٦)، بدأت النِّقاشات تتمحور حول "الأزمة الإنسانية" المتفاقمة في البلاد، وذاب ذكر السَّبب الرَّئيس لتلك الأزمة والأزمات الأخرى، ألا وهو الانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثي. وبات خطاب المبعوث اليمني يشير إلى "أطراف الصِّراع" في اليمن في إشارة للتَّسوية بين مليشيات جماعة الحوثي وقوَّات الحكومة "الشَّرعيَّة" اليمنية!

ومنذ عام ٢٠١٦م، بقي إلقاء اللَّوم على "النُّخبة السِّياسية" حاضرًا في كلِّ إحاطة يقدِّمها إسماعيل ولد الشِّيخ لمجلس الأمن. ورغم تشكيل جماعة الحوثي والرَّئيس "صالح" مجلسًا سياسيًّا وحكومة مشتركة، في إجراء أحادي الجانب، إلَّا أنَّ المبعوث الأممي الذي أدان هذا التَّوجُّه التقى بممثِّلين عن المجلس السِّياسي والحكومة المشتركة، وظلَّت وفود الأمم المتَّحدة تتردَّد على صنعاء للقاء قيادات في حكومة "الانقلاب" بشكل دائم!

وخلال (٣) سنوات مِن العمل، وعقب (٣) جولات مِن المفاوضات، لم يستطع المبعوث الأممي مِن حلِّ الأزمة اليمنية، ما دفعه إلى تقديم استقالته عقب فشله في تحقيق الحدِّ الأدنى مِن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصَّة بالصِّراع، وعوضًا عن ذلك، اتَّهمت أوساط يمنية ولد الشَّيخ بالانقلاب على القرارات الأممية بشأن الأزمة في البلاد، إذ استثنى قرار مجلس الأمن (٢٢١٦)، الذي يلزم الميليشيات المسلَّحة بتسليم مؤسَّسات الدَّولة، والانسحاب مِن المدن، كمرجعية للمشاورات اليمنية، وصرَّح قبيل انطلاق مفاوضات الكويت، في بيان له: بـ"أنَّ مِن المرتقب أن تركِّز المحادثات على إطار عملي يمهِّد للعودة إلى مسار سلمي ومنظَّم، بناء على مبادرة مجلس التَّعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني"، دون أيِّ ذكر لقرار مجلس الأمن؛ ما ساهم في إعادة تموضع جماعة الحوثي في المدن دون إلزامهم بترك السَّلاح[١٣٨].

في مطلع عام ٢٠١٨م، حلَّ المبعوث الجديد، "مارتن غريفيث" (بريطاني الجنسية)، بديلًا عن ولد الشيخ. وقد ساهم "غريفيث" في تلبية طلبات جماعة الحوثي، وتقديم تسهيلات لهم، ما مكَّنه مِن التَّمهيد لمحادثات "استوكهولم"، بعد عامين مِن انقطاع طرفي الصِّراع

١٣٨ المرجع السابق نفسه.

اليمنيّين عن المشاورات. وحصل "غريفيث" على دعم المجتمع الدولي مِن أجل بدء المشاورات، واستغلَّ الضَّغط الدُّولي على السُّعودية، بشأن مقتل الصَّحافي جمال خاشقجي، مِن أجل تحقيق تقدُّم في الرُّؤية التي اقترحها مِن أجل السَّلام.

في ١٣ ديسمبر ٢٠١٨م، جرى الإعلان عن اتِّفاق الطَّرفين، على إثر مشاورات "استوكهولم"، بشأن الوضع في مدينة الحديدة، وكالعادة خرجت جماعة الحوثي الرَّابح الأكبر مِن المشاورات الأمميَّة، فيما خسرت "الشَّرعية" أي مكاسب على المستوى الميداني أو على الصَّعيد السِّياسي. وظلَّت جماعة الحوثي مسيطرة على مدينة الحديدة، التي تمثِّل بالنِّسبة لها أكبر مورد اقتصادي[١٣٩].

والخلاصة أنَّ الأمم المتَّحدة ظلَّت معوِّقة للحسم العسكري وتقدُّم الجيش الوطني، المسنود مِن قبل "التَّحالف العربي"، في جبهات القتال، لتحرير المناطق المسيطر عليها مِن قبل المليشيات المنقلبة على الدَّولة. وهذا بدوره ضاعف مِن تمكين جماعة الحوثي سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا على المناطق المسيطرة عليها، وساهم في خلق أزمات وإشكالات أخرى في جبهة "الشَّرعيَّة".

هذا الأداء الأممي السَّلبي ضاعف بدوره فاتورة الصِّراع على "التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعودية، وحمَّلها تبعات عدَّة تتعلَّق بمضاعفات الحرب وآثارها الإنسانيَّة. وهذا بدوره أدَّى إلى توقُّف العمل العسكري واقتصار الدَّور السُّعودي لاحقًا على دعم الجهود الأمميَّة، وسط أنباء عن لجوء القيادة السُّعودية إلى مفاوضات سرِّيَّة مع جماعة الحوثي، دون علم وموافقة "الشَّرعية".

لم تتمكَّن السِّياسة السُّعودية مِن اختراق هذا الأداء الأممي، وفقدت تأثيرها على صعيد الهيئة الأممية، خاصَّة مع تأخُّر عملية الحسم، وارتفاع ضحايا الحرب وأضرارها المادية والبشرية. وباتت المنظمَّة الأممية تخدم أجندات تتصادم مع أهداف "التَّحالف العربي" المعلنة، ومعزِّزة واقع جماعة الحوثي على الأرض، ومضفية عليه الشَّرعية باعتباره طرفًا معترفًا به في المشاورات والرُّؤية السِّياسية للحل.

---

١٣٩ المرجع السابق نفسه.

الفصل الرَّابع

مستقبل العلاقات اليمنية السُّعودية

مدخل:

تختلف العلاقات بين الدُّول وتتفاوت تبعًا لمحدِّدات عدَّة، فتكون العلاقات إستراتيجية أو عادية أو فاترة، أو خصومة أو عدائية. وهناك محدِّدات لطبيعة العلاقات اليمنية–السُّعودية، كعوامل الجغرافيا والتَّاريخ والقيم المشتركة والمصالح المتبادلة، وعلاقة كلٍّ مِنهما بأطراف أُخرى. وهي محكومة –كغيرها– بعوامل الجغرافيا والتَّاريخ والمصالح والدِّين والثَّقافة، والعوامل الرَّابطة بينهما، اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا. وقدر الدَّولتين التَّعامل مع بعضهما البعض، إذ تفرض العوامل الثَّابتة قدرًا مِن ثبات العلاقة، سواء شهدت مدًّا أو جزرًا، أو تحوُّلًا.

لذا، فقد كانت انعكاسات الأحداث الجارية على إحدى ضفَّتي العلاقة تنعكس بالضَّرورة على الضِّفة الأخرى، وتجد صداها لدى الجانب الآخر.

وعلى الرَّغم ممَّا سبق، فإنَّ اليمن لا ترتبط مع السُّعودية بكثير مِن الاتِّفاقيَّات والمعاهدات والمواثيق والمشاريع أو البرامج المشتركة، فقد ظلَّت اليمن منذ تأسيس مجلس التَّعاون الخليجي خارج منظومة هذه التَّشكيلة الإقليمية، بالرَّغم مِن وجودها على نفس الجغرافيا، وتشاركها مع هذه الدُّول في الكثير مِن الرَّوابط. وهذا ما جعل اليمن مفتوحًا على تطلُّعات خارج منظومة دول الخليج، ومطمعًا في الوقت ذاته للجمهورية الإيرانية، وهي تبحث عن مناطق نفوذ فارغة تملأها في المنطقة.

حاليًّا، باتت السُّعودية متدخِّلة عسكريًّا وسياسيًّا في اليمن، وهي بقيادتها لـ"التَّحالف العربي" سوف تتحمَّل كافَّة تبعات المرحلة، منذ انطلاق عمليَّات "عاصفة الحزم" وحتَّى إعلان السُّعودية انتهاء "التَّحالف"، وستظلُّ هي المسئول الأوَّل عن نتائج هذه المرحلة أمام الشَّعب اليمني والمجتمع الدُّولي. كما أنَّ طبيعة نتائج هذه المرحلة ستكون مؤثِّرة –إيجابًا أو سلبًا– على العلاقات اليمنية السُّعودية، وهو ما يفترض على القيادة السُّعودية استيعابه مبكِّرًا خاصَّة وأن صبر المجتمع الدُّولي والشَّعب اليمني بات ينفد، ما يضيِّق عليها مدَّة الرِّبح في اليمن، والذي بات يتجِّه نحو الفوضى وانتصار القوى الموالية لإيران.

هذا الفصل يتناول مستقبل العلاقات اليمنية السُّعودية مِن خلال استعراض محدِّدات هذه العلاقة.

المبحث الأوَّل: محدِّدات مستقبل العلاقات اليمنية- السُّعودية:

ترتبط اليمن والسُّعودية جغرافيًّا بحدود طويلة، ويدين شعبيهما بالإسلام، وتجمعهما أواصر النَّسب والقربى واللُّغة العربية، وتقاليد وأعراف وعادات متقاربة. ومِن ثمَّ فالعلاقة بين البلدين تاريخيَّة، تسودها مبادئ وقيم وثقافة مشتركة. وهذا بدوره يفرض نوعًا مِن العلاقات الدَّائمة والتَّعاون المستمر والجوار الحسن. ويمثِّل كلٌّ مِن البلدين –اليمن والسُّعودية– عمقًا إستراتيجيًّا للآخر؛ وتعدُّ الأزمة اليمنية الحاليَّة دليلًا واضحًا على ذلك، إذ أنَّ تعرُّض اليمن لخطر تقويض الدَّولة وانهيارها تهديدًا خطيرًا للأمن والسِّلم السُّعودي، لذا سارعت المملكة في التَّدخُّل بتوفير ملاذٍ آمنٍ للسُّلطة "الشَّرعية" اليمنية، وشكَّلت تحالفًا عربيًّا واسعًا لاستعادة الدَّولة، والقضاء على الانقلاب المسلَّح المدعوم إيرانيًّا.

وحتَّى تكون العلاقة إستراتيجية على مستوى الأمن والدِّفاع والاقتصاد، وحتَّى السِّياسة الخارجية للبلدين، فإنَّ ذلك يتطلَّب مجموعة مِن العناصر؛ مِنها: التَّصنيف العلمي للمصالح المشتركة، والعمل على استثمارها، ومعرفة العناصر المتعارضة والمتناقضة والعمل على حلِّها؛ فالتصنيف للمصالح القائم على أسس البحث العلمي يؤدِّي إلى إدارة رشيدة للعلاقات بين البلدين، وحيث توجد مصالح متعارضة هناك آليَّات للتَّوفيق بينها، والتَّعامل مع المتناقضة إن وجدت بطرق لا تؤثِّر سلبًا على مجمل العلاقات، مع أنَّ الغالب هو تطابق المصالح، وأنَّ التناقض نادرٌ إن لم يكن معدومًا[١٤٠].

ويمتلك البلدان عناصر قوَّة هائلة، كما لكلٍّ مِنهما نقاط ضعف؛ فالجمهورية اليمنية تتمتَّع بموقع فريد يجمع بين مضيق باب المندب والبحر العربي والمحيط الهندي، وبعناصر قوَّة أخرى كتنوُّع التَّضاريس والمناخ، والصَّلاحية للزِّراعة، فضلًا عن ثروة نفطية وغازية واعدة، لم تستثمر بعد. أي أنَّه بالإمكان قيام علاقات اقتصادية إستراتيجية بين البلدين، حتَّى على مستوى الأمن الغذائي. كما تشكِّل اليمن سوقًا للمنتجات والصَّادرات السُّعودية بالنَّظر للكثافة السُّكانية النِّسبية، والعكس صحيح للمنتجات الزِّراعية والحيوانيَّة اليمنية.

---

١٤٠ مستقبل العلاقات اليمنية السعودية قدرها أن تكون إستراتيجية، محمد الغابري، موقع المنبر اليمني، في: ٢٠١٨/١/١١م، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alminbarye.com

جدول: التبادل التجاري بين المملكة العربية السُّعودية والجمهورية اليمنية (بالمليون ريال سعودي)

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية و الجمهورية اليمنية

Trade between Kingdom of Saudi Arabia and YEMEN

Value (Million SR) القيمة (مليون ريال)

السنة Year	الصادرات Export			الواردات Import			حجم التجارة Volume Of Trade		الميزان التجاري Balance of Trade
	القيمة Value	الترتيب Rank	النسبة %	القيمة Value	الترتيب Rank	النسبة %	القيمة Value	الترتيب Rank	
2007	2,738	32	0%	513	53	0%	3,251	40	2,225
2008	4,263	32	0%	681	51	0%	4,944	37	3,582
2009	2,961	32	0%	738	48	0%	3,699	39	2,223
2010	4,194	30	0%	788	51	0%	4,983	36	3,406
2011	5,369	32	0%	969	54	0%	6,338	36	4,401
2012	4,622	32	0%	1,008	54	0%	5,630	40	3,615
2013	5,125	32	0%	912	53	0%	6,037	40	4,213
2014	4,710	33	0%	1,009	52	0%	5,718	40	3,701
2015	2,216	38	0%	570	64	0%	2,786	53	1,647
2016	2,203	37	0%	243	73	0%	2,446	51	1,960

(المصدر: التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين ٢٠١٦م، الهيئة العامة للإحصاء: ص٣١)

وتكمن نقاط قوَّة المملكة في المضايق التي تحيط بموقعها؛ إذ أنَّها قريبة مِن ثلاثة مضايق بحريَّة دوليَّة، بمعنى أنَّه في حال نشوب أيِّ أزمة في أحد المضائق يمكنها أن تعتمد على مضيق آخر؛ كما أنَّها تتمتَّع بمساحة واسعة وثروات طبيعية مختلفة، ومركز اقتصادي عالمي مرموقٍ، فضلًا عن وجود مدينتي مكَّة المكرَّمة والمدينة المنوَّرة وما لهما مِن مكانة دينيَّة في قلوب جميع المسلمين.

وعلى صعيد المخاطر الإقليميَّة تشكِّل إيران مصدر تهديد للأمن القومي للدَّولتين، إذ تعمل إيران عبر أذرعها في اليمن على تقويض أمن السُّعودية في ظلِّ تنافسها الإقليمي؛ ولا يمكن الوقاية مِن تهديد كهذا إلَّا بعلاقات إستراتيجية بين البلدين تقضي على التَّمدُّد الإيراني الذي يتهدَّد مصالحهما القوميَّة المشتركة. هذا بالإضافة إلى ما تمثِّله الجماعات "الإرهابيَّة" مِن تهديد للأمن الدَّاخلي لكلٍّ مِن الدَّولتين، وعلى صعيد السِّلم الاجتماعي،

والمستوى الاقتصادي. وهو ما يفرض على حكومة البلدين أعلى مستويات مِن التَّنسيق للقضاء على هذه الظَّاهرة، وقطع الطَّريق على كلِّ مِن يريد توظيفها لزعزعة الاستقرار فيهما. وهذا يتطلَّب جهودًا وحلولًا تلائم بيئة البلدين، وخصوصيَّة كلٍّ مِنهما، وقدرته على التَّعامل مع هذه الظَّاهرة بأقلِّ الخسائر وأحسن النَّتائج.

ويمكن للبلدين الجارين، أن يكونا حليفين على صعيد القضايا المشتركة أو الإقليمية، وربَّما يكون مِن المناسب جدًّا إدماج اليمن في منظومة مجلس التَّعاون لدول الخليج العربيَّة، بصيغة جديدة تسهم في بناء علاقات راسخة ومصالح إستراتيجية. ويمكن توظيف علاقة البلدين بالدُّول العالمية للدِّفاع عن سيادتهم، وحقوقهم، ومصالحهم، وأمنهم ووحدة أراضيهم إزاء أي تهديد يتوجَّه لهم. وهذا يفرض اعتماد آليَّة منهجيَّة تتمثَّل في إنشاء مؤسَّسات بحثيَّة مشتركة، لتصنيف المصالح وإعداد رؤى وآليَّات لعلاقات إستراتيجية[١٤١].

لقد نجحت "عاصفة الحزم" في تحويل هجوم جماعة الحوثي في سبيل التَّمدُّد داخل اليمن إلى "حالة الدِّفاع عن النَّفس"، وفرض وقائع عسكرية جديدة، باستنزاف قواهم نتيجة الضَّربات الجويَّة، رغم أنَّ تلك الضَّربات لم تجبرهم على الاستسلام أو العودة إلى المفاوضات، ولكن كان لها الشَّأن في تقييد حريتهم داخل اليمن[١٤٢].

كما كانت عمليَّة "عاصفة الحزم" فرصة لإظهار الحضور والاصطفاف العربي، وما يمتلكه مِن قوى كامنة، وصنع توازن إقليمي في مواجهة الاستقواء الإيراني، وإظهار إيران في موقف العاجز عن مواجهة الدُّول العربيَّة، وحماية أتباعها ومناصريها، لكنَّ أخطاء وإخفاقات "التَّحالف العربي" بقيادة السُّعوديَّة أضاع تلك الفرصة.

في المقابل، تظلُّ السُّعودية مطالبة بتقدير خيارات الشَّعب اليمني السِّياسية في طبيعة نظام الحكم الذي يرغب في إقامة دولته عليه، باعتبار هذه الخيارات حقًّا أصيلًا له، ولا داعي أن تتخوَّف السُّعودية مِن مساعي الشَّعب اليمني للانعتاق مِن أزماته السِّياسية وتطلُّعه للوحدة والدِّيمقراطية. فلم تكن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، والوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وثورة الشَّعب اليمني في ١١ فبراير ٢٠١١م، موجَّهة لتهديد أمن واستقرار وسلامة

---

١٤١ انظر: مستقبل العلاقات اليمنية السعودية قدرها أن تكون إستراتيجية، محمد الغابري، مرجع سابق.

١٤٢ السياسية السعودية تجاه اليمن، مصدر سابق.

دول الجوار، لا بالأصالة ولا بالتَّبع. وبقاء النِّظام السُّعودي في دائرة القلق والتَّوجُّس مِن أيِّ تحوُّل سياسي في اليمن دفع باتِّخاذ مواقف سلبية كان لها أثرها على اليمن وانعكاساتها على أمن السُّعودية ذاتها، خلال عقود مِن النِّزاعات والصِّراعات والأزمات.

إنَّ اختلاف الأنظمة السِّياسية لا يمثِّل عامل قطيعة بين الدُّول، فضلًا عن أن يكون سببًا للتَّهديد وإقلاق الطَّرف الآخر. وفي ظلِّ عدم الاستقرار السِّياسي للدَّولة في اليمن نتجت الجماعات "الإرهابية"، وأذرع النِّظام الإيراني، والمليشيَّات المتمرِّدة على الدَّولة والتي تؤسِّس للفوضى. وما يعزِّز بروز هذه الظَّواهر بقاء الحالة الاقتصادية في وضع متردٍّ، كانعكاس للحالة السِّياسية والفشل الحكومي، ما يدفع الأطراف ذات المشاريع لتوظيف حاجة المجتمع اليمني في تحقيق أجنداتها، بما فيها تلك التي تمسُّ أمن دول الجوار والمنطقة؛ وهذا ما يفسِّر التَّغلغل الإيراني في اليمن بالرَّغم مِن غياب الرَّوابط والجوار والشَّراكة، وتمكُّنها مِن إيجاد أرضية مناسبة لحمل مشروعها التَّوسُّعي وثورتها المصدَّرة، خلال عقود قليلة، حتَّى باتت اليمن منطلقًا للتَّهديدات الإيرانية تجاه السُّعودية.

مِن ثمَّ فإنَّ محدِّدات العلاقات اليمنية السُّعودية تتوزَّع على أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، ترتبط ببعضها البعض، وتعمل جميعًا على التَّأثير في وجهة هذه العلاقة وطبيعتها ومستواها. ومِن المهم أن يتعامل صنَّاع القرار في البلدين مع هذه الملفَّات بقدر مِن الوضوح والتَّفهُّم والحوار المتبادل القائم على مراعاة مصالح ومخاوف الطَّرفين. وقد تمَّكن البلدان مِن تجاوز خلافات الحدود، في وقت سابق، بشكل حسم قضية النِّزاع فيها، وفتح المجال للتَّعاون المشترك في بقية الملفَّات الاقتصادية والأمنية، بما في ذلك قضايا العمالة والاستثمار، وقضايا الهجرة واللُّجوء، وتهريب المخدِّرات والسِّلاح، وتأمين الممرَّات المائية والملاحية في وجه القرصنة والتَّهديدات التي تمسُّ طرق تصدير النَّفط والاستيراد التِّجاري.

حاليًّا، تتعامل السُّعودية مع الملف اليمني في ضوء ما يلي:

- الثَّورة الشَّعبية الهادفة لترسيخ التَّجربة الدِّيمقراطية والدَّولة المدنية التي تعزِّز سلطة الشَّعب وإرادته.

- التَّهديد الإيراني الذي تمكَّن مِن اختراق البيئة الزَّيدية في اليمن، ممثَّلًا بجماعة الحوثي.
- صعود الحركة الإسلامية، والتي تمثِّل امتدادًا لجماعة "الإخوان المسلمون"، منذ عام ١٩٩٠م، كقوَّة سياسية قابلة للوصول للسُّلطة.

وفي ضوء هذه المحدِّدات يبدو أن رؤية السُّعودية قاصرة عن القضايا الكبرى، والملفَّات الحسَّاسة، والقواسم المشتركة، التي يمكن أن تتيح لها التَّأثير في اليمن بما يعزِّز روح التَّعاون والشَّراكة على أساس مِن النِّدية والتَّوافق؛ وهو ما يجعلها تتورَّط في المزيد مِن الملفَّات اليمنية دون تحقيق نتائج إيجابية مع ارتفاع كلفة التَّدخُّلات، واتِّساع دائرة النِّقمة والنُّفور في الأوساط اليمنية ضدَّها. كما أنَّ الأطراف التي يسعى النِّظام السُّعودي في تجنيدها غير مستقرَّة، فهي متقلِّبة الولاء ومتوتِّرة المزاج، وقابلة للتَّحوُّل مِن طرف إقليمي لآخر؛ ما يعني بالضَّرورة أنَّ هناك انتكاسات قادمة قد تشهدها السَّاحة اليمنية لسياسات السُّعودية في اليمن منذ عام ٢٠١١م.

المبحث الثاني: مستقبل علاقات البلدين في ضوء تمكين الشرعية:

تقود السُعودية "التَّحالف العربي"، الذي يهدف إلى القضاء على انقلاب جماعة الحوثي المدعومة إيرانيًّا؛ وعلى الرَّغم ممَّا شاب العلاقة بين اليمن والسُعودية مِن حالة فتور ونفور، نتيجة ممارسات الإمارات في اليمن، فقد أعلنت "الشَّرعيَّة" اليمنية، بشكل رسمي، ومِن خلال سجال علني، تبرُّمها مِن تشتُّت وحدة القرار الأمني، وتهميش سلطاتها مِن قبل "التَّحالف العربي"، ما أدَّى إلى ظهور مشاكل عديدة، أهمُّها تأخير عملية الحسم العسكري، وعرقلة سير عمل المؤسَّسات الحكومية في المناطق المحرَّرة، وانتشار المجاعة والأوبئة في المحافظات اليمنية، وانهيار العملة وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل ينذر بمخاطر كارثيَّة.

وعلى الرَّغم مِن الدَّعم السُعودي المتواصل لليمن، ماديًّا وإنسانيًّا وعسكريًّا، فإنَّ ذلك لم يجد شيئًا، ولم يقدِّم حلًّا جذريًّا للمشاكل الكبيرة والكثيرة التي تواجه البلاد، لأنَّ أصل المشكلة تكمن في غياب الدَّولة اليمنية ومؤسَّساتها الحكومية وأجهزتها الأمنية والعسكريَّة.

ويمكن القول إنَّ أهداف "التَّحالف العربي" تُعدُّ أهدافًا إستراتيجية بالنِّسبة للسُعودية، وأنَّها لن تتحقَّق ما لم تعمل المملكة على دعم الحكومة اليمنية دعمًا حقيقيًّا لاستعادة سلطاتها السِّيادية على كافَّة أراضيها، وحضورها الفعلي مِن خلال ممارسة مهامها على أرض الواقع؛ فمن خلال استعادة الحكومة اليمنية دورها ستتحقَّق عدد مِن الأهداف والمكاسب، سواء بالنِّسبة لليمن أو بالنِّسبة للسُعودية.

ويمكن أن نناقش أهمَّ ما يمكن تحقيقه مِن تلك الأهداف والمكاسب، مِن خلال النِّقاط التَّالية:

أوَّلًا: إنهاء الانقلاب وتأمين الحدود مع المملكة:

تواجه السُعودية مشكلة مصيرية بعد سيطرة إيران عبر جماعة الحوثي على أراضٍ يمنيَّة، محاذية لحدودها الجنوبيَّة، حيث باتت هذه الجماعة ذراعًا يتهدَّد السُعودية مِن خلال استهداف مصالحها الإستراتيجيَّة وأمنها وسلامة مواطنيها. وهو ما ترجمته جماعة الحوثي في الهجمات المختلفة، والمتعدِّدة، للمصالح والأهداف السُعودية، سواء على الحدود أو في العمق الإستراتيجي للمملكة، وعبر الصَّواريخ الباليستيَّة، والطَّائرات بدون طيَّار، والمقذوفات

المتفجّرة، والعمليَّات البرّيَّة. كلُّ ذلك نتيجة التَّدريب والدَّعم والإسناد الإيراني، ومِن خلال صواريخ إيرانية الصُّنع.

ونتيجة إطالة الحرب وتأخُّر الحسم، تمكَّنت جماعة الحوثي مِن تقوية شوكتها، وفرض سطوتها في الأراضي التي تسيطر عليها، وتطوير أسلحتها، وتجنيد المواطنين في صفوفها؛ كما أنَّها تمكَّنت مِن فرض نفسها كقوَّة معترف بها مِن خلال اعتبارها طرفًا رئيسًا في المفوضات والمباحثات اليمنية– اليمنية، وهذا بحدِّ ذاته يمثِّل خطرًا كبيرًا على السُّعودية، لا سيَّما أنَّ صواريخ جماعة الحوثي تزايدت، وتركَّزت على مدن الجنوب السُّعودي، والمناطق الاقتصادية والعسكرية، كمصافي النِّفط والمطارات والقواعد العسكرية، وبلوغ الصَّواريخ العاصمة السُّعودية ذاتها (الرِّياض)[١٤٣].

لذا، فإنَّ دعم الجيش الوطني والقوَّات الحكومية، ومنحها صلاحيَّة قرار المعركة، سيساعد في تحريك عجلة سير القتال وحسم المعركة وإنهاء الانقلاب، ويعمل على تأمين المناطق الحدودية التي تستنزف قوَّات الجيش السُّعودي في تلك المناطق. وإطالة أمد الحرب يخدم أهداف الحوثيّين ويزيد مِن القوَّة العسكرية للجماعة، بينما ساهمت مدَّة الحرب في انحراف بوصلة "التَّحالف" عن هدف تحرير اليمن وإعادة "الشَّرعية" إلى أهداف ومشاريع صغيرة تسعى كلٌّ مِن الأطراف في تحقيقها، ومعها تقلَّصت شعبية "التَّحالف العربي"، وغرقت أقدامه في رمال اليمن المتحرِّكة.

ومِن الواضح أنَّ تأخُّر حسم المعركة ليس نتيجة قوَّة جماعة الحوثي، بل هو نتيجة لأسباب تتعلَّق بـ"الشَّرعية"، و"التَّحالف العربي"، فهناك جبهات عُرقِل التَّقدُّم بها مراعاة لجهات في المجتمع الدُّولي وبعض الدُّول الكبرى، والتي كانت ترى محيط صنعاء وميناء الحديدة خطوطًا حمراء. والضَّغط على الجيش الوطني، ومنع التَّقدُّم، في بعض الجبهات، لم يتم مِن خلال الأوامر العسكرية المتدرِّجة، أو مِن خلال التَّنسيق بين "الشَّرعية"

١٤٣ انظر: الجيش الوطني في الجبهات الساخنة.. جاهزية الأداء ومعوِّقات الحسم، مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث، في: يونيو ٢٠١٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://abaadstudies.org/news-٥٩٧٨٢.html

و"التَّحالف"، بل مِن خلال استخدام الدَّعم العسكري والرَّواتب؛ إذ إنَّ الرَّواتب لم تنتظم إلَّا في الجبهات التي يُراد لها التَّقدُّم، والتي وفِّر لها دعمها مِن الذَّخيرة والسِّلاح النَّوعي[١٤٤].

وعليه، فإنَّ دعم الجيش الوطني والحكومة "الشَّرعية"، وتصحيح الأخطاء والخلافات التي بين "الشَّرعية" و"التَّحالف"، سيدفع بعجلة عملية حسم المعركة إلى الأمام، ويخفِّف على البلدين الكثير مِن المشاكل العسكرية والأمنية والسِّياسية والاقتصادية، لا سيَّما في حالة تمكُّن "الشرعية" مِن ممارسة أعمالها في المناطق المحرَّرة.

وفي حين يبدو أنَّ خيار الحسم العسكري هو أقلُّ الخيارات قبولًا، نتيجة عدد مِن المعطيات الإقليمية والدُّولية، خصوصًا بعد تدخُّل قوى مِن "التَّحالف العربي" في إنهاك "الشَّرعية"، وتأسيس كيانات مناهضة لها، وإعاقة مشروع استعادة الدَّولة اليمنية، وعودة الحكومة اليمنية إلى الوطن والانطلاق مِن مدينة "عدن" المحرَّرة، كعاصمة مؤقَّتة، ومنع إعادة تأهيل مؤسَّسات الدَّولة ومواردها؛ وهي أمور أسهمت في تقوية جماعة الحوثي في الشَّمال، باعتبار الحكومة "الشَّرعية" عجزت عن تأمين نفسها في المناطق المحرَّرة.

ويقابل ضعف الضَّغط السِّياسي –الإقليمي والدُّولي– على القوى المعرقلة للحلول السِّلمية استمرار إضعاف القوى الوطنية المؤيِّدة لـ"الشَّرعية"، وتشتُّت أداء الحكومة اليمنية؛ وهو ما سيكون له انعكاساته السَّلبية على الحالة اليمنية مستقبلًا، وبقاء السُّعودية تحت طائلة التَّهديد الحوثي لها.

ثانيًا: تخفيف الضَّغط على السُّعودية أمام المجتمع الدُّولي:

تخسر السُّعودية في حرب اليمن ما يقارب (٢٠٠) مليون دولار، يوميًّا، بحسب دراسة نشرتها جامعة "هارفارد" الأمريكية[١٤٥]؛ إضافة إلى المساعدات المختلفة التي قُدِّرت، منذ بداية الحرب في ٢٠١٥م وحتَّى ٢٠١٧م، بـ(٨.٢) مليار دولار، وهذه التَّكلفة مقسَّمة على عدَّة مجالات؛ تصدَّرها ملفُّ التَّطوير، الذي نال (٢.٩) مليار دولار، تلته المساعدات للحكومة اليمنية بـ(٢,٢) مليار دولار، كما تشمل المساعدات (١.١) مليار دولار لليمنيِّين

---

١٤٤ الجيش الوطني في الجبهات السَّاخنة، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، مرجع سابق: ص٤٤.

١٤٥ في عامها الرَّابع.. كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟، الخليج أونلاين، في: ٢٠١٩/٣/٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://ru.pw/RRfGw

المقيمين داخل السُّعودية. في حين بلغت قيمة المساعدات الإنسانية الموجَّهة للمتضرَّرين مِن الحرب (٨٤٧.٥) مليون دولار. إضافة لذلك، جرى إيداع نحو مليار دولار في البنك المركزي اليمني.

وتضاف إلى المساعدات الإنسانية ونفقات الضَّربات الجوية، تكلفة إعادة إعمار ما دمَّرته الحرب؛ فبحسب التَّقديرات اليمنية الرَّسمية الأوَّلية، مِن المتوقَّع أن تبلغ الكلفة الإجمالية لإعادة إعمار اليمن قرابة (١٠٠) مليار دولار، تسهم دول مجلس التَّعاون الخليجي بـ٧٠٪ مِنها، أي ما يعادل (٧٠) مليار دولار.

ويُظهر جمع بسيط للأرقام سالفة الذِّكر أنَّ التَّكلفة التَّقديرية للحرب في اليمن على دول "التَّحالف" تتراوح بين (٨٥.٧٦٠) مليار دولار و(٨٧.٥٦٠) مليار دولار، بما لا يشمل الخسائر غير المباشرة المتعلِّقة بتراجع الاستثمارات في السُّعودية على وجه التَّحديد، والزِّيادة في الإنفاق العسكري، والنَّقص في احتياطي النَّقد الأجنبي[١٤٦].

مِن جهة أخرى، هناك ضغوط دولية تمارس على السُّعودية بسبب ارتفاع نسبة الضَّحايا الذين سقطوا نتيجة للقصف الجوي مِن قبل طائرات "التَّحالف". وقد اتَّهم تقرير الأمم المتحدة السُّعودية بارتكاب جرائم حرب في اليمن[١٤٧]، كما أنَّ هناك انتقادات دولية مختلفة تجاه العملية العسكرية السُّعودية في اليمن. وقد تقدَّم الحزبان (الجمهوري والدِّيمقراطي)، بالولايات المتَّحدة، بمشروع قرار إلى "مجلس الشُّيوخ"، لتعليق واشنطن بيع الأسلحة إلى الرِّياض. كما أعلن وزير الخارجية الهولندي، "ستيف بلوك"، دعم بلاده لفكرة فرض حظر بيع السَّلاح على السُّعودية مِن قبل الأمم المتحدة [١٤٨].

وقد تستمر الضُّغوط الدُّولية على السُّعودية بطرق مختلفة، وهذا سيمكِّن لجماعة الحوثي وسوف يكون النِّظام الإيراني هو المستفيد مِن ذلك. ففي حين يرى المجتمع الدُّولي، وبالأخص مِنه المدني، السُّعودية متدخِّلة ومعتدية على اليمنيِّين، يرى في الحوثيِّين مدافعين

---

١٤٦ في عامها الرابع.. كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟، مرجع سابق.

١٤٧ تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، مرجع سبق ذكره.

١٤٨ نوَّاب أمريكيون: قرار لمنع ترامب مِن بيع أسلحة للسعودية، ديبريفر، في: ٢٠١٩/٦/١٣م، متوفر على الرابط التالي:
https://debriefer.net/news-٨٩٩٤.html

عن أنفسهم ووطنهم؛ وهي صورة تمكَّن الحوثيُّون عبر أدواتهم النَّاعمة، وتخادم الغرب معهم، مِن غرسها في الأوساط النُّخبوية والسِّياسية والمدنية في الغرب.

كما أنَّ المنظَّمات الأممية الدُّولية العاملة في اليمن، والسَّفارات الأجنبية، ووكالات الأنباء العالمية، باتت مخترقة بعناصر جماعة الحوثي؛ وتعمل تلك العناصر على التَّأثير وتوجيه الأنشطة والمواقف، عبر التَّقارير والبيانات والمعلومات المضلِّلة،

"ولا يمكن للموظَّف الدُّولي أن يتحدَّث دون إذن مع أيِّ يمني كان، ومِنهم مَن تعرَّض لانتهاكات مِن قبل الحوثيِّين، وكلُّ البيانات التي تصل إلى مكاتب المنظَّمات في صنعاء، ومِن ثمَّ إلى المنظَّمات الأم خارج اليمن، تمرُّ أوَّلًا بمخبرين خارج المنظَّمة، أو موظَّفين حوثيِّين داخلها، ليتم فلترتها ومِن ثمَّ نشرها". وتتمتَّع عناصر الحوثي "بقدرة عالية على الوصول للمنظَّمات والوكالات ووسائل الإعلام الدُّولية بالاستعانة بأذرع إيران وحزب الله، أو نظرًا للعلاقات الواسعة التي تربطها بكثير مِن الشَّخصيَّات الغربية، وصل بعضها للمصاهرة"[١٤٩].

ثالثًا: إنشاء مشاريع مشتركة بين البلدين:

يومًا بعد يوم، تزداد حدَّة الصِّراعات الجيوسياسية الدَّائرة في منطقة الشَّرق الأوسط، وتعتبر العلاقات السُّعودية– الإيرانية مِن أهمِّ أبعاد تلك الصِّراعات، نظرًا للسياسة التَّوسعيَّة الإيرانية وتهديد سلامة الملاحة بمضيق هرمز، إذ تهدِّد بين الحين والآخر بغلقه أمام حركة السُّفن، وتعتبر السُّعودية المتضرِّر الأكبر إذا ما جرى إغلاقه، فهو يعدُّ مِن المنافذ الأساسية للصَّادرات النَّفطية إلى العالم. وهذا يجعل السُّعودية تبحث عن بدائل إستراتيجية كأمر لا بدَّ مِنه، بالذَّات مع وصول العلاقة بينها وبين إيران إلى مرحلة حرجة منذ بدء العمليات العسكرية السُّعودية في اليمن.

وتمثِّل "قناة العرب" سابقًا، أو "قناة سلمان" حاليًا، والتي تعوِّل السُّعودية على إنشائها الكثير في مواجهة الخطر الإيراني، نقطة فاصلة في مسيرة تنمية الاقتصاد السُّعودي، لما

١٤٩ انظر: قراءة في النفوذ الحوثي داخل المنظمات الدولية، همدان العليبي، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠١٧/١٠/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/٣W٠N

سيقوم به هذا الممرُّ المائي مِن دور في اختصار الطَّريق على السُّفن العابرة إلى النِّصف مِن المرور عبر مضيق هرمز.

حيث أُعدِّت دراسة تعتمد على وضع مسار رئيس، ومسارين احتياطيِّين، لقناة تبدأ مِن خور العديد في الخليج العربي، والتَّابع للسُّعودية، وتتَّجه إلى بحر العرب عبر ميناء نشطون في الجمهورية اليمنية، بطول (٩٥٠) كم، وعرض (١٥٠) مترًا، وعمق (٢٥) مترًا. وهو ما سيمكِّن دول الخليج الأخرى، كقطر والإمارات والكويت، مِن تصدير نفطها عبر هذه القناة إلى بحر العرب، بعيدًا عن مضيق هرمز[١٥٠].

شكل: تصوُّر طرح حول ما أطلق عليه "قناة العرب" أو "قناة سلمان":

سيكون هذا المشروع بمثابة اللَّبنة الرَّئيسة لبناء تحالف حقيقي في المنطقة، يشمل مختلف المجالات، الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية. وبالإمكان الإفادة مِن تجربة

١٥٠ قناة سلمان.. ما الذي تسعى إليه السعودية من وراء ذلك الممر المائي؟، عبدالرحمن أبو الفتوح، ساسة بوست، في: ٢٠١٥/٩/١٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.sasapost.com/new-saudi-waterway/

دول الاتِّحاد الأوربّي التي بدأت كمجموعة أوربّية للفحم والصُّلب ثمَّ تطوَّرت –مع الأيام– حتَّى تأسَّس الاتِّحاد الأوربّي.

وقد مثَّل ميناء نشطون هدفًا إستراتيجيًّا للسُّعودية، وظلَّ يراودها منذ عدَّة عقود، للتَّمكُّن مِن الوصول لبحر العرب ونقل النَّفط عبر أنابيب مِن الحقول السُّعودية إلى السُّوق العالمية، دون الحاجة لمضيق هرمز، بحيث يجري شقُّ مشروع بري يمتدُّ مِن داخل الأراضي السُّعودية وينتهي بميناء نشطون اليمني. وقد سعت الحكومة السُّعودية في سبيل تنفيذ هذه الإستراتيجية منذ وقت مبكر، وتظهر وثائق سعودية جرى تداولها مؤخَّرًا رغبة الرِّياض في تنفيذ هذا المشروع في مطلع ثمانينيَّات القرن الماضي، وكانت حملات التَّجنيس التي قامت بها السُّعودية مستهدفة القبائل المهرية كمقدِّمة لهذا الأمر[١٥١].

وهناك تحدِّيات في الواقع اليمني تهدِّد إنجاز هذا المشروع الحيوي، أهمُّها عدم استقرار اليمن سياسيًّا وعسكريًّا، ما يخلق فوضى أمنيَّة واقتصاديَّة، وهذا يشكِّل عائقًا كبيرًا أمام المشروع. كما أنَّ تمكُّن جماعة الحوثي مِن اليمن سيعني وجود إيران قريبة مِن هذا المشروع أو مهدِّدة للملاحة في مضيق باب المندب وهذا ما تسعى إليه، وبالتَّالي فإنَّ ما أرادت السُّعودية الهروب مِنه في مضيق هرمز سيكون حاضرًا في مشروعها البديل.

١٥١ تمهيدًا لمد أنبوب نفطي من المملكة إلى الميناء.. السعودية تعلن بدء تأهيل ميناء نشطون شرقي اليمن، ديبريفر، في: ٢٠١٩/٩/١٩م، تقرير، متوفر على الرابط التالي:

https://debriefer.net/news-١١٤٢٣.html

المبحث الثَّالث: مستقبل علاقة البلدين في ضوء التَّناقضات اليمنية:

بدأت الحرب وِفق تحالفات عسكرية محلِّية ودولية، بين أطراف صراع محلِّيين، قبل أن تتحوَّل بمرور الوقت إلى حالة تتوسَّط بين كونها صراعًا إقليميًّا ومحلِّيًّا؛ إذ إنَّ الحرب أنتجت ميلشيات محلِّية تحركها أطراف خارجية، وهذا الأمر حصل في مناطق سيطرة الحكومة "الشَّرعية"، بعد أن كان حكرًا على مناطق سيطرة جماعة الحوثي؛ فقد عملت دولة الإمارات على تأسيس ما عُرِف بـ"الأحزمة الأمنية" و"قوَّات النُّخبة" وقوَّات عسكرية أخرى خارج منظومة الجيش الوطني؛ كما عملت على تأسيس "المجلس الانتقالي" الجنوبي كأداة سياسيَّة تسعى إلى فصل جنوب اليمن، ومنع الحكومة "الشَّرعية" ومجلس النُّوَّاب مِن ممارسة مهامهم انطلاقًا مِن مدينة عدن (كعاصمة مؤقَّتة). كما تأسَّس "المكتب السِّياسي"، لما عُرف بالقوَّات المشتركة، والتي تضمُّ "ألوية العمالقة" السَّلفية، و"المقاومة الوطنية" (حرَّاس الجمهورية سابقًا) بقيادة العميد طارق صالح، بدعم إماراتي.

وبهذا فإنَّ بقاء تعامل السُّعودية مع هذه التَّناقضات التي خلَّفتها الحرب سيؤدِّي إلى التالي:

أوَّلًا: تقسيم اليمن:

مشروع تقسيم اليمن مشروع إيراني تسعى طهران لتنفيذه، وقد ساعد "حزب الله" اللُّبناني، التَّابع لإيران، "الحراك الجنوبي" الدَّاعي للانفصال، في حراكه ضدَّ الدَّولة والوحدة، وتعاون معه في إطلاق قناة "عدن- مباشر"، مِن الضَّاحية الجنوبية لبيروت. كما آوى الحزب القيادي الجنوبي، علي سالم البيض، أبرز الشَّخصيَّات السِّياسية المنادية بالانفصال.

وتقسيم اليمن يخدم إستراتيجية إيران، ويضع السُّعودية -المنافسة لها- تحت التَّهديد الأمني، خاصَّة أنَّ تكوين حكومة يمنية جنوبية موالية لطهران أمر وارد، نتيجة العلاقات التَّاريخية بين الطَّرفين. ويمكن لوجود حكومة جنوبية موالية أن يتيح لطهران فرصة الحضور الإستراتيجي على مضيق باب المندب. وقد كانت حكومات عدن عبر التَّاريخ تخضع لهيمنة القوى الإقليمية الكبرى، نتيجة موقعها الحيوي الجاذب للمطامع، وهو ما حفَّز المماليك والبرتغاليِّين والإنجليز والسُّوفييت للسَّعي لاحتلاله، وفرض وجود عسكري فيه.

ومنح إيران فرصة الوصول إلى مضيق باب المندب يعدُّ رصيدًا إستراتيجيًّا إضافيًّا لا يقلُّ أهميَّة عن تحكُّمها في مضيق هرمز؛ وهذا تعزيز خطير لإستراتيجية المضائق التي تسعى طهران لتكون ورقة تفاوض ومساومة لصالح مشروع النُّفوذ الإقليمي، وخطِّ دفاع متقدِّم في صراع المصالح الإيرانية مع الغرب. فتشطير اليمن سينظر له كضربة قاصمة للنِّظام السِّياسي العربي، وللأمن القومي العربي؛ وبهذا لن يكون حجرًا في بحيرة راكدة، بل زلزالًا سيهزُّ المنطقة، وربَّما سيفتح الباب لتجزئة دول عربية أخرى، خاصَّة ممَّن تحكمها سلطات مركزية هشَّة[١٥٢].

ويبدو أنَّ سيناريو تقسيم اليمن مِن الخيارات المستبعدة على المدى المنظور، وأكثر ما يُستخدم كورقة تستثمرها أطراف محلِّية وإقليمية لابتزاز الحكومة اليمنية؛ لأنَّ المعطيات السِّياسية المحلِّية والإقليمية والدُّولية تبدو غير مشجِّعة على الإقدام على خيارات مِن هذا النَّوع، خصوصًا مع مقترحات اليمن الاتِّحادي التي انبثقت عن مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل، والذي يعالج تلك الاختلالات التي تأسَّست عليها دعوات الانفصال، إضافة إلى عجز القوى الرَّاغبة في الانفصال عن تحقيق نموذج مستقر يمكن البناء عليه، وضعف الهوية السِّياسية الجامعة للجنوبيِّين جميعًا، وذهابهم بعيدًا في تحقيق مصالحهم الذَّاتية على حساب الأمن والتَّنمية التي ينشدها المواطنون في المحافظات الجنوبية. كما أنَّ المجتمع الإقليمي والدُّولي لا يزال يؤكِّد على مبدأ الوحدة اليمنية، على الرَّغم مِن الاختلالات التي يقوم بها على أرض الواقع. ولا تزال معظم القوى اليمنية تؤكِّد –في أغلب بياناتها– على التَّمسُّك بالوحدة، في المقابل فإنَّ الانفصال يتعارض مع قرارات مجلس الأمن، ولا يمتلك شرعية دولية أو شعبية تسنده على الواقع. كلُّ هذه المعطيات تسهم في تدنِّي نسبة خيار انفصال اليمن إلى جنوب وشمال.

١٥٢ لماذا ينبغي علينا دعم وحدة اليمن، سليمان العقيلي، كريتر سكاي، في: ٢٠١٩/٧/٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://cratersky.net/articles/١١٥٢

ثانيًا: استنزاف اليمن والسُّعودية اقتصاديًا وعسكريًا:

تقود السِّيناريوهات المفتوحة، والإنفاق بلا حساب، اقتصاديات الدُّول إلى الانهيار، مهما كانت مواردها، فالدَّرس الذي تعلَّمته الولايات المتحدة مِن حربها في احتلال أفغانستان والعراق أنَّ التَّكاليف كانت خارج نطاق حساباتها، وأنَّ المواطن الأمريكي دفع فاتورة عالية جرَّاء دخول بلاده في هذه الحروب، وذلك بالرَّغم مِن أنَّ الولايات المتحدة زادت مِن سيطرتها على الموارد النَّفطية في المنطقة، واستطاعت أن تظهر قوَّتها العسكرية ضدَّ شعوب تفتقد لأبسط مقوِّمات التَّسليح.

يتكرَّر السِّيناريو نفسه اليوم في اليمن؛ ذلك أنَّ الحرب فيها ليست سوى حلقة مِن مسلسل استنزاف الموارد المالية والطَّبيعية والبشرية في المنطقة، سواء لدول الخليج أو لإيران. ويعدُّ اليمن أكثر الخاسرين مِن هذه الحرب التي تدور على أرضه؛ فعلى المستوى الدَّاخلي انهارت عملته المحلِّية وسط الانقسام الحادث لإدارة الدَّولة، فهناك إدارة حكومية في صنعاء والمناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، وإدارة حكومية في عدن والمناطق الواقعة تحت سيطرة "الشَّرعية" نظريًّا، ولكلٍّ مِنهما تكاليفه المالية، ولكنَّها تكاليف غير ذاتية الموارد، حيث انعدمت الموارد الذَّاتية للدَّولة اليمنية. وتدار الدَّولة في اليمن مِن خلال طرفي النِّزاع، على أن تتكلَّف الجهة الدَّاعمة بالأعباء المالية للإدارة الحكومية لكلِّ طرف.

وإذا كانت الأرقام والتَّقديرات تنصرف إلى طرف واحد، وهو "التَّحالف العربي"، فإنَّ الطَّرف الثاني، وهو إيران، يتعمَّد الإبقاء على حالة مِن الضَّبابية والتَّعتيم الشَّديد في الإفصاح عن الأوضاع المالية الخاصَّة به بشكل عام، وعن تمويله لعملية التَّوسُّع في دول المنطقة بشكل خاص. وبالتَّالي، سيكون مِن الصُّعوبة بمكان أن تُعلن إيران عن حجم التَّكاليف التي تكبَّدتها نظير دعمها لجماعة الحوثي في اليمن. فالحوثيُّون استخدموا صواريخ وطائرات مسيَّرة وأسلحة نوعية وترسانة ذخائر معلومة المصدر، أو على الأقل معلومة التَّمويل. وإذا كانت كلفة جماعة الحوثي في هذه الحرب تعادل ثلث كلفة "التَّحالف"، أي

(٢٠) مليار دولار شهريًّا، فإنَّنا بصدد تكلفة تبلغ نحو (٦٠٠) مليار دولار على مدار ثلاثين شهرًا، وهو مبلغ تحمَّلته الخزانة الإيرانية بلا أدنى شك[١٥٣].

ويزيد مِن أعباء تكاليف الحرب في اليمن على جميع الأطراف أنَّها أتت بعد أزمة انهيار أسعار النَّفط، وهو ما أدَّى بالفعل إلى حالة مِن الاختناق المالي، ظهر في الإجراءات التَّقشفية التي اتَّخذتها دول الخليج مؤخَّرًا. ومعلوم أنَّ طرفي الصِّراع يعتمدان بنسبة كبيرة على الإيرادات النَّفطية. وتعدُّ تكاليف السِّلاح المستخدم في الحرب، والخسائر البشرية والماديَّة الأخرى، لكافَّة أطراف الصِّراع، تكاليف غير مباشرة، لا بُدَّ أن تؤخذ في الحسبان؛ ومِنها: أثر تلك الحرب على مناخ الاستثمار في كلٍّ مِن السُّعودية وإيران، باعتبار الحرب أحدَ العوامل غير محسوبة العواقب، والتي أصبح البعد الزَّمني لنهايتها مبهمًا، ممَّا يؤدِّي إلى تأثيرات سلبية على الملاءة المالية[١٥٤] لكلا الطَّرفين، وهو ما يظهر في وضع السُّعودية بشكل كبير، حيث تتيح بعض البيانات الخاصَّة بتراجع احتياطيَّات النَّقد الأجنبي ليكون دون حاجز (٥٠٠) مليار دولار، نهاية أغسطس ٢٠١٧م؛ كما يظهر في إقدام السُّعودية على الاستدانة الخارجية، والتي كان آخر أخبارها عزم السُّعودية إصدار سندات دولية بنحو (١٢.٥) مليار دولار في السُّوق الدُّولية. وفي سبتمبر ٢٠١٦م، تهرَّب وزير المالية السُّعودي مِن الإجابة، في أحد المؤتمرات الصَّحفية، عن تكلفة الحرب في اليمن، وأجاب بأنَّه لا حدود للإنفاق على أمن المملكة وحدودها وأراضيها.

ومِن جهة أخرى ثمَّة حالة مِن ارتفاع تكلفة شراء السِّلاح مِن قِبل جميع أطراف الصِّراع في اليمن، وإن كانت إيران لديها بعض المزايا الخاصَّة بإنتاجها للسِّلاح، وبخاصَّة الصَّواريخ، والتي تستخدَّم بكثرة مِن قبل جماعة الحوثي ضدَّ السُّعودية، وأصبحت مصدرًا لإثارة الرُّعب في المناطق الحدودية مع الجوار اليمني[١٥٥].

---

١٥٣ الحرب في اليمن استنزاف الموارد وتراكم الخسارات، عبدالحافظ الصاوي، البيت الخليجي للدراسات والنشر، في: ٢٠١٩/١٠/٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://gulfhouse.org/posts/٢٢٢٤

١٥٤ الملاءة المالية: هي قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات النقدية المطلوب سدادها على المدى الطويل.

١٥٥ انظر: الحرب في اليمن استنزاف الموارد وتراكم الخسارات، عبدالحافظ الصاوي، البيت الخليجي للدراسات والنشر، مرجع سابق.

ثالثًا: ابتزاز المملكة مِن قبل الدُّول الغربية:

تعرَّضت السُّعودية في الآونة الأخيرة لأزمة دبلوماسية، بسبب حربها في اليمن، إذ أصدر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أوَّل تقرير له عن حرب اليمن، واتَّهم التَّقرير "التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعودية، وجماعة الحوثيَّ، بانتهاك القانون الدُّولي الإنساني. وقال خبراء المجلس: إنَّ ضرباتٍ جويَّة شنَّها "التَّحالف" تسبَّبت في خسائر بالغة في أرواح المدنيِّين، ربَّما تصل إلى مستوى جرائم الحرب. كما شدَّد التَّقرير على أنَّ الانتهاكات تشمل الاعتداءات الجنسية، وتجنيد الأطفال، بصورة خاصة[١٥٦].

وفي تقرير لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، وثَّقت المنظمة (٨٧) هجومًا غير قانوني لـ"التَّحالف". وذكر التَّقرير أنَّ بعض هذه الهجمات قد يرقى إلى "جرائم حرب"، إذ تسبَّبت في قتل ألف مدني تقريبًا، وأصابت منازل وأسواقًا ومستشفيات ومدارس ومساجد. ووثَّقت على الأقل (١٨) هجومًا لـ"التَّحالف" باستخدام الذَّخائر العنقودية، ما أدَّى إلى مقتل أو جرح عشرات المدنيِّين[١٥٧].

هذه الاتَّهامات والإدانات دفعت الإدارة الأمريكية، منذ عهد "دونالد ترامب"، وحتَّى الإدارة الحالية للرَّئيس "جو بايدن"، لابتزاز السُّعودية ماليًّا، وإرهاق خزينتها بالمطالب المتكرِّرة للدَّفع لواشنطن. وعادة ما يتقدَّم عدد مِن النُّواب والمشرِّعين الأمريكيين بمطالب أو مشروع قانون يطالب الإدارة الأمريكية بالانسحاب مِن المشاركة في عمليَّات "التَّحالف العربي"، وتقديم الدَّعم اللُّوجستي للسُّعودية في حربها ضدَّ اليمن. فقد قدَّم نحو ٥٠ عضوًا مِن الحزبين –الدِّيمقراطي والجمهوري– في الكونجرس الأمريكي، كمثال، في ٢ يونيو ٢٠٢٢م، تشريعًا لإدارة "بايدن"، يطالب بإنهاء "التَّورُّط الأمريكي في الحرب السُّعودية على اليمن". ومع كلِّ مشروع قانون مِن هذا القبيل يقدِّمه المشرِّعون الأمريكيُّون تنتهي تلك الجهود غالبًا بصفقة لصالح واشنطن، على سبيل إرضائها.

ويرى الباحث أنَّ استمرار السُّعودية في حربها على اليمن، في ظلِّ تعاملها مع التَّناقضات اليمنية الموجودة في مناطق "الشَّرعية"، سينعكس سلبًا على وضع اليمن الأمني

---

١٥٦ تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، مصدر سبق ذكره.

١٥٧ انظر: السعودية، منظمة "هيومن رايتس ووتش"، تقرير، يناير ٢٠١٨م.

والإنساني والاقتصادي، وبدورها ستبقى السُّعودية غارقة بين هذه المشاكل، وهو ما سينعكس سلبًا على علاقاتها الخارجية مع الأطراف الدُّولية، لا سيَّما أنَّ هناك ضغوطًا شعبية على حكومات دول أوربّية مصدِّرة للسِّلاح بشأن حظر تصدير السِّلاح إلى السُّعودية بسبب حربها في اليمن، ومطالب شعبية بمحاكمة ولي العهد السُّعودي بتهم ارتكاب "جرائم حرب" بحقِّ المدنيّين في اليمن. فقد طالب تحالف يضمُّ أكثر مِن (٦٠) منظَّمة حقوقيَّة دوليَّة، في الثَّاني مِن ديسمبر ٢٠٢١م، الجمعية العامَّة للأمم المتَّحدة، بالتَّحرُّك "العاجل" لإنشاء آلية تحقيق، لجمع وحفظ الأدلَّة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات قوانين الحرب، في شأن الحرب المندلعة في اليمن، منذ نحو ٧ سنوات.

رابعًا: التَّعاطف الطَّائفي وتقسيم السُّعودية:

ينتشر الشَّيعة بأعداد متفاوتة في مناطق المملكة المختلفة، لكنَّ نطاق تمركزهم وثقلهم الأساسي هو شرقي السُّعودية، حيث مناطق القطيف والأحساء. وتقدَّر نسبتهم بحوالي ١٥٪ مِن العدد الإجمالي للسُّكَّان المحلِّيين، البالغ عددهم حوالي (١٧) مليونًا. وتاريخ التَّشيُّع في المنطقة قديم؛ وتأتي أهميَّة العامل الشِّيعي في الحياة المعاصرة للسُّعودية في كون المنطقة الشَّرقية تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم (٢٥٪ من إجمالي الاحتياط العالمي)، إلى جانب وجود كمِّيَّات هائلة مِن الغاز.

وعلى الصَّعيد الجيوسياسي والعلاقات الثَّقافية والعائلية والمذهبية فإنَّ شيعة المنطقة الشَّرقية يمتلكون التَّواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشِّيعي "الكثيف" في المناطق المجاورة، كالعراق وإيران والشَّام والكويت والبحرين وغيرها. وقد حاولت إيران اختراق هذه البيئة الشِّيعية منذ وقت مبكِّر جدًّا. وبرزت دعوات للانفصال عن المملكة كما جاء في خطبة نمر النَّمر، أحد المراجع الدِّينية للشِّيعة في المنطقة[١٥٨].

---

١٥٨ هاجم وحرَّض ضدَّ النِّظام الحاكم في السُّعودية بشكل علني، وجرى اعتقاله وإطلاق سراحه عدَّة مرَّات، ثمَّ جرى إعدامه في يناير ٢٠١٦م، مع عدَّة أشخاص آخرين بتهمة "الإرهاب". وانظر: غضب شيعي من إعدام السعودية للمعارض نمر النمر، موقع دي. دبليو.، في: ٢٠١٦/١/٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.dw.com/ar

ومع اندلاع الثَّورات الشَّعبية في تونس ومصر، خرج آلاف المتظاهرين، في القطيف، في فبراير ٢٠١١م، وتحرَّك الشَّارع الشِّيعي فيما أريد له أن يكون ثورة شيَّعية؛ غير أنَّ تحرُّك قوَّات الأمن والجيش حدَّ مِن تحوُّل المشهد، كما أنَّ قوَّات "درع الجزيرة" تصدَّت لمحاولة مشابهة شهدتها مملكة البحرين المجاورة، في ذات الفترة.

إنَّ استمرار حرب السُّعودية مع جماعة الحوثي في اليمن، أو بقاء الجماعة كقوَّة عسكرية، يهدِّد حدود المملكة، ويشجِّع الشِّيعة في المنطقة الشَّرقية للمملكة على الخروج مرَّة أخرى إلى الشَّارع، والسَّعي للثَّورة ضدَّ النِّظام، وربَّما بطريقة غير مسبوقة؛ لا سيَّما أنَّ هناك احتقانًا شديدًا ناتجًا عن الضُّغوطات التي يتعرَّضون لها، إضافة إلى الوضع المتأزِّم بين السُّعودية وإيران والذي قد يدفع طهران لتحريك الورقة الطَّائفية كما هو شأنها.

الخاتمة:

العلاقة بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السُعودية تتجاوز الرَّسميَّات والبروتوكولات، وتؤكِّدها الجغرافيا والتَّاريخ، باعتبارها علاقات متينة تجمع البلدين والشَّعبين الشَّقيقين، وهي ليست وليدة مصالح آنيَّة أو ظروف مرحليَّة، وإنَّما هي علاقة متجذِّرة، في بعدها الثَّقافي والدِّيني والاجتماعي والتَّقاليد والعادات، وضاربة بأعماقها في المجتمعين. وهي مستمرَّة منذ القدم، يعزِّز قوامها الإسلام والعروبة والجوار والتَّاريخ المشترك، وتمدُّها عوامل اقتصاديَّة وجيوإستراتيجية مهمَّة تمثِّل رصيدًا ثريًّا للوصول إلى مرحلة الشَّراكة الكاملة، بل إلى مرحلة الاندماج في منظومة واحدة مع بقيَّة دول الخليج.

وتمثِّل العلاقة السِّياسية بين البلدين علاقة مصيرية، فعدم استقرار أحد البلدين ينعكس سلبًا على البلد الآخر، إلَّا أنَّها في الوقت ذاته علاقة تشوبها بعض الأخطاء النَّاتجة عن تناقضات المشهد وسياسات الأنظمة أحيانًا. وقد مثَّل تمدُّد جماعة الحوثي مِن مدينة صعدة، وحتَّى سيطرتها على القصر الجمهوري بالعاصمة اليمنية صنعاء، أحد أهم التَّهديدات والتَّحدِّيات المشتركة بين البلدين، وهو ما فرض تدخُّل السُعودية في اليمن تحت غطاء "التَّحالف العربي" بعملية "عاصفة الحزم" العسكرية، التي رحَّب بها قطاع كبير مِن اليمنيين بادئ الأمر.

وتعدُّ إطالة فترة الحرب دون حسم عسكري أو حلٍّ سياسي، مِن قبل "التَّحالف العربي"، إحدى التَّهديدات والتَّحدِّيات للعلاقة بين البلدين؛ فالسَّماح لبعض دول التَّحالف بالعبث باستقرار اليمن وأمنه ووحدته، بدعم ميليشيَّات مسلَّحة خارجة على سلطة الدَّولة، وتعمل على تقويض الحكومة "الشَّرعية"، وتسيطر على منشآت الدَّولة الحيوية ومقرَّاتها الرَّسمية، مع عدم دعم الجيش الوطني في المقابل بالدَّرجة التي تقتضيها المرحلة، تسبب في استمرار الصِّراع وتشعُّبه، وإطالة أمد الحرب والأزمات المتولِّدة عنها. ومِن شأن تدهور الأوضاع اليمنية بشكل أسوأ أن يولِّد مشاكل كبيرة ومصيرية للبلدين، لا سيَّما أنَّ اليمن يمرُّ بمرحلة انقلاب عسكري مدعوم مِن إيران وبتواطؤ دولي.

إنَّ استقرار اليمن، وضمان وحدته، وقيام دولة يمنية قويَّة سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا وعسكريًّا، سينعكس إيجابًا على السُّعودية في كافَّة النَّواحي السِّياسية والاقتصادية والأمنيَّة، وسوف يمهِّد لبناء شراكة إستراتيجية تخدم البلدين على وجه الخصوص، ودول الخليج على العموم. فالسُّعودية تواجه الكثير مِن المخاطر الإقليمية والدُّولية، وهي بحاجة إلى الحلفاء والشُّركاء للوقوف في جانبها في ظلِّ هذه الظُّروف، بما يخفِّف عليها الضُّغوطات الدُّولية والتَّهديدات الإقليمية التي تتعرَّض لها.

النتائج والتوصيات:

لقد سعت هذه الدِّراسة إلى تناول واحدة مِن أهمِّ القضايا على السَّاحة الإقليمية، وهي السياسة السُّعودية تجاه اليمن، في مرحلة ما بعد الرَّبيع العربي، وذلك مِن خلال عرض خلفية العلاقات اليمنية– السُّعودية، وتأثير الرَّبيع العربي وانعكاساته على سياسة السُّعودية تجاه اليمن، ودور العامل الخارجي في رسم هذه السياسة، ومستقبل هذه العلاقة في ظلِّ المؤثِّرات المختلفة.

كما تناولت الدِّراسة مجموعة مِن المواضيع والنِّقاط المهمَّة ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، وخلصت إلى مجموعة مِن النَّتائج المهمَّة والتَّوصيات؛ هي على النَّحو التالي:

١– تمتلك اليمن موقعًا جغرافيًّا مهمًّا، وهي ترتبط بالسُّعودية بروابط تاريخية واجتماعية ودينية واقتصادية وأمنية.

٢– تمتلك اليمن كثافة وتركيبة سكانيَّة تشكِّل ثقلًا ديموغرافيًّا يمكن توظيفه إنمائيًّا وأمنيًا في إطار تعزيز الاستقرار السِّياسي في اليمن والسُّعودية، وسائر دول الخليج.

٣– تمتلك السُّعودية مكانة دينية واقتصادية تؤهِّلها لأداء دور سياسي إقليمي قوي، ويتيح للبلدين (اليمن والسُّعودية) تبادل المصالح المشتركة والإفادة مِن مواقعهما الجغرافي وثرواتهما وقدراتهما.

٤– العلاقة السِّياسية بين اليمن والسُّعودية ظلَّت علاقة متذبذبة، وغير مستقرَّة، منذ سقوط الإمامة وقيام النِّظام الجمهوري في اليمن.

٥- التَّناقضات اليمنية تمثِّل عائقًا كبيرًا أمام استقرار اليمن، وقيام دولة حقيقية، لذا ظلَّ اليمن محل أطماع قوى إقليمية ودولية مختلفة، نتيجة هذه التناقضات.

٦- كان لدى السُّعودية تخوُّف مِن قيام نظام جمهوري في اليمن، وتخوُّف مِن قيام الوحدة اليمنية، وتخوُّف مِن ثورة ١١ فبراير وترسيخ دولة ديمقراطية مدنية، لذا فقد وظَّفت التَّناقضات اليمنية بما يتناسب مع مصالحها.

٧- تَمدُّد جماعة الحوثي وتوسُّعها جاء نتيجة أخطاء محليَّة وإقليمية، وبدعم إماراتي وموافقة سعودية، بهدف القضاء على القوى المؤيِّدة لثورة ١١ فبراير.

٨- عقب سقوط صنعاء بيد جماعة الحوثي، وتمدُّدها باتِّجاه الجنوب، وتحوُّل إيران لرابح أكبر فيما جرى، أدركت السعودية خطورة الموقف الذي يهدِّد أمنها القومي، لذا تدخَّلت رعاية لمصالحها وأمنها القومي.

٩- لاقت عملية "عاصفة الحزم" بادئ أمرها تأييدًا يمنيًّا واسعًا، وتأييدًا إقليميًّا ودوليًّا؛ لكن مع امتداد فترة الحرب وتوسُّع دائرة الصِّراع، وانخراط "التَّحالف العربي" في انتهاكات وتجاوزات مختلفة، فقدت "عاصفة الحزم" بريقها، وتصاعدت أصوات الإدانة والاستنكار، وزادت دائرة المعارضين للعمل العسكري والتَّدخل الخليجي بقيادة السُّعودية.

١٠-تمكَّن "التَّحالف العربي" مِن تقليص تمدُّد جماعة الحوثي نحو المحافظات الجنوبية، غير أنَّ أطرافه تورَّطت في دعم انقلاب جديد بعدن، وتشكيل قوَّات ومليشيَّات خارج السُّلطة "الشَّرعية".

١١-أدركت السُّعودية أنَّ استخدام جماعة الحوثي في ضرب القوى المؤيِّدة لثورة ١١ فبراير تسبَّب في تغيير موازين القوى، وتهديد الأمن السُّعودي، فتحوَّل موقفها الصَّامت إزاء سقوط صنعاء بأيدي الجماعة، إلى موقف متحرِّك وعسكري إزاء محاولة إسقاط عدن.

١٢-التزمت السُّعودية الصَّمت أمام أعمال الإمارات التَّخريبية في الجنوب، وساهمت في عرقلة تقدُّم الجيش الوطني نحو محافظات الشَّمال، مِن خلال تقليل الدَّعم العسكري والمالي للجيش، ما أبقى تهديد جماعة الحوثي قائمًا حتَّى اليوم.

١٣-استمرار الحرب بدون حسم عسكري أو حلٍّ سياسي ألقى على السُّعودية بأعباء ماليَّة وماديَّة، وأضرار على المستوى الأمني والاقتصادي، وهي قابلة للمضاعفة.

١٤–على السُّعودية إعادة النَّظر في سياستها تجاه اليمن، وإصلاح ما سبق مِن الأخطاء التي وقعت فيها، خلال المراحل الماضية، كي لا تصبح اليمن فريسة للقوى الإقليمية المناوئة لها في المنطقة.

١٥–سقوط الدَّولة اليمنية بأيدي مليشيا مسلَّحة، وامتداد حالة الحرب والصِّراع، وتشكيل قوَّات مسلَّحة خارج الدُّستور والقانون، سيقود إلى فوضى أمنيَّة غير متحكَّم بها، وهذا بدوره سيهدد الاستقرار والأمن السِّياسي في البلدين. لذلك ينبغي على "التَّحالف العربي" بقيادة السُّعودية استعادة الدَّولة اليمنيَّة وتمكين "الشَّرعية" مِن ممارسة مهامَّها ومسئوليَّاتها بشكل طبيعي على أراضيها المحرَّرة استكمالًا لهدف التَّحرير الكامل.

١٦–سيبقى الغرب يبتزُّ السُّعودية نتيجة تورُّطها في الحرب في اليمن، وقد يستفيد مِن وجود الأخطاء والانتهاكات، كما هو حاصل الآن، للضَّغط على النِّظام السُّعودي بشكل أكبر وإضعاف سياساته المختلفة. لذلك، على القيادة السُّعودية معالجة هذه الأخطاء، وإيقاف تلك الانتهاكات، والتَّعاون مع الحكومة اليمنية في إعادة الإعمار وتجاوز المرحلة الماضية.

١٧–هناك فرص كثيرة بين اليمن والسُّعودية على مستوى المصالح المشتركة للبناء عليها في تحسين العلاقة القائمة والرُّقيّ بها إلى مستوى التَّلاحم، سواء على مستوى العلاقة الثُّنائية أو العلاقة الإقليمية الخليجية.

المراجع والمصادر:

.....

أوَّلًا: الكتب:

- أحمد أمين الشُّجاع، بعد الثَّورة الشَّعبية اليمنية.. إيران والحوثيُّون مراجع ومواجع، مركز البحوث والدِّراسات- مجلَّة البيان، الرِّياض- السُّعودية، ط١/١٤٣٤هـ.
- السَّيد أبو داود، تصاعد المدِّ الإيراني في العالم العربي، مكتبة العبيكان، الرِّياض- السُّعودية، ٢٠١٤م.
- جميل الذِّيابي، إيران ورقصة السَّرطان، مكتبة العبيكان، الرِّياض- السُّعودية، ٢٠١٠م.
- عادل الأحمدي، الزَّهر والحجر: التَّمرُّد الشِّيعي في اليمن، مركز نشوان الحميري للدِّراسات والنَّشر، صنعاء- اليمن، ٢٠٠٧م.
- عبدالسَّلام الوجيه، أعلام المؤلِّفين الزَّيديَّة، مكتبة دار التُّراث، ط١/١٩٩٥م.
- عبدالله النِّفيسي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، عُمان، دار عمَّار للنَّشر والتَّوزيع، ط٢/٢٠١٤م.
- عبدالله نوح الحجري، التَّحوُّلات الزَّيدية وعوامل ظهور الحوثية، دار المحدثِّين، القاهرة- مصر، ط١/٢٠١١م.
- عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، ط١/٢٠١٢م.
- فاضل بيَّات، الدَّولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط١/٢٠٠٧م.
- محمَّد أنيس، الدَّولة العثمانية والشَّرق العربي (١٥١٤م- ١٩١٤م)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ١٩٦٠م.

ثانيًا: الرَّسائل الجامعية:

- حسين محمد القحطاني، تصوُّر إستراتيجي لمستقبل العلاقات اليمنية السُّعودية، رسالة ماجستير غير مطبوعة، مقدَّمة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرِّياض- السُّعودية، ٢٠١٤م.

- راشد الحنيطي، مبدأ تصدير الثَّورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية.. الحوثيُّون في اليمن نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشَّرق الأوسط، عمَّان- الأردن، ٢٠١٣م.

- سفيان البشاري، السِّياسية السُّعودية تجاه اليمن في ضوء تحوُّلات الحراك الشَّعبي اليمني (٢٠١١م- ٢٠١٥م)، رسالة غير مطبوعة، مقدَّمة لجامعة الأزهر، غزة- فلسطين، ٢٠١٥م.

ثالثًا: الأوراق البحثية:

- جواد جازع، الحركة الحوثيَّة في اليمن.. دراسة في الجغرافيا السِّياسيَّة، مجلَّة ديالى، العدد (٤٩)، ٢٠١١م.

- راجح بادي، المسار السِّياسي في اليمن مِن المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم، مجلَّة سياسات عربية، العدد (١٤)، مايو ٢٠١٥م.

- طواني بدران، تصدير الثَّورة الإيرانية على الطَّريقة السُّليمانية، مجلَّة العرب الدُّولية، العدد (١٦٠٦)، ٢٠١٥م.

- عبدالسَّتار حتيتة، إيران.. الحرب بالوكالة، مجلَّة العرب الدُّولية، العدد (١٦٠٦)، أبريل ٢٠١٥م.

- عدنان حزام، الأزمة اليمنية الوضع القائم ومؤشِّرات المستقبل، مجلَّة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشَّرق الأوسط بالتَّعاون مع المؤسَّسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السَّنة (٢١)، العدد (٧٩)، ربيع ٢٠١٧م.

- محمَّد الشِّبيري، مَن هم الحوثيُّون؟، مجلَّة شئون خليجية، العدد (١٧)، فبراير ٢٠١٥م.

- منار صالح الحنيطي، سياسات الاتِّحاد الأوربي تجاه الأزمة السُّورية واليمنية في الفترة (٢٠١١م- ٢٠١٨م)، المجلَّة الإلكترونية الشَّاملة متعدِّدة التَّخصُّصات، العدد (٢٦)، يونيو ٢٠٢٠م.

- نبيل المظفري، الرَّبيع العربي دراسات تحليلية في المؤثِّرات الخارجية (اليمن نموذجًا)، مجلَّة جامعة كركوك للدِّراسات الإنسانية، المجلَّد (٧)، العدد (٣)، كركوك- العراق، تاريخ: ٢٠١٢م.

رابعًا: التَّقارير والأوراق التَّحليلية:

- استقالة هادي: المخاطر والبدائل، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدِّراسات، الدَّوحة- قطر، في: ٢٠١٥/١/٢٨م.

- الصِّراعات الدَّاخلية العربية المسلَّحة: المعطيات الجديدة والمسارات المحتملة، خطوط متشابكة: أبعاد التَّحوُّلات في الصِّراعات الدَّاخلية المسلَّحة في الدُّول العربية، د. مي مجيب، المركز الإقليمي للدِّراسات الإستراتيجية، القاهرة- مصر، (د. ت.).

- النُّفوذ الإماراتي في اليمن المرتكزات والحصاد، مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث، أغسطس ٢٠١٨م.

- اليمن: استمرار الصراعات والتهديدات التي تتعرض لها العملية الانتقالية (تقرير الشرق الأوسط- رقم: ١٢٥)، مجموعة الأزمات الدُّولية، في: ٢٠١٢/٧/٣م.

- تصاعد تهديد صواريخ الحوثيِّين على السُّعودية وإخفاقات المواجهة، علي الذَّهب، مركز الجزيرة للدِّراسات، تقرير، الدَّوحة- قطر، في: ٢٠١٨/٩/٨م.

- تقرير الدَّوحة.. ندوة اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدَّوحة- قطر، أبريل ٢٠١٥م.

- مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السُّلطة في صنعاء، ناصر الطَّويل، مركز الفكر الإستراتيجي للدِّراسات، في: ٢٠١٥/٤/٦م.

- **خامسًا: القنوات الفضائية:**
- الجزيرة.
- العربية.
- روسيا اليوم.

سادسًا: الصُّحف:

- آراء حول الخليج: (https://araa.sa)
- البيان: (https://www.albayan.ae).
- الثَّورة (اليمنية).
- الدُّستور (العُمانية): (https://www.addustour.com).
- الدُّستور (المصرية): (https://www.dostor.org).
- الرَّأي العام: (https://www.raialyoum.com).
- الشَّرق الأوسط: (https://aawsat.com)
- العرب: (https://alarab.co.uk).
- القدس العربي: (https://www.alquds.co.uk).
- المصري اليوم: (https://www.almasryalyoum.com).
- رأي اليوم: (https://www.raialyoum.com).

سابعًا: المواقع الإخبارية:

- الجزيرة نت: (https://www.aljazeera.net)
- الخليج الجديد: (https://thenewkhalij.news).
- الخليج أونلاين: (https://alkhaleejonline.net).
- العربي الجديد: (https://www.alaraby.co.uk).
- العربية نت: (https://www.alarabiya.net).
- المصدر أونلاين: (https://www.almasdaronline.com).
- اليوم السابع: (https://www.youm٧.com).
- أورينت نت: (https://www.orient-news.net/ar).
- إيلاف: (https://elaph.com).
- بي. بي. سي. عربي: (www.bbc.com/arabic).
- تي. آر. تي. عربي: (https://www.trtarabi.com).
- ديبريفر: (https://debriefer.net).
- دي. دبليو.: (https://www.dw.com/ar).
- روسيا اليوم: (https://arabic.rt.com).
- سي. إن. إن. عربي: (https://arabic.cnn.com).
- عربي٢١: (https://arabi٢١.com).
- فرانس٢٤: (https://www.france٢٤.com).
- وكالة سبأ للأنباء: (https://www.saba.ye).
- وكالة سبوتنيك الروسية: (https://arabic.sputniknews.com).
- وكالة كونا للأنباء: (https://www.kuna.net.kw).

ثامنًا: مواقع الهيئات والمراكز والمؤسَّسات والمنظمَّات:

- الأمم المتَّحدة: (https://www.un.org/ar).
- البيت الخليجي للدراسات والنشر: (https://gulfhouse.org).
- التَّجمُّع اليمني للإصلاح: (https://alislah-ye.net).
- المركز الدِّيمقراطي العربي: (https://democraticac.de).
- المركز العربي للأبحاث ودراسات السِّياسات: (https://www.dohainstitute.org).
- المركز العربي للبحوث والدِّراسات: (http://www.acrseg.org).
- "صدى"، مؤسَّسة كارنيغي: (https://carnegieendowment.org/sada).
- مؤسَّسة قرطبة: (http://www.cpi-geneva.org).
- مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث: (https://abaadstudies.org).
- مركز الجزيرة للدِّراسات: (https://studies.aljazeera.net).
- مركز الشَّرق العربي للدِّراسات الحضارية والإستراتيجية: (http://www.asharqalarabi.org.uk).
- مركز صنعاء للدِّراسات الإستراتيجية: (https://sanaacenter.org).
- مجلس التَّعاون لدول الخليج العربية: (https://www.gcc-sg.org).
- مجموعة الأزمات الدُّولية: (https://www.crisisgroup.org).
- منتدى السِّياسات العربية: (https://www.alsiasat.com).
- منظَّمة "هيومن رايتس ووتوش": (https://www.hrw.org).

تاسعًا: مواقع عامة:

- السَّفير العربي: (http://assafirarabi.com/ar).
- ساسة بوست: (https://www.sasapost.com).
- نون بوست: (https://www.noonpost.com).

عاشرًا: مواقع يمنية:

- المشهد اليمني: (https://www.almashhad-alyemeni.com).
- المنبر اليمني: (http://www.alminbarye.com).
- اليمن الجديد: (http://www.alyemeny.com).
- صحافة نت: (https://sahafahnet.net).
- كريتر سكاي: (https://cratersky.net).
- مأرب برس: (https://marebpress.net).
- يمن برس: (https://yemen-press.com).